956.7
W17A
c.

18 Apr 65

13 May 65

JAFET LIB

21 Sep 66

1 Jun 68

5 Feb 65

956.7
W17a
c.1

احوال العراق

الاجتماعية والاقتصادية

للصفوف الرابعة العلمية والادبية

في المدارس الاعدادية

تأليف

عبد المجيد حسن ولي و علاء الدين الريسي

77345

مطبعة الرشيد - بغداد

سنة ١٩٤٦

Cat. May 1951

DE DETROIT
LIBRARY
WAYNE STATE UNIVERSITY

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله وآله و بعد فأن أول تباشير النهضة في الأمة تفكيرها في احوالها ، ونظرها الى مآلها ، ونقدها لسيرتها ، وبحثها عن عيوبها ، وتعرفها الى حاجاتها وما ينقص حياتها ، وطموحها الى حال خير من حالها وغد خير من يومها وامسها ، واعدادها الوسائل المؤدية والمحققة لمطامحها ورغباتها ، واخيراً سيرها قدماً الى الغايات المرجوة . والعراق والأمة العربية اليوم في مفترق الطريق ولن يكون سيرها الى الامام مأمون العواقب ما لم يكن على ضوء البرامج المستوفاة من الامور الثقافية والاقتصادية والاجتماعية ، خطط مرسومة ومناهج علمية قائمة على دراسة المجتمع وفهمه .

ونحسب ان وزارة المعارف الى هذا قصدت حين اقرّت قبل سنوات دراسة الأحوال الاجتماعية والاقتصادية في العراق لطلاب وطالبات الصفوف الرابعة العلمية والأدبية والصفوف الخامسة الأدبية في جميع المدارس الاعدادية ليتشأ هذا النشء الجديد على فهم لاحوال بلاده وعلى علم بالواجبات التي تنتظره ودراية بالوسائل اللازمة لتحسين هذه الاحوال .

هذا اللون من الوان الثقافة من الزم المعارف للمثقفين من شباب

وشباب البلاد الذين سيكونون قوام الجيل الجديد .

قال الامام علي بن ابي طالب رضي الله عنه : « علموا ابنـاءكم فانهم خلقوا لزمان غير زمانكم » وفى العلم بالاحوال الاجتماعية والاقتصادية ، وفى درس وشرح المسائل والمشاكل القومية والوطنية تبصرة للجيل ، واعداد للحياة ، وتدريب على الشعور بالمسؤوليات ، وتهيوء لتحمل التبعات ، وما الثقافة فى الحق الا هذا المزج والملاءمة بين قواعد العلوم النظرية وواقع الحيـاة العملية ، ولن يكون المتعلمات والمتعلمون مثقفين ما لم يفهموا طبيعة بلادهم الجغرافية والاجتماعية ومرافقها الحيوية واحوال اهليهم وطراز حياتهم وما فى هذه الحياة من عناصر القوة والضعف في آداب الأجتماع وفى النظـام السياسى والاداري وفى الوضع الدولي وفى الـكفايات الاقتصادية وما الى ذلك ...

واجب اذن ان يتعرف شباب اليوم ورجال الغد الى حقيقة المشاكل التي تعترض سبيل حياة الجيل القائم وسر الادواء والعلل المختلفـة التي تلازم هذه الحياة وتنهك قوى الجماعة وتمنعها من النمو والازدهار وتصدها عن الاستقامة والتقدم والرفاهية ومجاراة الامم الراقية والمشاركة في المدنية والحضارة ليعملوا بعد قليل عن علم ودراية في تهذيب هذه الحياة وتوجيهها وجهة الخير والحق مطبوعة بطابعنا القومي الخاص وليسموا بوطنهم الى حيث يجب ان يسمو وطن امة كريمة على نفسها وعلى التاريخ لها من ماضيها المجيد ومن خدمتها للحضارة والعمران ومن مركزها الجغرافي الممتاز ومن ثرواتها الطبيعية المدخرة والمنتظرة للعقول النيرة والايادي العاملة ومن مثلها العليا

والقيم الروحية التي شعت انوارها على العالم دهراً طويلا ولم تفقد جوهرها لأنها مُثل وقيم انسانية خالدة لا يعوزها اليوم غير الصقل والجلاء ما يؤهلها لاسمى مقام ، ولينشّئوا جماعتهم الجديدة على الخلق القويم ، اجسامهم شتى وقلوبهم موحدة ، إخاء في الوطنية صادق ، ومودة جامعة ، وآراء متناصرة ، وعزائم مجتمعة ، ومصالح مشتركة شاملة ، وليستغلوا مرافق بلادهم احسن استغلال يضمن لمجموعهم العيشة الراضية وليكافحوا فيما يكافحون من العلل والادواء الثلاثة الاعداء للامم والشعوب : الجهل العدو الأول الالد الذي لا تستقيم حياة انسانية به ومعه ، والمرض ذلك العدو الازرق الذي ينغص هناءة الحياة الهنيئة و يبدل نشاط الافراد والجماعات هزالا وضعفاً في جسومها وعقولها ، والعقل السليم في الجسم السليم في البيئة السليمة ، ويمنع نمو الفرد وتكاثر الجماعات ، وقوة الامة في تكاثرها ولن تكون امة عظيمة بفئة قليلة اياً كانت ، والفقر الذي كاد ان يكون كفراً او ما هو شر من الكفر ، الفقر الذى هو وليد الجهل والمرض و باعث الشقاء والتعاسة .

الخير في أن يفهم الشباب الذي اليه مقاليد الامور في غد قريب فهماً بعيداً عميقاً هادئاً متزناً صريحاً وواضحاً ما في مجتمعنا من العيوب البادية في نفوسنا وأجسامنا وعقولنا وأزيائنا وفي طرقنا وأنديتنا ودواوينا ودورنا وفي مدننا وقرانا ، في بوادينا وحواضرنا ، وفي مزارعنا ومتاجرنا وأسواقنا ومصانعنا ، في كل ناحية من نواحي حياتنا ، والخير كذلك في أن يعلموا ان الآفات لا تهبط على الامم في أوطانها من السماء فان السماء لا تمطر آفات وعللاً ، ان هي الا من صنع أيدينا التي لم تحسن الصنع ومن نتاج عقولنا التي

لم نحسن فهم حقائق الحياة الاجتماعية ومدى التلازم الوثيق بين مصالح الأفراد ومصلحة الجماعة العامة فشاعت فينا انانية بشعة ممقوتة وتكالب على أعراض الدنيا الزائلة وانغماس فى اللهو واللعب والملذات « وليكن بعدنا الطوفان » ، ومن غرس أخلاقنا وأفعالنا التي أفسدت علينا الحياة وأورثتنا الضعف والهوان وأطمعت فينا غيرنا ودفعتنا الى أن نتدب سوء الحظ ونحمله كل أسباب الضعف. وليعلم هذا النشء الجديد العلم كله ، ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم . وانه لاصلاح ولا تقدم يرجى لأحوال البلاد إلا أن يكون من هذا النشء في غد الولاة الذين ينشرون العدل والأمن والسلام في البلاد بالفعال التي تقيم العدل والأمن والسلام ، وان تكون منه الحكومة التي يمنعها قانون من أخلاقها من المداورة والالتواء والتحايل على قانون مكتوب فى الورق ، والاسرة التي تربى النشء الصالح المهذب المدرك للحق والواجب في كل شأن من شؤون حياته . ومنه الموظف الصالح الذي يعمل في مكتبه وفي عمله بالروح التي يعمل بها لنفسه وفي بيته ، والطبيب الذي ينتشى بانتصاره على المرض نشوة القائد بالظفر فى أشد المعارك هولا ، والعامل الذي يجد اللذة فى اتقان عمله قبل أن يتوخى الربح المادي منه ، والزارع الذى يرى صور الجنان فى حقله وريفه ، والجندي الذي للموت يحيا وللحياة يموت (كما يقول الزهاوي) ، والشرطي الذى يرى راحة نفسه فى تعرضه لحمارّة الصيف وصبارّة الشتاء حين ينهض بواجبه ... أجزاء صالحة تتألف منها جماعة صالحة تحيا حياة صالحة كريمة .

من أجل هذا وذاك ولأن كتاباً فى هذا الموضوع لم ينشر حتى اليوم

ولم يوضع فى أيدي الطلاب ليكون أساساً لشرح المنهج المرسوم رأينا أن نقوم بهذه الخدمة فوضعنا هذا الكتاب الذي ندفع به الى أخواننا المدرسين والطلاب ونحن نعترف ببعده عن الكمال ونقصه الذي من جملة أسبابه السرعة فى طبعه ليكون فى أيدي الطلاب من أول هذا العام المدرسي ورجاؤنا أن يسد الفراغ وان تكتب لنا مراجعته وتهذيبه واعادة طبعه بعد الوقوف على آراء أخواننا المدرسين القائمين بتدريس هذا الموضوع قبل بدء السنة الدراسية القابلة ـ ان شاء الله ـ إنه ولي التوفيق .

المؤلفان

الفصل الاول

وضع العراق الطبيعي

لدراسة احوال اي مجتمع من المجتمعات يجد الباحث نفسه مضطراً الى بحث العوامل المؤثرة في ذلك المجتمع من حيث تكوينه ومميزاته واتجاهاته ، ومما لا شك فيه ان من اخطر هذه العوامل ، العوامل الجغرافية والطبيعية ، واننا اينما تطلعنا في هذه الحياة نجد اثر هذه العوامل الخطيرة متمكناً في كل ناحية من نواحي الحياة ، وان الحضارات البشرية على اختلاف انواعها لم تكن في يوم من الايام وليدة نفسها ولكنها ثمرة جهود البشر بالاشتراك مع الطبيعة او بالكفاح ضدها . ولكن ما هذه العوامل الطبيعية وما عناصرها ؟؟

ان اهم العوامل الطبيعية المؤثرة في حياة الشعوب ثلاثة : التضاريس الارضية وشكل السطح ، والموقع الجغرافي للاقليم ، واخيراً مناخ ذلك الاقليم .

اذن دراستنا لاحوال العراق الاجتماعية والاقتصادية ستكون مماثلة لدراسة هذه الاحوال في اي بلد آخر من حيث اثر هذه العوامل في مختلف نواحيه .

١ — سطح العراق وطبيعته :

نتمكن ان نقسم سطح العراق الى قسمين متباينين هما

(أ) القسم السهلي والمنخفض الذي يشمل المناطق الوسطى والجنوبية من البلاد ويمكن ان نميز فيه نوعين من الاراضي :

(١) السهل الرسوبي او الغربي وهو الذى تكون من ترسبات دجلة والفرات في البحر المتراجع وهو يمتد من جنوب الخط الوهمي الواصل ما بين الرمادي على الفرات وتكريت على دجلة حتى خليج البصرة جنوباً وعلى ذلك يبلغ طول هذا السهل حوالي « ٣٠٠ » ميل وعرضه « ١٠٠ » ميل . والسهل الغربي على العموم ارض مستوية يختلف ارتفاعها بين « ٥٠ ــ ١٠٠ » متر عن مستوى سطح البحر . وهو صالح جداً للزراعة وخاصة اذا زود بالمياه اللازمة . والى خصوبة هذا السهل ترد اطماع الاقوام التي جاورت العراق في قديم الزمان وكانت تهاجر اليه جماعات جماعات بشكل سلمي او بشكل غزوات حربية .

(٢) هضبة الصحراء الغربية :

وهي التي تحد السهل الرسوبي من الناحية الغربية وهي اكثر ارتفاعاً منه ، تقل فيها المياه ، فهي على العموم جافة لذلك كان الاختلاف بينها وبين السهل الرسوبي من حيث الانتاج الزراعي ومعيشة السكان كبيراً حيث ان هذا الجفاف لم يساعد في يوم من الايام على استقرار السكان وتكوين المدنيات ولذلك بقيت الصحاري مهجورة الا من سكانها الرحل المتنقلين

(ب) القسم المرتفع والوعر :

وهي عبارة عن الاراضي المتموجة الالتوائية التي تقع في شمال وشمال شرقي العراق والتي تكونت خلال التكوينات الارضية الحديثة والتي من

نتيجتها ظهور الجبال الالتوائية الحديثة الممتدة عبر قارة اوربا وآسيا الصغرى مارة في اتجاه شرقي آسيا .

ان هذه التكوينات كانت شديدة فى شمال العراق ، وخفيفة فى الجنوب ، ومن هنا كان الاختلاف بين الشمال والجنوب فى التضاريس الأرضية والمرتفعات ، ويمكن وصف سطح العراق كما يلي هذا :

(١) الجبال الشمالية والشمالية الشرقية :

وهي تتكون من سلسلتين التوائيتين مهمتين ويرتفع بعض اقسامها الى (١٤٠٠٠) قدم وتشغل هذه الجبال اكثر من ($\frac{١}{٨}$) مساحة العراق والجبال العراقية بوجه عام قليلة الاحراش وكثير من سفوحها لا ينبت فيها سوى الادغال ، اما بطون الوديان التي بين هذه الجبال فصالحة جداً للزراعة يكثر فيها النبات وذلك لوفرة المياه المتجمعة فيها واعتدال حرارتها بالنسبة للقمم العالية الباردة في الشتاء خاصة ، ومن اجل ذلك وجدت المراكز المدنية ـ المدن والقرى ـ حيثما وجدت المياه فى الوديان المارة الذكر . ولهذه الجبال فوائد كبيرة للبلاد ، انها من العوامل المؤدية الى زيادة المياه الجارية فى انهار البلاد ، وانها العامل الخطير فى وفرة الامطار فى المناطق الشمالية وفرة اتاحت للسكان الاعتماد على الامطار فى اكثر مواسم السنة في الزراعة ، وانها من الحصون الطبيعية القائمة على حدود البلاد الشمالية والشمالية الشرقية فهي من الوجهة العسكرية ذات اثر فعال .

(٢) منطقة الروابي والتلال الواطئة :

وهي اراضي متموجة وواطئة فى الجنوب من منطقة الجبال ويظن انها

تكونت بعامل الحركات الالتوائية الحديثة وهي عبارة عن سلسلتين من التلال اشهرها التلال المعروفة بتلال حمرين ، هذه المنطقة بوجه عام جرداء قاحلة لأنها لا تساعد على تكثيف الامطار ومن ثم على تكوين المجاري المائية ولذلك تكاد الزراعة تكون معدومة فيها .

٢ — موقع العراق الجغرافي :

لا يهمنا فى دراسة موقع اي اقليم من الاقاليم تعيين مركزه بالنسبة الشمال والجنوب او الشرق والغرب بمقدار ما يهمنا موقعه بالنسبة للاقطار الاخرى المجاورة له ولذلك يعنينا في بحثنا فى موقع العراق الجغرافي تعيين موقعه بالنسبة للقارات وبالنسبة للاقاليم العالمية المهمة في الدرجة الاولى لكي نعرف مدى اثر الموقع فى تكوينه وفى توجيهه الاجتماعى .

يحتل العراق مركزاً مهماً بين اقطار العالم القديم في سائر العهود وبخاصة فى يومنا هذا ، فهو يقع فى ملتقى قارتين مهمتين ، اوربا في الغرب واسيا في الشرق فضلا عن انه يقع في الشمال الشرقي من قارة افريقيا وثابت تاريخياً ان حضارات العالم القديم قامت في هذه القارات الثلاث تلك الحضارات التي كانت الاساس لنهضات الامم الحديثة والحضارات المعاصرة ونذكر هنا من هذه الحضارات القديمة حضارة السند والصين وفارس في آسيا وحضارة الرومان واليونان في اوربا وحضارة الفراعين في مصر هذا بالاضافة الى الحضارات الاخرى التي قامت فى الشرق الاوسط .

ولقد كانت هذه الحضارات تتنقل من قطر الى آخر فى تيارات فكرية

أو غيرها فتتأثر بها الأقاليم التي تنتقل اليها ، ومن أهم مظاهر انتقال الحضارات وتأثيرها في بقية أجزاء العالم المظهران السلمي والحربي ، يتمثل الأول في التجارة والبعثات الثقافية والرحلات والأسفار والتمثيل السياسي وغير ذلك . كما يتمثل المظهر الحربي في تصادم الجيوش المسلحة وفي الاحتلال وما الى ذلك .

ومهما يكن من طبيعة هذا الاتصال فان اسس هذه الحضارات تنتقل مؤثرة ومتأثرة ولذلك نجد أن حضارات العراق وبخاصة فى القرون الوسطى قد طبعت بعدة طوابع من الحضارات الأجنبية المتنوعة ، لقد استقت من علوم الهند ومن حكمة فارس وفلسفة يونان وغيرها من الحضارات القديمة الشيء الكثير من عناصرها حتى كانت حضارة بني العباس التي قامت فى العراق مزيجاً من حضارات متعددة .

هذا فى العصور القديمة والوسطى وأما فى العصور الحديثة و بعد أن اتجهت السياسات الغربية نحو الشرق مندفعة الى استغلال مرافقه الطبيعية أخذت المصانع الأوربية المتكاثرة بعد الثورة الصناعية تلتهم المواد الأولية المحمولة اليها من الشرق والحت في طلب الأسواق لتصريف منتجاتها ولم تجد أحسن من مناجم الشرق وغلاته وأسواقه تسد هذا النهم فاتجه أصحاب هذه المصانع نحو الشرق مؤثرين فى سياسات حكوماتهم وموجهينها معهم للاستحواذ على موارده الكثيرة .

و إذ كان العراق واقعاً على الطريق الخطير الموصل بين الغرب والشرق . فقد أصبح بحكم موقعه مطمح أنظار المستعمرين والمستغلين فظهرت أول

بادرة لهذه المحاولات فى أواخر الحكم العثماني يوم راحت المانيا حليفة الدولة العثمانية تمد خط (برلين-بغداد) لتصل الى شواطىء الخليج الفارسي ومنها الى الشرق الأقصى تحقيقاً لسياسة المانيا الخارجية التي شعارها (انجه نحو الشرق) ولكن ما لبثت انكلترا وحلفاؤها ان قضت على تركيا وحليفاتها دول الوسط غير أن هذه السياسة لم تتغير فقد احتلت انكلترة العراق تأميناً لهذا الاتصال بالشرق وللقضاء على مطامع الدول الأجنبية الاخرى فيه، ولصون مستعمراتها الآسيوية.

إن هذه السياسات المختلفة كان من شأنها أن نبهت شعب هذا القطر ودفعته الى كفاح الخطر الغربي يحدق به ويريد أن يستغل موقعه الجغرافى الى جانب استغلالها لثرواتها الطبيعية الاخرى.

٣ — المناخ وأثره في السكان والحاصلات :

المناخ أثر عظيم فى توزيع السكان وفى طراز معيشتهم وقد يغلو بعض الباحثين الاجتماعيين فيردون جميع النشاط الاجتماعي والاقتصادي وغيرهما في الامة الى تأثير المناخ وفعاليته ويقولون : «كيفما يكن المناخ تكن الحياة» وليس أدل على أثر المناخ من أننا نرى الشعوب الاستوائية خاملة من أثر الحر، وسكان المناطق القطبية الذين يعيشون في درجة بالغة من البرد القارص فى أكثر أيام السنة مقرورين، كل ذلك لتطرف المناخ فى حرارته وبرودته.

والجغرافيون يعزون نمو الأجسام واكتساب الصفات العقلية الخاصة

الى طبيعة المناخ و يعدون اعتدال مناخ أوربا عاملا من عوامل رقيها وحضارتها الممتازة .

يوصف مناخ العراق بأنه مناخ قاري ، والمناخ القاري يتميز بشدة التباين فى درجة الحرارة بين فصلي الصيف والشتاء والليل والنهار ، وهذا ما نلمسه من حرارة الصيف القاسية وبرودة الشتاء القارصة . وكذلك الحال فى الليل والنهار . واما سبب هذا التباين الحرارى وهذه القسوة المناخية فقلة الرطوبة النسبية في الجو ، وقلة الامطار تبعاً لذلك .

واما لماذا تميز العراق بهذا الجفاف المناخي و بقلة الرطوبة الجوية فجوابه هو انه بعيد عن البحار ومجاور للصحراء في غربه وجنوب غربه .

ان امطار العراق على الرغم من قلتها يبلغ معدلها حوالي (١٢) بوصة مع اختلاف مناطق السقوط فهي في الشمال اكثر منها فى الجنوب اذ يبلغ حوالي (١٦) بوصة فى المنطقة الشمالية وحوالي (٨) بوصات في المنطقة الجنوبية و(١٠) بوصات فى الوسطى منه و إذ ان المعروف ان اقل كمية من الامطار للزراعة المنتجة هو (١٢) بوصة فان الاعتماد على المطر في الزراعة فى المنطقتين الجنوبية والوسطى طول العام خطأ كبير ولا مناص من الاستعانة بتنظيمات الري المختلفة للاستفادة من مياه الرافدين الوافرة فى زراعتنا التي يجب ان تكون مبعث رفاهية العراق وسعادة شعبه في حاضره ومستقبله كما كان فى ماضيه النير المعمور .

لا يقتصر اثر المناخ على تحسين الزراعة ونموها فقط بل يتجاوزه الى السكان كذلك ، فيؤثر في استقرارهم وفي طراز معيشتهم وفى توزيعهم وفي

احوالهم الاجتماعية بصورة عامة .

يكاد يجمع العلماء على انه لولا الرافدان لسكان العراق قطعة من الصحراء ولتحتم اذن ان يكون سكانه من البدو الرحل ، وان وجود المياه الوافرة كان باعث الحياة الطيبة والعيشة الراضية فيه التي جذبت كثيراً من الاقوام فى شتى الازمان للسكنى على ضفاف رافديه. والعمل في استغلال اراضيه الزراعية الخصبة حتى لقد كان العراق من مخازن الغلال فى العالم . هذا على نقيض سكان الصحراء الغربية الجافة المناخ والقليلة الامطار فانهم فى حل وارتحال دائمين سعياً وراء الكلأ والمراعى والمياه ،ذلك هو اثر المناخ في حياة السكان وطرائق المعيشة . ومن هذا يتضح لنا ضرورة العمل فى تعميم الري فى العراق ضماناً لتنظيم وتقدم الزراعة عماد الحياة فى البلاد . من المشاريع العمرانية الكبيره تحويل حوالي (٢٥) مليون مشارة من الأرض البور الى أرض زراعية ستشتد الحاجة اليها اذا أدت العناية بالصحة والشؤون الاجتماعية المختلفة واستقرار القبائل المتنقلة وانصرافها للعمل والكد الى زيادة السكان .

ومن المؤسف حقاً أن يكون سكان العراق لا يتجاوزون اليوم خمسة ملايين شخص بعد أن كان في أيام عزه يسكنه خمسة أمثال هذا العدد .

الفصل الثانى
سكان العراق

١ — توزيع السكان الجغرافى :

للظاهرات الطبيعية من سهول فسيحة منخفضة ، وهضاب عالية وعرة وجبال شاهقة ، وأودية مطمئنة ومن رطوبة ومطر وحرارة ومن أنهار وسيول وينابيع ومن نبات وتربة تأثيرها في حياة السكان ورخائهم وأثرها فى توزيعهم ، وقديماً قال المتنبي : « والمورد العذب كثير الزحام » والناس فى كل زمان ومكان يكثرون حيث الارض خصب ، فيها الماء مبذول وافر ، والرزق سهل ، والعيش رغيد ، وحيث وجدت الزراعة المنتجة المغلة والتجارة الرابحة أو الصناعة الرائجة ، وللظاهرات البشرية الاجتماعية من مثل أماكن العبادة والعتبات المقدسة ، وعواصم الأقطار ، والمدن ذات الحركة الصناعية والتجارية والعلمية كذلك الأثر الكبير فى كثافة السكان وتوزيعهم ، لهذا كان اكثر اقطار الارض كثافة بالسكان في العصور القديمة ـ عصور الزراعة ـ وادي النيل وسهول دجلة والفرات واودية بنجاب و بلاد اليونان وروما وقد اشتهرت بعمرانها وقامت فيها الحضارات العظيمة التي لم يكن من الممكن ان تنشأ فى غير السهول الخصبة المطمئنة وقد خلت مما يعوق الحركة والاتصال بين اطراف القطر ، وفى العصور الحديثة كذلك اكثر الاقطار المزدحمة بالسكان أما اراضي سهلة او قريبة من

السهولة خذ مثلا الولايات المتحدة الاميركية تجد فرقاً هائلا بين نصفها الشرقي ونصفها الغربي ، الاول الذي تغلب عليه السهولة عامر آهل بالسكان ، والنصف الغربي الذي تملؤه الجبال العالية والهضاب الوعرة قليل العمران والسكان ، وكذلك جمهورية سويسرة اكثر العمران بها في الاقليم الشمالي الغربي حيث المرتفعات قليلة ، ومدن سويسرة المكتظة من السكان كلها في جهاتها السهلة ، وقس على ذلك جميع الاقطار في خضوعها لهذه المؤثرات في توزيع السكان ، وقطرنا العزيز منها .

(١) عدد السكان في العراق :

مما يدعو الى الاسف ان النفوس في العراق لم تحص احصاء علمياً حتى اليوم ، وآخر احصاء غير دقيق جرى في البلاد في عام ١٩٣٤-١٩٣٥ اذ قامت دوائر النفوس بالتسجيل في المدن وفي القرى فبلغ عدد المسجلين ٣٢١٤١٨٣ نسمة ، وقد كان هذا التسجيل ناقصاً لم يشمل كثيراً من القبائل الرحل ومن سكان الجهات النائية عن مراكز التسجيل ، اضف الى ذلك المتهربين من التسجيل الذين يرونه عملا لا يراد به غير التجنيد وجباية الضرائب . ومن الصعوبات التي تحول دون صحة الاحصاء تنقل سكان الارياف والاهوار والقبائل الرحالة وعمال الزراعه المأجورين من محل الى آخر باستمرار بحثاً وراء الرزق ، او انتجاعاً للكلأ ، او لغير هذا وذاك .

ومهما يكن من امر فان الحكومة العراقية تقدر عدد سكان العراق الآن بما يزيد على اربعة ملايين ، وقد اعلن في تقدير رسمي قامت به

الحكومة سنة ١٩٤٢ أن نفوس العراق ٤١٤٦٠٠٠ نفس على ان هذا التقدير هو الآخر لم يكن شاملا ولا دقيقاً . ونحن نميل الى رأي القائلين بان نفوس العراق اليوم اكثر من خمسة ملايين ، وذلك لان من الثابت أن نفوس العراق قد زادت خلال الخمس والعشرين سنة الماضية بفضل التوسع فى المؤسسات الصحية ، وارتفاع مستوى المعيشة ، وتحسن الحالة الاجتماعية فى المدن الكبيرة بخاصة .

هذا ، ولا يخفى ان معرفة النفوس بصورة مضبوطة ، وباحصاء دقيق ضرورة من الضرورات التي لا بد منها لتكون اساساً لكل اصلاح اجتماعي فعسى ان تحصى نفوس العراق فى مستقبل قريب . . .

٢ — كثافة السكان :

يراد بكثافة السكان نسبه النفوس الى مساحة القطر ، وعلى هذا اذا فرضنا أن (١٠٠٠) شخص يقيمون فى قرية مساحتها (٢٠) كيلو متراً مربعاً ، فان كثافة السكان في هذه القرية تكون :

١٠٠٠ ÷ ٢٠ = ٥٠ خمسين نسمة لكل كيلو متر مربع.

لقد سبق القول بان نفوس العراق اليوم تقدر باربعة ملايين ونصف مليون ، وبما ان مساحة العراق (٤٥٣٥٠٠) كيلو متر مربع فان كثافة السكان فيه تكون نحواً من (١٠) نسمات في كل كيلو متر مربع ، وهي كثافة قليلة تضع العراق فى عداد الاقطار الفقيرة بالسكان ، وان كانت الاقطار الزراعية لا تتحمل كثافة في السكان مثل البلدان الصناعية ، ومما

يصور لنا هذا النقص بجلاء العلم بأن كثافة السكان عندنا تنقص قليلا عن درجة الكثافة في الجمهورية السورية الحالية ، ولا تبلغ اكثر من $\frac{١}{٥}$ ما في فلسطين ، و $\frac{١}{١٠}$ ما في الجمهورية اللبنانية ، ولا تزيد كثافة السكان عندنا الاعلى كثافة السكان في المملكة العربية السعودية ، وفي ايران من الاقطار المجاورة للعراق .

واذا قسنا عدد السكان على مساحة الارض القابلة للزراعة وحدها ، وهي تبلغ (٩٢٢٠٠) كيلو متر مربع ، كانت كثافة السكان في هذه الحالة نحواً من (٤٩) نسمة في الكيلو المتر المربع الواحد ، على حين انها في الجمهورية السورية نحو من (٥٣) نسمة ، وفي المملكة المصرية نحو من (٤٥٠) نسمة في الكيلو المتر المربع الواحد ، واذا قسنا النفوس على الاراضي المزروعة فعلا ، وهي (٧٧٧٠٠) كيلو متر مربع ، تكون كثافة السكان حينئذ (٥٨) نسمة في كل كيلو متر مربع .

اما كثافة السكان في كل من الألوية في العراق فهي - على وجه التقريب - كما ترى في هذا الجدول :

اللواء	السكان (٠٠٠)	المساحة كيلومتر مربع	كثافة السكان في الكيلو متر المربع	مساحة الارض المزروعة والقابلة للزراعة	كثافة السكان في الكيلو متر المربع
بغداد	٧٩٤	٢٢٩١٠٠	٤٠٩٧	٤٩٨٧٠	١٨٥٩٩
البصرة	٣٣٦	١٠٩٩٠٠	٣٠٦٨	٧٨٠	٤٣١٩٢
الموصل	٦١٥	٤٥٩٨٠٠	١١٩٣	١٥٩٠٤٠	٣٤٩٤
العمارة	٣١٠	١٩٩٧٠٠	١٦٩٣	٦٩٦٨٠	٧٧٩-
اربيل	٢٠٢	١٦٩٦٠٠	١٣٩٥	٧٩١٦٠	٢٩٩٤
الديوانية	٣٢٤	٨٣٩٠٠٠	٣٩٨	١١٩٤٧٠	٢٨٩٤
ديالى	٢٤٦	١٦٩٢٠٠	١٥٩٤	٣٩٨٢٠	٦٤٩٨
الدليم	١٣٩	١٢٤٩٥٠٠	١٩١	١٩٥٧٠	٨٦٩٦
الحلة	٢٣٣	٨٩١٠٠	٢٨٩٧	٦٩٥٣٠	٥٣٩٨
كربلا	١١٦	٢١٩٢٠٠	٥٩٥	٦٨٠	١٧٠٩٦
الكوت	١٦٤	٢٦٩٤٠٠	١٠٩-	١٠٩٧١٠	١٥٩٣
كركوك	٢٥٠	٢٠٩٨٠٠	١٢٩-	١٥٩٢٦٠	١٦٩٦
المنتفك	٢٥٢	٣٨٩٧٠٠	٦٩٦	٥٩٠٨٠	٥٠٩٢
السليمانية	١٦٤	٩٩٥٠٠	١٦٩٨	٢٩٥٥٠	٥٦٩٦

ظاهر من هذا الجدول أن كثافة السكان عالية في ألوية : بغداد ـ البصرة ـ الحلة ـ العمارة ـ كربلاء ـ ديالى . وقد أسلفنا ذكر أثر الظاهرات الطبيعية والاجتماعية في توزيع السكان ، وفي الازدحام في أماكن معينة ،

هاشم جواد « مقدمة في كيان العراق الاجتماعي » (بغداد سنة ١٩٤٦) ص١٢

ويمكن أن تفسر هذه الكثافة بها . بغداد عاصمة العراق ، والمركز الرئيس للتجارة والصناعة والمعاهد العلمية العالية ، ومزدحم العمال والموظفين والمستخدمين ، وهي محاطة باراضي زراعية ، وبساتين النخيل والاثمار يعمل فيها الالوف من الفلاحين ، فهي لذلك كثيرة الازدحام . والبصرة ميناء العراق ، وباب تجارته . ولوؤها واسع الأراضي المزروعة . وكربلاء المدينة المقدسة فيها العتبات الشريفة يقصدها من العراق ومن ورائه خلق كثير للاقامة والموت في جوار الائمة عن آل البيت الكرام ، بله خصوبة الاراضي الزراعية والبساتين المثمرة الواسعة في هذا اللواء . اما الوية الحلة والعمارة وديالى فان الاراضي الواسعة الخصبة والمياه الوافرة المسخرة فيها من أهم البواعث على كثرة السكان فيها وتفسير قلة كثافة السكان في الالوية الشمالية : (الموصل - اربيل - كركوك - السليمانية) هو انها على سعة اراضيها المزروعة والقابلة للزراعة وغير القابلة للزراعة لوعورتها او بعدها عن مجاري المياه محرومة من القدر اللازم من المياه للزراعة الواسعة ، وكل اعتمادها على الامطار ، ولا تفيد من مياه الانهار الا قليلا لتأخرها في مشاريع الري .

٢ — السكان من حيث طراز المعيشة :

في العراق ثلاث طبقات من السكان مختلفات في طراز المعيشة وفي الحياة الاجتماعية والاقتصادية وهي :

(١) العشائر الرحالة .

(٢) سكان الارياف والقرى من مستقرين أو متنقلين .

(٣) سكان المدن .

ومن العسير أن نجد حدوداً فاصلة بين طبقة واخرى من هذه الطبقات التي تتداخل فى بعضها فتشكل سلسلة متتابعة تتدرج من حياة البداوة الى حياة الزراعة فتنتهي بالحياة المدنية ، كما انه يتعسر الوصول الى معرفة اعداد كل طبقة من هذه الطبقات على وجه الدقة ، فلا مناص من التقدير والتخمين اللذين نرجو أن يكونا قريبين من الحقيقة والواقع .

(١) العشائر الرحالة :

العشائر الرحالة هي التي تسمى بالبدو والاعراب ، وتدل التخمينات الأخيرة على ان عدد أفراد هذه الطبقة يبلغ (٤٥٠,٠٠٠ ـ ٥٠٠,٠٠٠) نسمة أي $\frac{1}{10}$ مجموع سكان العراق ، و (٣٥ بالمائة) تقريباً من هذه الطبقة تعيش في الشمال في المنطقة المطرية ، و (٦٥ بالمائة) تقطن أواسط العراق وجنوبه حيث المنقطة الاروائية . ويلاحظ أن نسبة كثافة السكان في بوادي المنطقة المطرية أكثر منها فى المنطقة الاروائية لأن هذه الاخيرة قليلة الامطار تعتمد زراعتها على الري النهري بشتى الوسائل في حين ان الاولى تعتمد على المطر اعتماداً كبيراً ، وعلى كل فان انتشار السكان فى هذه البوادي تابع لخصوبة الاراضي، ووفرة المياه الجارية الدائمة او الموقتة، فسهول أربيل ، ووديان السليمانية تضم أكبر عدد من القبائل الكردية المستقرة ، أما أعالي الجبال فهي مستقر القبائل المتنقلة فيها والمشتغلة في الرعي . وبقية قبائل المنطقة الشمالية تعيش في السهول الفسيحة بين الرافدين . واكثرها قبائل عربية .

واما القبائل التي تسكن في القسم الجنوبي ، أي في المنطقة الارروائية ففي تنقل مستمر بين بغداد والعمارة وضفاف نهر دجلة وحدود ايران ، ويسكن قسم من القبائل العربية في الصحراء الممتدة بين الفرات ونجد ، وهم في الشمال أو الوسط أو الجنوب من العراق من سكنة الخيام ومن الرعاة الذين يعنون بتربية الخيل والجمال والماشية ، وهي موردهم الاقتصادي الأول ، وينقسم هؤلاء الى قبائل تتجول كل قبيلة منها في مراعي خاصة بها تتنجع في حركاتها الكلأ والماء .

ان نفوس هذه القبائل في تناقص مستمر منذ أن بدأت الحكومة العراقية في اسكان العشائر في اراضي زراعية ، وتعويد العشائر على الزراعة إلا أن البدوي مرتبط برئيس قبيلته يطيعه اطاعة عمياء حتى بعد الاستقرار والعمل في الزراعة ، وقد جعلته هذه الطاعة العمياء عبداً لسيده ، ويقتصر البدوي في معيشته على أوليات الحياة وابسط وسائل العيش ، وهو مع الأسف الشديد بعيد عن العلم ، وعن الاهتمام بالصحة ، وعن الحياة الاجتماعية .

(٢) سكان القرى والارياف من العشائر والمستقرين :

تقدر نفوس هذه الطبقة من الشعب بـ (٢٫٩٢٥٫٠٠٠) نسمة اي (٦٥ بالمائة) من مجموع سكان العراق ، ومما يلفت النظر ان فريقاً من سكان هذه القرى والارياف يهجرونها طلباً للعيش في المدن الكبيرة ، وقد بلغت نسبة هؤلاء المهاجرين (١٥ بالمائة) من سكان المدن في السنوات الاخيرة .

ان الحياة في القرى على انواع : فهناك من يسكن الاكواخ المصنوعة

من الطين أو القصب ، وهم على الاكثر من القبائل نصف المتحضرة ، ومنهم من يسكن قرى كبيرة تقرب معيشتها من معيشة اهل المدن، والقرية العراقية قد تكون صغيرة لا يتجاوز عدد سكانها الخمسين نسمة وقد تكون كبيرة يبلغ عدد سكانها ٥٠٠٠ نسمة او يزيد ، وقد تكون القرية زراعية موفورة المياه خصبة التربة ، وقد تكون مركزاً لبعض الاعمال التجارية (البيع والشراء) فتصبح بذلك سوقاً تؤمها العشائر في المواسم لسداد حاجاتهم ، و بيع حاصلاتهم ، فهي والحالة هذه اشبه بمدن تجارية صغيرة منها بقرى زراعية .

(٣) سكان المدن :

في مدن العراق حركة صناعية وتجارية وثقافية . هي مصدر الانتاج ومراكز الاستيراد ، وهي الأسواق للمواد الزراعية والصناعية ، وهي مناهل للعلم والتقدم ، ومن اجل ذلك اصبحت مراكز التمدن لسكان العراق . ولحياتها الاقتصادية اثر عميق في توجيه حياة بقية السكان، ولاسيما بعد ان ارتبط معظمها بالسكك الحديد او بطرق السيارات المعبدة فانتظمت المواصلات بينها ، على ان المدن العراقية ليست على درجة واحدة من التقدم والحضارة ، فالسكان يزدحمون حيث يكثر انتاج الصناعات ، وتقوى حركة التجارة ، وتتعدد المعاهد العلمية والمؤسسات الاصلاحية وغيرها كما هو الحال في بغداد والبصرة .

٣ — السكان من حيث اللغة والعنصر :

كان العراق من قديم الزمان موطناً لقوميات مختلفة جاءته من اوطانها

اما نازحة ، او لاجئة ، او غازية ، او لدوافع اخرى ، ثم استقرت فيه ردحاً من الزمن ، وكلها تركت فيه آثاراً لمدنياتها ، و بقايا من شعوبها ، فالعراق لذلك شبه بوتقة صهرت فيها الحضارات والثقافات والامم المختلفة من سومريين ، واكديين ، وعيلاميين ، وبابليين ، وآشوريين ، وكلدانيين ، وميديين ، ومن اليونان ، فالرومان ، فالعرب ، فالاتراك ، واهم عنصر قومي دخل العراق ، وكان له شأن كبير في تكوينه هو العنصر العربي الذى انشأ فيه دولة عظيمة ، ومدنية زاهرة بلغت اوجها في زمن الدولة العباسية ، وتقوم عليها اليوم مدنية العراق الحديثة .

• • واذا قابلنا العراق بغيره من الاقطار التي اختلطت فيها الجنسيات والقوميات نجد ان سكان العراق على جانب كبير من التجانس بين عناصرهم ، والتقارب في اوصافهم العامة . وليس لدينا في الحقيقة احصاءات حديثة جديرة بالثقة التامة تبين توزيع السكان بين هذه العناصر القومية وعدد المنتمين الى كل منها ، او نسبتهم العددية بعضهم الى بعض على اننا نستطيع ان نقدر النسبة العددية للعناصر القومية كما يأتي .

العرب	نحو	٧٧ بالمائة
الاكراد	نحو	١٧ بالمائة
اليهود	نحو	٣ بالمائة
الاتراك والفرس والعناصر الاخرى	نحو	٣ بالمائة

العرب :

• لا ريب في أن القبائل العربية العدنانية والقحطانية بدأت تنزح الى

اكتناف العراق قبل الاسلام ببضع مئات من السنين ، ودولتهم في الحيرة لا تزال آثارها باقية الى الوقت الحاضر ، وقد توالت بعد ذلك هجرات القبائل العربية الى العراق ، ولا سيما على ضفاف الفرات جنوباً فشمالا ، ثم جاء الفتح الاسلامي للعراق فاصبحت البصرة ثم الكوفة قاعدة للخلافة ايام الامام علي ابن ابي طالب رضي الله عنه ، ثم كان للعراق تابعاً للدمشق في زمان الدولة الاموية ، و بانقراضها وقيام الدولة العباسية اصبح العراق قلب المملكة العربية الاسلامية و بغداد عاصمتها .

وقد ذابت العناصر المختلفة واللغات المختلفة في القومية العربية واللغة العربية . ان العنصر العربي هو العنصر الغالب في العراق ، وقد خلع خواصه الجنسية على كل العناصر التي دخلت العراق ، وطبعها بطابعه العربي الممتاز .

الاكراد :

الاكراد اهم اقلية قومية في العراق ، وجدوا فيه وفي البلاد المجاورة منذ أجيال ، وهم يسكنون في المناطق الجبلية والهضاب ، و يؤلفون الاكثرية في لوائي أربيل والسليمانية ، اما في لواء الموصل فلا تزيد نسبتهم على (٣٠ بالمائة) من مجموع سكانه ، وقد صانهم احتفاظهم بعاقلهم من غزوات العالم ومؤثراته ، فكان ذلك من الاسباب التي جعلت لهم مزايا خاصة ، وأهمها كشعب جبلي شدة البأس والشجاعة .

اليهود :

عنصر سامي سكن العراق منذ أجيال سحيقة ، وهم يتعاطون التجارة

والصرافة ، ومنهم أكثر التجار الكبار في العراق ، و بغداد أهم مركز لهم وهم أهم أقلية عنصرية في العراق بعد الأكراد .

الفرس :

يقطن العراق اليوم جماعة من الفرس قريبو العهد بالهجرة اليه ، وهم يقصدونه لبواعث دينية ، و يقيمون في كربلا والنجف والكاظمين وغيرها ، وعددهم يزداد من سنة الى اخرى لأن كثيرين من الحجاج منهم يقيمون اقامة دائمة ، وفي بغداد جالية كبيرة من الفرس تشتغل بالتجارة والأعمال اليدوية .

التركمان :

يسكن هؤلاء في المدن والقرى غربي المنطقة الكردية بين مندلي في الجنوب وكركوك في الشمال ، و يسكن فريق منهم في الأقسام الشمالية والغربية لمدينة الموصل ، وعلى الأخص في تلعفر ، وهم يتكلمون لهجة تركية خاصة ، و يتكلم الكثير منهم العربية .

الآثوريون :

ليس للآثوريين النساطرة أي علاقة بالآشوريين القدماء ، لا في اللغة ولا في الجنسية ، وكانت موطنهم الأصلية في تركيا ، وقد هجروها في أثناء الحرب الكبرى ، فرحل قسم منهم الى العراق ، والتحقوا بجيش حل محل الفرق البريطانية التي جلت عن العراق بعد احتلالها له .

الأرمن :

وهم عنصر حديث العهد بسكنى العراق ، جاؤه في أثناء الحرب الكبرى

و بعدها وأكثرما يتعاطون التجارة وغيرها من الحرف .

هذا ، ولما كان العنصر هو العنصر العربي الغالب في العراق ، فان اللغة العربية هي اللغة الغالبة الشائعة فيه ، ثم تليها في الشيوع اللغة الكردية ، ثم التركية والكلدانية في الشمال ، والفارسية في الشرق والجنوب ، والهندية في منطقة البصرة أقرب المناطق العراقية من الهند : واللغة الأرمنية هي لغة الأرمن العنصرية .

أما اللغات الأوروبية فقد كانت اللغة الفرنسية قبل الاحتلال الانكليزي في الحرب العظمى الماضية أكثرها شيوعاً ، لأنها كانت اللغة الأجنبية المفضلة في الدولة العثمانية ، و بعد ذلك أخذت اللغة الانكليزية المقام الأول بين اللغات الأوروبية الشائعة في العراق ، تدرس في المدارس ، وتعد اللغة الأجنبية الأولى .

ان اللغة العربية ، لغة القرآن الكريم ، والدين الاسلامي ولغة العراق القومية ، والدولة العراقية الرسمية ، يصطنعها الشعب العراقي بجميع عناصره وقد أخذت لغة التخاطب بلهجاتها العامية تتهذب بفضل عناية المدارس والصحف والاذاعات ، وتقرب من اللغة الفصحى ، لغة الكتابة الميسرة ، وليس يغائب عن الشباب العراقي الواعي أن اللغة من أواصر القومية ومن العوامل الطبيعية الرئيسة في توحيد القطر ، وفي وحدة الأمة :

ان فرق الايمان بين جموعنا ... فلساننا العربي خير موحد .
قربت الاقطار وهي بعيدة ... وتوحدت من بعد فت في اليد

٤ — الاديان والطوائف :

يدين اهل العراق بثلاث ديانات عامة : الاسلامية ، والمسيحية ، واليهودية ، وفي العراق طوائف وجماعات صغيرة تدين باديان أخرى ، مثل اليزيدية والصابئة . والمسلمون هم الاغلبية الغالبة يؤلفون ٩٣ بالمائة من مجموع السكان ، ويليهم اليهود ، ثم المسيحيون ، فباقي الطوائف ، وينقسم المسلمون من حيث المذهب الى طائفتين كبيرتين : السنة ، والشيعة ، وينقسم النصارى من حيث المذهب الى أقسام : كاثوليك ، ويعاقبة ، ونساطرة وبروتستانت ، وأرثودوكس ، ويسكن اكثر النصارى في لواء الموصل ، في المدينة والقرى الكبيرة ، ويسكن اليهود ، وهم طائفة دينية وعنصرية سبق الكلام عنهم عند البحث عن العناصر ، في المدن الكبيرة : (بغداد والبصرة والموصل) واليزيديون يسكنون جبل سنجار وقرى الشيخان في لواء الموصل ، ويسكن الصابئة بعض قرى لوائي العمارة والمنتفك ، وأكثرهم في سوق الشيوخ وقلعة صالح .

٥ — الطبقات الاجتماعية والعوامل في وجودها :

في العراق كما في غيره من الأقطار طبقات اجتماعية ، أكبرها عدداً طبقة الشعب المؤلفة من الفلاحين وسكان القرى والأرياف والعشائر الرحل وأرباب الحرف والعمال الصناعيين ، وهي تبلغ الثمانين في المئة (٨٠ ٪) من مجموع السكان ، والى جانب هذه الطبقة التي تؤلف الاكثرية الغالبة طبقة صغيرة في عددها ، كبيرة في نفوذها وثروتها ، وهي طبقة الاشراف مؤلفة من اعيان البلاد والشيوخ والاقطاعيين والملاك واصحاب الاراضي

وكذلك أصحاب المشروعات الصناعية وكبار التجار (١) . هذه الطبقة مرفهة تستغل موارد البلاد الطبيعية والبشرية ، ولها دخل كبير يزيد كثيراً عن حاجاتها الضرورية والكمالية ، في حين أن الطبقة الاولى فقيرة ، تعيش عيشة متواضعة جداً ، لا تحصل على حاجاتها الضرورية من مأكل ومشرب وملبس ومسكن ، ومن تعليم وثقافة وصحة ، الا بصعوبة جعلت عيشها دون المستوى الضروري المعقول من النواحي المادية والثقافية والاجتماعية ، وتظهر آثار شظف العيش لديها في انحطاط الصحة العامة ، وفي سوء التغذية ، ورثاثة الملبس ولوث مياه الشرب ، ورداءة المسكن ، وشيوع الامية والجهل في كل مكان . ومن الطبيعي أن تكون بين هاتين الطبقتين طبقة وسطى ، لها اهميتها في تقدم البلاد ، ولها اثرها في تقليل الفوارق بين الطبقتين المتطرفتين ، وايجاد التوازن بينهما ، إذ أن العهد بمثل هذه الطبقة في الامم أنها تقود التقدم في البلاد ، وتوجهها الوجهة الصالحة ، وقد كانت هذه الطبقة ضئيلة جداً في العراق قبل الحكم الوطني بطبيعة الحال السياسية التي كان عليها ثم نمت في الخمس عشرة سنة الاخيرة ، ولا تزال في نمو وتكاثر ، وفي المرجو أن تكون هذه الطبقة ، وهي طبقة المثقفين الذين ينسلخون من كل من الطبقتين ، العامل الرئيس في تهذيب واصلاح الكيان الاجتماعي الحاضر الذي لا بد من اصلاحه .

أن العوامل المؤثرة في تكوين المجتمع العراقي كثيرة ، ومنها ما تمتد جذورها بعيداً في تاريخه الطويل ، ومن جملة العوامل في هذا التكوين العامل .

(١) انظر مقدمة في كيان العراق الاجتماعي ، هاشم جواد بغداد ١٩٤٦ .

الاقتصادي ، وذلك لأن الاقتصاد في العراق مبني على الزراعة والانتاج الزراعي ، والزراعة وهي مصدر الثروة في البلاد خاضعة لتوزيع ملكية الاراضي التي لم يجيء توزيعها قبلا بنظام يؤدي الى تقليل الفوارق بين الفئات والطبقات الاجتماعية ، وهي الى ذلك متأخرة هزيلة لا تسمن ولا تغني من جوع لترك الأخذ بالاساليب العلمية والآلية والحديثة والتباطؤ في تعميم تنظيمات الري في طول البلاد وعرضها ، وضعف العناية باصلاح القرية العراقية والفلاح العراقي .

وسبيل الاصلاح الحق ان تتبع سياسية سديدة ثابتة في الملكيات الصغيرة ، وفي توزيع الاراضي على الفلاحين ، وعلى افراد العشائر التي يجب اسكانها ، وتوجيهها الى الاعمال العمرانية المنتجة ، وفي النهوض بمشروعات الري ، وفي ادخال الآلة في الانتاج ، وفي تصنيع الزراعة ، وانشاء صناعة وطنية ملائمة لطبيعة البلاد مع العناية بالصحة والقضاء على الأمية والجهل .

هذه سبيلنا الى اصلاح المجتمع العراقي ، بالتقدم الاقتصادي الواسع النطاق ، وباستغلال ثروة البلاد الطبيعية على خير وجوه الاستغلال ، ورفع مستوى المعيشة ، والقضاء على الفقر والجهل والمرض بتهذيب الخلق والسمو بالفكر والروح . لنسر اذن في هذه السبيل مجارين الامم التي سلكتها فانتهت الى خير حال بخطوات هادئة متزنة ، وبأناة وجلد وصبر ، وسهولة ويسر .

٦ — مشكلة قلة السكان — أسبابها وعلاجها :

ان كل شعب من الشعوب هو نتيجة التفاعل بين ثلاثة عوامل :

(١) المكان (٢) والعمل (٣) والسكان - كما يقول ليبلاي (١) فى نظريته المشهورة - ويراد بالمكان الوطن الذي يعيش فيه السكان وطبيعة أرضه وجوه وموارده ، كما أنه يراد بالعمل طرق استغلال هذه الموارد التي تحدد نوع الأعمال التي يقوم بها السكان لكسب المعيشة والتي تؤثر في علاقة الجماعة بغيرها من الجماعات ، وبخاصة حين تكون التجارة واحدة من هذه الاعمال ويراد بالسكان الجماعة التي نحاول أن تكون العامل الأول المسيطر فى انتاج العمل بكيفية تؤدي الى تحسين المكان وجعله صالحاً لحياة طيبة وعيشة راضية . ان خير الاحوال هي الحال التي يكون فيها السكان بقدر ما يتسع له المكان ، وبقدر ما يحتاج العمل فيه من الايدي العاملة ، فاذا كان السكان أقل كثيراً مما يتسع له المكان ويتطلب العمل ، عدت البلاد (المكان) فقيرة السكان ، مواردها لا تستغل على الوجه الاكمل ، بها بقاع مهجورة مهملة اهمالا تاماً ، حاصلاتها الزراعية ، وثروتها الطبيعية التي يمكن أن تكون كثيرة مفتقرة الى الأيدي العاملة - ومشروعاتها للري والمواصلات أو للصناعات المختلفة لا تأتي بثمرة لقلة المنتفعين بها . وعلى العكس من ذلك اذا ازدحمت البلاد بالسكان فكانوا أكثر من حاجتها وحاجة الاعمال فيها ، فسيؤدي ازدحامهم حتماً الى انحطاط مستمر في مستوى الحياة ، اذ تسوء التغذية ويسود الفقر بحيث لا يستطيع الفرد من عامة الشعب أن يجد من القوت إلا ما يسد الرمق ، وتتدنى الحالة الصحية ، فتكثر الوفيات ويهبط مستوى العمر حتى تصبح حياة اثنين من السكان

(١) فردريك ليبلاي مهندس فرنسي واجتماعي كبير .

تعدل حياة واحدة من أهل البلاد المعتدلة السكان . في مثل هـذه البيئة المكتظة يزداد الفقر والجهل والمرض فيزداد معها الاجرام والآثام، والامة اليقظة الواعية تعالج هـذه الحالة بتوقيف النمو في زيادة السكان بالوسائل المختلفة التي منها تحديد النسل وتأخير الزواج وغير ذلك ، هكذا اتخذت انكلترا بعد أن أزداد سكانها من ١٥ مليون فى اول القرن التاسع عشر الى ٤٥ مليوناً في آخره سياسة تقضي بتقليل النمو الى اقل حد ممكن لتخفيف الازمة الاقتصادية التي تعانيها من جراء زيادة السكان . صحيح أن لكثرة السكان أهمية لا تجحد ، والدولة الكبيرة العدد مزايا على الصغيرة والقليلة العدد ، ولكن كثرة السكان ليست كل شيء في حياة الامم ، وما ينفع قطراً ان يكون سكانه اربعمائة مليون من الناس ثم يتحكم في مصيرهم طائفة من المستعمرين لا يتجاوزون الالوف عـداً . ما قيمة هـذه الملايين من السـكان اذا كان جلهم رهين الفاقة والذل والجهل والمرض والآثام ؟ وما قيمتهم اذا لم يكن لقومهم ووطنهم شأن بين الامم العظيمة الحرة الكريمة ؟

ان مشكلة النقص والزيادة فى السكان في كل قطر يجب أن ينظر اليها و يفكر فى حلها حلا موضعياً حسب حاجة القطر الى الزيادة او الى النقصان، والمفكرون الاجتماعيون يذهبون الى ضرورة الزيادة والنمو في حالة القلة ، وضرورة توقيف النمو والحد منه في وقت الازدحام .

ان العراق من الاقطار القليلة السكان اليوم، فمشكلته مشكلة النقص في سكانه ، وقد سبق القول : بان نفوس العراق فى بعض العصور كانت

اكثر من خمسة امثال نفوسه الآن مع أن وسائل استغلال موارد البلاد لم تكن في جودتها وفعاليتها كما هي الآن ، ومع أن ازدياد الناس أمر طبيعي فان الغرائز البشرية التي فطر عليها الناس والطباع التي جبلوا عليها قوى هائلة تعمل متحدة في سبيل بقاء النوع ، فالأصل في السكان ان يتزايد عديدهم على مدى الايام لو لاغلبة الوفيات على الولادات ، وبخاصة في الطفولة فالنقص اذن مخالف لطبيعة الامر ولا بد له من اسباب ، ومن رأي الخبراء أن العراق بموارده وخيراته فيما اذا احسن استغلالها يتسع لاكثر من خمسة وعشرين مليوناً من السكان .

ومن المهم المفيد جداً أن نلم بالاسباب التي أدت بالسكان الى هذه القلة ، وفي الاهتداء اليها اهتداء الى اضدادها من الاسباب التي تساعد على الزيادة والنمو ، ان الحروب المدمرة التي اجتاحت العراق ، والكوارث والنكبات المتوالية التي مرت به ، والتي قضت على السيادة القومية ، ثم المنازعات الداخلية وفوضى الحياة . واضطراب الأمن ، واختلال النظام في ادوار مختلفة ، كل اولئك من عوامل النقص في الانفس والاموال والثمرات . كما أن الطواعين والأوبئة والامراض قد فتكت فتكاً ذريعاً بالنفوس ، وحصدت الارواح حصداً في اوقات كثيرة ، والاحوال الصحية والاجتماعية ساءت الى حد بعيد ، للجهل الذي ساد ، والخلق الذي ساء ، والخرافات التي ذاعت في الناس ، وحلت محل حقائق الحياة ، والمجاعات التي ذهبت بالفضائل ، لسوء الاحوال الاقتصادية بعد ان كانت مزدهرة ، والاهمال الذي اصاب تنظيمات الري في العراق ، وهو بلد زراعي قبل

كل شيء ، والزراعة في احسن الاحوال اذا كانت المورد الوحيد لا تساعد على النمو السريع ، والكثافة في النفوس ، فكيف اذا هبطت الى اسوأ حالاتها والتجارة وقد كانت المورد الثاني بارت ، والصناعات كادت تكون معدومة اضف الى هذه العوامل التقاليد والعادات السيئة المتحكمة التي كان من شأنها اضعاف النمو كتفسخ الحياة العائلية ، وكتأخر الزواج ، وتعقيد مراسيمه وكشيوع الطلاق والاجهاض واهمال الطفولة ، وكالاستهانة بالارواح خضوعاً لجاهلية عمياء في عشائر العراق الرحالة والمستقرة في البداوة والحضارة . وماذا بعد الجهل والفقر والمرض ؟؟!!

اذا اردنا علاجاً لمشكلة نقص السكان في بلادنا فما علينا الا ان نكافح هذه العلل التي اسلفنا فيها القول ، علينا ان نعمل كل ما من شأنه ان يعيد الى العراق رخاءه وغناه ، ليرتفع مستوى معيشة سكانه فوق الحد الأدنى الذي يحيا به كل فرد حياة انسانية ، علينا ان نعد السكان لاستثمار موارد البلاد حتى اذا زاد نسلهم وجدوا من الرزق ما يكفيهم ويكفي ذريتهم المتكاثرة ، وان نهيء لهم كل مجالات العمل لذلك ، علينا ان نحمل المبتدين منهم ، وهم كثر على حياة الاستيطان والاستقرار ، فليس لشعب ان يتكاثر عدده في ظل حياة البداوة ، الحياة القاسية التي تقف حجر عثرة في طريق كل اصلاح اجتماعي شامل ، والتي تقضي على الطفولة الناعمة فتموت ويموت معها النمو في الجماعة ، والتي لا تحترم حق الحياة ، فلا تفتأ في منازعاتها العشائرية تودي بحياة أعداد من السكان لا يستهان بهم لغير حق ، فتخسرهم البلاد ، وتخسر النسل الذي كانوا ينسلون لو عاشوا ثم علينا أن نحارب الجهل

والأمية فى كل مكان ، وفي جميع السكان ، ليعرف الناس ما ينفعهم وما يضرهم ليعرفوا حقوقهم وواجباتهم ، وليتعلموا تعليماً حقاً يهذب منهم العقل والجسم والخلق ، ثم ليعملوا بنظام وانسجام ، لا إجرام ولا آثام ، ولا اعتداء ولا خصام إلا فى القلة والندرة والشذوذ . علينا أن نشجع الزواج المبكر ، ونرغب فيه ونيسره ، ونخفف من أعبائه ، ونقيد فصم عراه المتين بقيود الدين الوثيقة ، والطلاق أبغض الحلال الى الله ، وعلينا أن نسعى بكل الوسائل فى تنظيم حياة الاسرة ، وتوفير الهناءة لها ، واعدادها للنسل الكثير الصالح ، علينا ان نتنكر للعزوبة ، وهي شر مستطير على النسل وعلى الاخلاق وعلى الجسم الذي تهده أمراض الصلات الجنسية غير المشروعة هداً ، ولن يعذر العزاب والعزباوات من أهل الدين والخلق والعفاف في التخلي عن واجباتهم الاجتماعية والوطنية اذ لا رهبانية فى العروبة والاسلام ، وماكانت إباحة تعدد الزوجات في دين العرب ، والنساء أكثر عدداً من الرجال الا حرباً على العزبة ، ورغبة في استيلادهن النسل الكثير ، وعلينا أن نحمي الطفولة خير الحماية ، وما كان الطفل لامه وأبيه دون وطنه وقومه ، وما يدرينا لعل طفلا لا يرضينا اليوم يكون غداً من العبقريين له شأن عظيم في خدمة أمته وأوطانه . واحد بألف .

ومما يسر حقاً تقدم التنظيم الصحي ، وان كان تقدماً بطيئاً لا يرضى طموحاً والتوسع في المؤسسات الصحية العلاجية والوقائية في البلاد ، وقد كان لها تأثيرها في كفاح الامراض المستوطنة ، وفي التقليل من شروره ، وفى تحسن الحالة الصحية تحسناً يرجى ان يبلغ درجة الشمول والتعميم في القطر العراقي

كله ، وفي منع الأمراض الوافدة من طاعون وهيضة وتيفوس وغيرها من الأوبئة من التسرب الى البلاد ، والفتك الذريع بالسكان بالوقاية التي هي خير من العلاج ، ولا ننسى مؤسسات الخدمة الاجتماعية ، وفي مقدمتها البلديات العراقية التي عليها أن توفر لسكان المياه المعقمة الصالحة للشرب ، وان تجعل المدائن والقرى العراقية صالحة للسكنى ، بمنازلها الصحية ، وبشوارعها الواسعة النظيفة ، وبحدائقها الجميلة ، وبمجاري المياه لتصريف المياه الوسخة ، وبالنظافة العامة المبيدة للحشرات الناقلة للامراض ، وبغير ذلك من المرافق البلدية .

مثل هذه الأعمال يخلق من العراق بيئة صالحة للحياة الانسانية الطيبة التي تتوافر فيها كل وسائل العيش الهنيء لكل ساكن من سكانه الذين سيزيدون ، والحالة هذه ، وفي زيادتهم قوة العراق وعزه وسلطانه .

٧ — نمو المدن وعوامله :

تنمو المدن بالهجرة من الارياف أومن المدن أو الأقطار الاخرى اليها وهذه الهجرة تقع في دور تطور الامة وتقدمها في الحضارة ، وكلمة « التمدن » المرادفة للحضارة تدل على تنقل من الحياة البدوية أو الريفية الى الحياة المدنية وفي المعجمات العربية تمدّن الرجل : تخلق باخلاق سكان المدن متنقلا من الخشونة وشظف العيش الى نعومة حياة المدن وظرفها ، والمدينة « المقر الطبيعي للانسان المتمدن » على رأي فريق من العلماء . كان في العصور القديمة تنمو المدن على أساس غير ثابت من الرق والعبودية وسوق جماعات الاسرى للاقامة في المدن للعمل الاجباري فيها ، كما حدث

في نمو نينوى و بابل وأثينا وأسبارطة والاسكندرية و بيزنطية وغيرها من المدن التي نمت نمواً كبيراً على هذا الأساس حتى أصبحت ممتازة بحضارتها وتفوقها على الأرياف والمدن الصغيرة ، فسالت منها سيول الهجرة اليها ، على أن مدناً في العصور القديمة نمت وأصبحت مراكز للمدنية ، لوقوعها على طرق المواصلات القديمة ، واشتغال أهلها بالمبادلات التجارية مع القوافل التي كانت تسلك تلك الخطوط في غدوها ورواحها . أما في الحضارة الحديثة فقد نمت مدن نمواً لم يسبق له مثيل على أثر الثورة الصناعية ، وانشاء المصانع الكثيرة بجوارها ، واقبال العمال على العمل فيها ، والاقامة المستديمة بالقرب من هذه المصانع ، وقد زالت عوائق الاتصال المباشرة ، وسرت عدوى الأفكار ، وتغيرت أساليب المعيشة ، وأخذت السيارة والطيارة والتلفون والراديو والطباعة تربط أبعد الأجزاء بمراكز المدنية ، وتحمل اليها الثقافة ، وتوسع من افق تفكير سكان الأرياف الذين أخذوا يسارعون الى المدينة طلباً للعمل في الصناعة أو في التجارة وغيرهما ، وفيهم الموهوبون او لو القابليات والمطامح التي لا يتسع لها المحيط الريفي ، فيقصدون المدن الكبيرة ذات المدارس والمعاهد التي يتلقون فيها التدريب الثقافي والمهني ، ثم يجدون فيها مجال العمل واثبات الكفاية ، ومنهم طلاب اللذة والتسلية الذين يجدون المدن الكبيرة ملائمة ومحققة لرغباتهم دون البلدة الصغيرة والريف . فازدادت نفوس هذه المدن بارتقاء الصناعة وتزوح عدد كبير من الزراع وعمال الزراعة في الأرياف ومن الموظفين وطلاب العلم أو طالبي التسلية اليها حتى بلغت في بعضها الملايين التي وجدت انها تستطيع أن

تعيش عيشة حسنة فى مرافق الصناعة ، فصارت هذه المدن تملك القوة والثروة والمعرفة الاختصاصية ، وتمسك بيدها مفاتيح المال . صارت الأسواق التجارية التي يجب أن يتصل بها الرجل الريفي ، وقد تحسنت كثيراً وسائط الاتصال بها ، يشتري منها البضاعة التي ترسلها الى الريف ، وعليها طابع المدنية وفنونها و يبيع فيها المواد التي تأخذها المدينة من الريف ، والمدن العالمية الكبيرة فى الحضارة الحديثة مثل نيويورك ولندن و باريس وبرلين ـ قبل احتلالها الحالي ـ تجاوز نفوذها كل حد ، فاصبحت مراكز عالمية بيدها مقاليد السيطرة المالية فى العالم .

كانت الحالة الصحية في المدن الكبيرة فى أول عهدها بالازدحام بالسكان سيئة جداً ، وكانت وفيات الأطفال في فصل الصيف فيها تبلغ درجة محزنة ، أما الآن بعد التحسن الكبير المستمر في صحة المدن بالتنظيم الصحي وتيسير وسائل العيش ، و بنشر الثقافة ، والتوسع فى المؤسسات الصحية والمستشفيات العلاجية ، والتقدم في الطب الوقائي ، فقد تحسنت الصحة العامة فيها ، وقلت شرور الازدحام والجو المتلبد بالدخان والضياء الخابي والهواء الخانق والمجال الضيق في المساكن المزدحمة ، وصار السكان يزدادون بصورة طبيعية بنتيجة التناسل فوق الزيادة التي كانت نتيجة الهجرة من الأرياف أو من المدن أو الاقطار الاخرى اليها فيما سبق .

أما العراق فقد تأثر بعد الحرب الكبرى الماضية بالحضارة الاوربية ، ونشأ في المدن الكبيرة مجال للعمل فى المعامل والمصانع ، وتيسرت المواصلات فأقبل أهل القرى والارياف على الهجرة الى المدن ، فزاد سكانها بعض

الزيادة ولا يزال سكان المدن العراقية لا يتجاوزون ٢٣ بالمائة من مجموع السكان الذي يقيمون فى القرى والارياف والبوادي ، وستنمو المدن العراقية بتأثير نفس العوامل التي نمت بتأثيرها المدن الغربية كلما تقدمت هذه المدن في الحضارة ، على انه يجب ان لا ينسى ان العراق بلد زراعى ومن الخير أن لا تنمو المدن فيهـا على حساب الهجرة من القرى والأرياف اليها ، ومن الخير ان يرفع مستوى الحياة في البيئات الزراعية ، وان تحسن المواصلات بينها و بين المدن ، لتنمو القرى حتى تكون مدناً صغيرة يتوافر فيها من وسائل الحياة المتحضرة بعض ما يتوافر فى المدن الـكبيرة .

الفصل الثالث

احوال العراق السياسية ووضعه الدولي

١ — تكوين المملكة العراقية الحديثة :

ذكرنا في بحث سابق أن دولا ذات شأن قد تأسست في العراق خلال قرون سحيقة ، وفي أزمان مختلفة ، وقد توارت وقضي عليها ، وزال كثير من معالمها . واذا اعتز العراق يوماً بمجده السالف فهو يذكر الدولة العباسية وحضارتها العظيمة التي كان العراق مركزاً لها ، وقد انقرضت هذه الدولة على يد المغول التتاريين ، فانتقل الحكم بعد ذلك الى الاتراك الذين حكموا العراق زهاء أربعة قرون ، وحاولوا عبثاً بشتى الوسائل «تتريك» العراقيين ، والقضاء على اللغة العربية ومحو آثارها ، وسرعان ما تنبه سكان وادي الرافدين وانتهزوا الفرصة السانحة للتخلص من نير الحكم العثماني فاشتركوا أولا في الحركة الفكرية العربية التي قامت من اجل التحرر من هذا الحكم والانسلاخ من الدولة العثمانية ، وقد تأسست الجمعيات السرية ودب في العاملين روح الأمل ، وبدأت الصحف تناضل ، وتطالب باللامركزية حيناً وبالحكم الذاتي وفصل البلاد العربية من الامبراطورية العثمانية المريضة حيناً آخر .

فى سنة ١٩١٣ اجتمع متدوبو الامم العربية في باريس « المؤتمر العربي الاول » وقرورا منهجاً خاصاً لتحرير البلاد العربية ، وما زالت الحركة الفكرية العربية فى نمو حتى اندلعت نار الحرب العالمية الاولى ، فانضم العرب الى الحلفاء الذين كانوا يعملون للقضاء على الامبراطورية العثمانية مع حليفاتها ولما وضعت الحرب أوزارها وقرر المنتصرون وضع اسس عالمية لصيانة العالم من حرب جديدة وجدوا أمامهم أراء متضاربة وعقبات مختلفة منها مبادىء الرئيس ولسن في حق تقرير المصير، والمصالح الفرنسية وجشعها فى الاستعمار، ومطالب الملك حسين في استقلال البلاد العربية التام ، ومطامع الصهيونية فى فلسطين، وفكرة وضع المستعمرات والاقطار المنسلخة عن الدول المغلوبة تحت سيطرة دولية ، كذلك كانت الاقطار مضطربة ، والاستقرار معدوماً ، حتى انبرى لهم الجنرال سمطس فوضع اقتراحات عدت خير الحلول بين الآراء المتضاربة في تلك الظروف الحرجة ، واهم مقترحاته مشروع اقامة عصبة الامم ونظام الانتداب على أن يكون الانتداب قاصراً على املاك الامبراطورية العثمانية والروسية وامبراطورية النمسا والمجر ، فكانت هذه المقترحات اسساً لمبادىء عالمية .

وضحت المادة الثانية والعشرون من ميثاق عصبة الامم الذي اصبح جزءاً من معاهدات الصلح معنى الانتداب، وهو « الأخذ بيد الشعوب التي لا تستطيع الوقوف بمفردها في معترك الحياة الجديدة ، واعتبار سعادة هذه الشعوب وتقدمها وديعة مقدسة فى يد العالم المتمدن » وقالت نفس المادة : « ان شعوب الاقطار المنسلخة من الامبراطورية العثمانية قد وصلت الى

درجة من الرقي بحيث يمكن الاعتراف بكيانها كشعوب مستقلة على أن تتقبل المشورة والمساعدة الادارية من احدى الدول المنتدبة الى أن تصبح قادرة على الوقوف منفردة في معترك الحياة الحديثة » .

يفهم من نص هذه المادة ان الانتداب لم يوضع ليكون نظاماً دائماً وبخاصة اذا كان من نوع « أ » فهو نظام موقت يزول ببلوغ الامة التي يفرض الانتداب عليها الدرجة التي تتحقق فيها قدرتها على وقوفها في معترك الحياة من غير مساعدة من دولة أجنبية .

في الخامس والعشرين من نيسان سنة ١٩٢٠ اجتمع ممثلو الدول الكبرى في « سان ريمو » وقرروا انتداب انكلترا للعراق وفلسطين وشرقي الاردن ، وانتداب فرنسا لسوريا ولبنان وانتداب الولايات المتحدة لمقاطعة أرمينيا ، ذلك الانتداب الذي رفضته الولايات المتحدة لرفض مجلس شيوخها ميثاق عصبة الامم .

ان المادة الثانية والعشرين أكدت وجوب استفتاء الشعوب المنتدبة اليها في اختيار الدولة المنتدبة للوصاية عليها ، وقد اقترح الرئيس ولسن في ٢٠ مارت ١٩١٩ في المؤتمر السري المؤلف من رؤساء الحكومات الأربع الكبرى ارسال لجنة الى الشرق الأدنى للوقوف على الحالة الفكرية وتحديد الأقسام التي سيقوم عليها الانتداب ، وعلى الرغم من معارضة انكلترا وفرنسا لهذه الفكرة ، وامتناعهما من تأييدها ، فقد أرسلت أمريكا لجنة عرفت بلجنة : « كينك ـ كرين King-Gnrne » الى الشرق العربي ، فوصلت سوريا وفلسطين يوم ٢٠ حزيران ١٩١٩ واتصلت بمختلف الطبقات من

الامة ، ووقف على رأي أهل كل الأقسام العربية المنسلخة من الامبراطورية العثمانية ، ثم أوصت بوضع هـذه الأقسام المنهوكة القوى تحت الانتداب لمدة معينة ، وارتأت أن تكون سوريا ومعها لبنان وفلسطين مملـكة واحدة يعهد بها الى الأمير فيصل بن الحسين والولايات المتحدة منتدبة اليهـا واذا ما رفضت الولايات المتحدة قبول هذا الانتداب تنتدب اليها والى العراق كذلك بريطانيا العظمى ، ولا بأس من أن تنتدب فرنسا الى لبنان عند الضرورة . وقد وضعت هذه اللجنة تقريرها الذي ظل طي الكتمان حتى اوائل سنة ١٩٢٣ ولم يكن لهذا التقرير اثر في القرارات التي وضعت في مؤتمر سان ريمو .

فرض الانتداب على العراق الذي ناء به الاحتلال الانـكليزي على أن يكون مملـكة مستقلة وملكية دستورية خاضعة للانتداب ، وكان العراق في تلك الأيام يغلي كالمرجل باضطراباته الداخلية واتجاهاته الفـكرية التي تنتهي بالرغبة الصادقة في الاستقلال التام محرراً من الرقابة الأجنبيـة في أقرب وقت ، فجاء الانتداب عاملا جديداً يعجل إضرام نار الثورة العراقية التي نشبت فعلا ، وتسربت الى مختلف جهات القطر ، ولم تهدأ بعض الهدوء الا عند تشكيل الحـكومة المؤقتة التي تألفت في ٢٧ تشرين الأول سنة ١٩٢١ برئاسة السيد عبد الرحمن النقيب تمهيداً لتأسيس الحـكومة الوطنية في العراق .

كان المغفور له الملك فيصل بن الحسين (الأمير فيصل يومئـذ) في هذا الآوان في اوروبا بعد خروجه من سوريا يطالب بالوفاء بالعهود التي

قطعت للعرب ، وكان مؤتمر القاهرة الذي يدرس شؤون الشرق الادنى والوسطى قد قرر انشاء دولة عراقية ، وترشيح الأمير فيصل ملكاً على ان يجرى استفتاء في العراق قبل اعتلائه العرش ، وفي ١١ تموز ١٩٢١ أعلن مجلس الوزراء في العراق المناداة به ملكا عن أن تكون حكومته حكومة دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون، وبعد ذلك بقليل استفتى الشعب

العراقي استفتاء عاماً للوقوف على مدى رضاء بملكيته فكان ٩٧ ٪ من الشعب جانبه ، وتمت لجلالته البيعة ، وتوج في ٢٣ آب سنة ١٩٢١ فكان بدء الحكم الوطني في العراق بعد دهر طويل مضى على زوال الحكم العربي منذ سقوط الخلافة العباسية .

عملا بالقواعد الدستورية استقالت الحكومة الموقتة بعد التتويج ، فأعيد تأليف الوزارة من جديد ، وكانت الخطوة الاولى التي على الحكومة الجديدة أن تتخذها هي تحديد علاقاتها ببريطانيا العظمى ، فان هذه كانت الدولة المنتدبة على العراق ، وقد حددت هذه العلاقات فعلا بمعاهدة التحالف التي وضعت في سنة ١٩٢٢ ثم وضعت لائحة الدستور العراقي (القانون الاساسي) ودعي ممثلو الشعب لاقرار المعاهدة والدستور فتم ذلك في حزيران سنة ١٩٢٤ .

هكذا تم تأسيس الدولة العراقية التي لم تفتأ تبذل الجهود الكبيرة في تقدم العراق وتحقيق استقلاله الكامل بالاساليب الحكيمة والتفاهم التام مع الدولة الحليفة حتى اعلن استقلال العراق، وقد تحرر من الانتداب في سنة ١٩٣٠ ودخل عضواً في عصبة الامم في ٣ تشرين الاول سنة ١٩٣٢

واعترف به دولة مستقلة ، وقد اخذ كل أثر من آثار الاحتلال ثم الانتداب بالزوال .

٢ — الدستور العراقي ، ونظام الحكم في العراق :

حين تقرر أن يكون الامير فيصل بن الحسين ملكاً على العراق تقرر أن تكون حكومته « ديمقراطية وملكية دستورية مقيدة بالقانون » وقد وعد جلالة الملك فيصل الاول في خطابه بعد اعتلائه العرش العراقي بالدستور ، وقد تضمنت المادة الثالثة من المعاهدة العراقية ـ الانكليزية الاولى اسس الدستور العراقي وهي (١) : يوافق جلالة الملك العراق على ان ينظم قانوناً اساسياً ليعرض على المجلس التأسيسي العراقي ، ويكفل تنفيذ هذا القانون الذي يجب الا يحتوي على ما يخالف نصوص المعاهدة الحالية ، وأن يأخذ بنظر الاعتبار حقوق ورغبات ومصالح جميع السكان القاطنين في العراق ، ويكفل للجميع الحرية التامة ، وحرية ممارسة جميع أشكال العبادة بشرط الا تكون مخلة بالآداب والنظام ، وكذلك يكفل الا يكون أدنى تمييز بين سكان العراق بسبب قومية أو دين أو لغة ، ويؤمن لجميع الطوائف عدم نكران أو مساس حقها بالاحتفاظ بمدارسها لتعليم اعضائها بلغتها الخاصة على أن يكون ذلك موقتاً لمقتضيات التعليم العام التي تفرضها حكومة العراق ، ويجب أن يعين هذا القانون الاساسي الاصول الدستورية تشريعية كانت او تنفيذية مما سيتبع في أتخاذ القرارات في جميع الشؤون المهمة بما فيها الشؤون المرتبطة بمسائل الخطط المالية والنقدية والعسكرية » .

(١) انظر نظام الحكم في العراق للدكتور مجيد خدوري (بغداد سنة ١٩٤٦ ص ٢٧)

في أوائل خريف سنة ١٩٢١ تألفت لجنة خاصة لوضع مسوّدة القانون الأساسي (الدستور) فوضعتها وعرضتها على المغفور له الملك فيصل الأول ، فأحالها على لجنة عراقية اعترضت على كثير من موادها ، ووضعت هي بدورها مسوّدة غيرها ، ثم اجتمعت اللجنتان وأعدتا مسودة للقانون موحدة عدلت بعد ذلك بعض التعديل وفرغ منها نهائياً في خريف سنة ١٩٢٣ ثم عرضت على المجلس التأسيسي ، ودرستها لجنة خاصة منه ، وأعلنت في الصحف بياناً طلبت به الى الشعب أن يزودها بآرائه في القانون الأساسي، فلم يزودها أحد بشيء ، ثم بدأ المجلس بمناقشة مواد القانون وقام بتعديلات طفيفة ، وأقر لائحة الدستور هذه التي أقرها الملك بعد ذلك في ٢١ آذار سنة ١٩٢٥ وتم بذلك وضع الدستور العراقي وتنفيذه ، وقد نص في المادة التاسعة عشرة منه على : « أن سيادة المملكة العراقية الدستورية للامة، وهي وديعة الشعب للملك فيصل بن الحسين ، ثم لورثته من بعده » .

يعد الدستور العراقي من الدساتير المسطورة المدونة في وثائق وسجلات، شأنه شأن دساتير معظم الدول التي سنت لها دساتير مخصوصة في القرن الثامن عشر و بعد ذلك ، وهو ليس كالدستور الانكليزي الذي يعد دستوراً غير مسطور ، مبنياً على عادات وتقاليد قديمة . ومن جهة اخرى يعد الدستور العراقي دستوراً صلباً ، على العكس من الدستور الانكليزي المرن ، ذلك لأن نصوصه ـ أي نصوص الدستور العراقي ـ لا يقبل التعديل إلا بطريقة خاصة ، والدستور الصلب هو الذي لا يمكن تعديل بعض مواده بنفس الطريقة التي تعدل بها القوانين الاعتيادية، في حين ان الدستور المرن يعدل

بنفس الطريقة والسهولة التي تعدل القوانين الاعتيادية .

واذا رجعنا الى تاريخ الدول لنعرف كيف وضعت الدساتير ، نجد أن من الدساتير ما وضع بالتعاقد بين الملك الحاكم و بين ممثلي الشعب . مثال ذلك الدستور الانكليزي ، ومنها ما وضع بتنازل الحاكم صاحب السيادة الفعلية في الدولة عن السيادة المطلقة ليتمكن الشعب من مشاركته في ادارة الشؤون العامة مثال هذا الدستور المصري والدستور الياباني والايطالي ومنها ما وضعته جمعية وطنية مكونة من ممثلي الشعب كالدستور العراقي الذي وضعته الجمعية الوطنية العراقية التي دعيت بالمجلس التأسيسي العراقي ، وتعد هذه الطريقة في وضع الدستور أفضل الطرق .

دستورنا العراقي اذن من الدساتير المسطورة ، وهو كسائر الدساتير قانون عام يتناول جميع الشؤون المتعلقة بالدولة و بسلطة الحكومة وبحقوق الشعب وصلاته بالدولة و بالحكومة ، ومن أهم هذه الشؤون بعد المقدمة التي تعين نظام الحكم في الدولة ، وتعين العاصمة ، وشعائر الدولة . هي :

(١) حقوق الشعب ، من جنسية ومساواة وضمان للحريات ، وصيانة المساكن، وحرية الرأي والدين، وحقوق الموظف، واللغة الرسمية، وما الى ذلك

(٢) حقوق الملك وولاية العهد وسن الرشد واقامة الوصي .

(٣) السلطة التشريعية (البرلمان) .

(٤) السلطة التنفيذية (الوزارة) .

(٥) السلطة القضائية (المحاكم والمجالس الروحانية واللجان الانضباطية) .

(٦) الشؤون المالية والميزانية والضرائب ، والمسكوس ، والعملة .

(٧) التنظيمات الادارية والبلديات ومجالس الطوائف .

(٨) تأييد القوانين السابقة للدستور .

(٩) تعديل الدستور وشروط التعديل .

(١٠) أحكام متفرقة منها اعلان الأحكام العرفية ، وادارة الأوقاف الاسلامية ، وغير ذلك .

قلنا ان الدستور العراقي هو من الدساتير الصلبة ، وتتبين صلابته في مراجعة الباب التاسع منه فقد وضعت لتعديله قيود خاصة ، وفي بعض الأحوال حرم اجراء أي تعديل فيه ، ومن حالات صلابة دستورنا مانصت عليه المادة الثانية والعشرون « لا يجوز ادخال تعديل ما في القانون الأساسي مدة الوصاية بشأن حقوق الملك وورثته » .

ومهما يكن من أمر ، فان تقييد كل تعديل بوجوب موافقة كل من مجلسي النواب والأعيان بأكثرية مؤلفة من ثلثي أعضاء كلا المجلسين المذكورين ، ثم حل مجلس النواب القائم بالتعديل ، وانتخاب مجلس جديد يعرض عليه وعلى مجلس الأعيان التعديل المتخذ من المجلس المنحل مرة ثانية مثال للصلابة في الدستور العراقي . على أن صلابة الدستور قد خففت قليلا بواسطة التعديل الأخير الذي أدخلت بموجبه مادة جديدة عليه ، وهي المادة ١٢٤ التي تخول الحكومة العراقية اقتباس أي تقليد دستوري من أي بلد أجنبي بقرار من مجلس النواب والاعيان ، والعمل به كقاعدة دستورية .

ان الدساتير الصلبة مزية تميزها عن القوانين الاعتيادية، وتجعلها اسمى منها، وهي أن لا يصدر قانون ما بخلافها، ولذلك يستعمل في البلاد ذات الدستور الصلب اصطلاح دستوري (constutional) معناه ان القانون مطابق لنصوص الدستور، واصطلاح آخر (unconstitutional) معناه ان القانون غير دستوري اي مخالف لنصوصه، والطريقة التي تعرف بها دستورية القوانين او غير دستوريتها في البلاد ذات الدساتير الصلبة هي طريقة الرجوع الى قرار محاكم خاصة تعرف بالمحاكم العليا.

والمحكمة العليا بمقتضى دستورنا تؤلف من ثمانية اعضاء عدا الرئيس ينتخبهم مجلس الاعيان اربعة من بين اعضائه، واربعة من حكام محكمة التمييز اوغيرهم من كبار الحكام، وتنعقد برئاسة رئيس مجلس الاعيان، واذا لم يتمكن الرئيس من الحضور يرأس المحكمة نائبه، واذا وجب البت في امر يتعلق بتفسير احكام الدستور، او فيما اذا كان احد القوانين المرعية يخالف احكامه تجتمع المحكمة العليا بارادة ملكية تصدر بموافقة الوزارة بعد ان تؤلف على الصورة التي سبق ذكرها، وان لم يكن مجلس الامة مجتمعاً يكون نصب الاعضاء المذكورين بقرار مجلس الوزراء وارادة ملكية.

عدل القانون الاساسي العراقي بعد نشره في ٢١ مارت سنة ١٩٢٥ مرتين، كان التعديل الاول بعد أربعة أشهر من نشره، وقد تناول هذا التعديل طريقة تعيين نائب الملك في خلال مدة غيابه خارج المملكة، وحدد النهاية القصوى لمدة غيابه باربعة أشهر ما لم يقرر البرلمان خلاف ذلك، والتعديل الثاني، وهو الاهم كان في ٢٧ تشرين

الاول سنة ١٩٤٣ فقد تناول فيما تناول تعديل المادة الثانية التي تنص على ان تكون مدينة بغداد عاصمة العراق ، ويجوز عند الضرورة اتخاذ غيرها عاصمة بقانون ، فأقر التعديل جواز اتخاذ مدينة غير بغداد عاصمة موقوتة وتعديل المادة (٢٠) القائلة بان ولاية العهد تكون لاكبر ابناء الملك سناً على خط عمودي وفقاً لاحكام قانون الوراثة فاضيف الى هذه المادة فقرة ثانية تنص على انه اذا شغرت ولاية العهد نظراً لقانون الوراثة فانها تنتقل الى ارشد رجل عراقي من ابناء اكبر ابناء الملك حسين بن علي مدة شغورها ، وتعديل الفقرة الخامسة من المادة السادسة والعشرين يمنح الحق باقالة الوزراء ، وتعديل طفيف في الفقرة السابعة من المادة السادسة والعشرين بجعل تعيين رئيس اركان الجيش وقواد الفرق من جملة حقوق الملك تأييداً للقواعد الدستورية التي سارت عليها الحكومة حتى الآن ، وغير ذلك من تعديلات اقتضاها تطور العراق الحديث .

يتضح مما سبق ان نظام الحكم في العراق دستوري ملكي ، ونيابي ديمقراطي ، وقد قام هذا النظام في العراق على أساس من التقاليد العربية قبل وضع القانون الاساسي يوم اعلنت حكومة العراق الموقوتة المناداة بالمغفور له فيصل بن الحسين ملكاً على العراق على أن تكون حكومته حكومة ملكية دستورية نيابية ديمقراطية ، ثم جاء القانون الاساسي بعد ذلك يثبت هذا هذا النظام المقرر ، ولكي نفهم هذا النظام على حقيقته نقيسه بكل انظمة الحكم في العصور القديمة ، وفي العصر الحاضر .

اهتم العلماء منذ القديم بدرس انظمة الحكم واشكال الحكومات ،

وانواع الدول ، واقدم من عرفت له عناية بها ، وقسمها انواعاً الفيلسوف اليوناني ارسطو ، وقد عرف تقسيمه بـ « تقسيم ارسطو » او التقسيم القديم الذي احصى من انواعها ثلاثة :

(١) الملكية ، وهي ان تكون السلطة فيها للملك ، وقد زعم ارسطو انها اول سلسلة الاطوار التي تمر بها الدول في ابان نشوئها ، اذ ان الجماعة تسلم قيادها الى رجل منها تثق بنزاهته واخلاصه ، وتعجب بقوته وكفاياته للحكم والقيادة ، فتقيمه ملكاً عليها .

(٢) الأستقراطية : وهي ان تكون السلطة في فئة من الاشراف نابغين متفوقين في المقدرة والحكمة ، فيغتصبون من الملك السلطة .

(٣) البولتية : وهي ان تكون السلطة في يد الامة مباشرة .

وكل نوع من هذه الانواع الثلاثة عنده ، اما طبيعي يسعى لخير الامة وادارة شؤونها بحكمة وانصاف ، او منحرف فيه الحكم مجحف بحقوق الرعية ، وجاء بعد ارسطو علماء جعلوا اطوار الدولة الطبيعية ستة :

(١) الملكية (٢) الاستبدادية (٣) الارستقراطية (٤) الاوليجاركية(١) (٥) البوليتية (٦) الديمقراطية ، وفي العصور المتوسطة قسم مونتسكيو الحكومات الى جمهورية وملكية واستبدادية ، وقسمها جان جاك روسو الى ملكية وارستقراطية وديمقراطية ، ثم قسم الأرستقراطية الى فروع سماها الطبيعية والانتخابية والوراثية ، وقد اضيف بعد ذلك الى هذه الاقسام

---

(١) وتلفظ ايضاً اوليغاركيه oligarchy وهي ان يكون الحكم لفئة الاغنياء اصحاب الثروات دون الفقراء ، وهي ضد الديمقراطية .

انواع اخرى منهـا « الثيوقراطية (١) » ونقيضتها « الايدوقراطية » و « البطريقية (٢) » والاستبدادية والاقطاعية والدستورية .

أن هذه الأشكال من أنظمة الحـكم وجدت فى عصور وأنحاء مختلفة وأما فى العصر الحاضر فان الحـكم فى الدول نوعان :

(١) النظام الديمقراطي : وهو أن يكون الشعب مصدر السلطان . تقوم الحـكومة في ظله على رضى المحـكومين وثقة منهم، وتستمد سلطانها من سلطانهم عن طريق التمثيل النيابي ، ويكون هذا النظام على شكلين :

« أ » ملـكي دستوري — تنتقل السلطة فيه الى الملوك بالوراثة ، كما في العراق ومصر وانكلترا .

«ب» جمهوري — ينتخب الرئيس لمدة محدودة مثاله الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية فرنسا ولبنان وسوريا .

(٢) النظام الاستبدادي (الديكتاتورية : وهو حكم الفرد المطلق ، وقد يكون الحاكم باسره ملـكاً ينتقل اليه السلطان بالوراثة ، كما في الدولة العثمانية البائدة ، وفي امبراطورية اليابان ، أو غير ملك كأن يكون قائداً أو زعيماً يغتصب السلطان اغتصاباً فى أحوال مواتية له ، مثاله هتلر في المانيا النازية ، وفرانكو فى اسبانيا .

عرضنا بتفصيل أنواع الحـكم فى الدول لتظهر مزايا النظام النيـابي الديمقراطي الدستورى الذي اختاره العراق لحكمه وهو آخر ما توصلت اليه

---

(١) الثيوقراطية Thecoratie معناها الحرفي « حكومة الله » وهي الحكم الذي يستمد نفوذه من الله والقائمون به يحكمون باسم الله .

(٢) حكم رجال الدين والـكهنة .

البشرية من أنظمة الحكم المتطورة مع الزمن ، وهو خير نظام للتعبير عن ارادة الامـة ، وأقل شراً من أي نظام آخر ينتج حتماً الظلم والطغيان والاستبداد ، ويؤدي أبداً بين آن وآخر الى الدسائس والثورات العنيفة انتهازاً للفرص السانحة للتخلص من الحكم الجائر ، واذا كانت بلادنا الحديثة للعهد بالحياة الديمقراطية النيابية لم تنتفع بهذا النظام انتفاع الدول الديمقراطية العريقة فى النظم البرلمانية فذلك لأن الشعب لم يبلغ بعد الدرجة اللازمة في التربية الثقافية والسياسية التي تؤهله لهذا النظام الديمقراطي الدقيق ، وسيبلغ الشعب هـذه الدرجة ، وسيألف الاصول البرلمانية ، وسيقتطف خير الثمرات من هذا النظام يوم يسود التعليم الصحيح ، وتموت الامية أو تتضاءل ، وينمو الرأي العام العراقي المهذب ويفهم كثرة الشعب حقوقه وواجباته والصلات التي يجب أن تكون بينه وبين حكومته ، فتتكون تقاليد سياسية يرعاها الشعب واحزابه ، وترعاها الحكومة ، فتكون هذه الرعاية الضمان لحسن تطبيق النظام ، والانتفاع به الى أبعد مدى ، ويرجى أن يكون ذلك اليوم غير بعيد .

والحكومات المؤسسة على النظام النيابي الديمقراطي تسير دوماً مسترشدة برأى الامة وبقواها المختلفة ، لا تعمل فى الخفاء ومن وراء ستار ولا تستبد فى الرأي ، ولا مفاجآت ولا ثورات في الجماعات الآخذة به اخذاً صحيحاً ، واذا كان مع هذا النظام ملكية عريقة وعرش مقدس ، والملك وللاسرة المالكة فى نفوس الجماعة الحب والاجلال الصادقان كان الملك قوة ادبية ، ورمزاً حياً للتقاليد القومية ، يتخذ من عطفه دواء تداوي به جروح المشادات ،

وتستنهض به الهمم ،فيكون النظام النيابي الديمقراطي المؤسس على قاعدة « الامة مصدر السلطات » والمرتكز على الحزبية التي يجب ان تكون واسعة لخدمة الجماعة لا غرضاً مقصوداً بالذات تضحى من اجله المصلحة العامة ، مع الملكية الدستورية المثل الاعلى للحكم الرشيد الصالح .

ان النظام النيابي الديمقراطي اذا كان جمهورياً لا يمكن ان يكون لرئيس الجمهورية ما للملك صاحب التاج من الاجلال الذي يرثه أصلا و يستبقيه بسموه فوق الاحزاب ومنافساتها ومناوراتها ، اذ أن رئيس الجمهورية لا بد وان يكون من حزب من الاحزاب الكثيرة او القليلة في البلاد يحتل الرئاسة بنتيجة تطاحن حزبه مع الاحزاب الاخرى في الانتخابات ، فهو والحالة هذه محروم من كثير من احترام الاحزاب المنافسة لحزبه والمرشحة لغيره لرئاسة الجمهورية ، ومن هنا يرى الفرق الكبير بين الملك المفدى بالارواح والمهج ، له في القلوب الاجلال والتقديس ، و ينظر اليه على انه رمز للشرف القومي ورئيس الجمهورية المنتخب الى أجل مسمى .

أن نظام الحكم في العراق قد جمع الى الديمقراطية النيابية ملكية دستورية ملائمة لطبيعة الامة العربية ، ثم اختار الشعب العراقي للعرش ملكا من بيت الملك قرشياً هاشمياً ،وقائداً حكيما، و بطلا عبقرياً ، وسيداً عظيماً في نفسه ، وفي نسبه وحسبه ، قد جمع هو واسرته المجد المؤثل من اطرافه ، سؤدد العرب وشرف النبوة والاسلام ، و بطولة الجهاد في الحرية والاستقلال ، الملك فيصلا الاول بن الملك حسين بن علي ، وجعل سيادة المملكة العراقية الدستورية وديعة له ثم لورثته من بعده .

قام جلالة الملك المؤسس الباني باعباء الملك خير قيام ، حتى اذا ما أدى واجبه ، وانتقل الى جوار ربه ، قرير العين ، مرتاح الضمير (في ٩ ايلول سنة ١٩٣٣ تولى العرش وارث ملكه جلالة الملك غازي في زهرة العمر ، وريعان الشباب ، فانجهت الى شبابه الغض ، ورجولته الوثابة ، حماسته المتقدة آمال العراق والعرب ، ولم يكن في الحسبان الفجيعة فيه ، تلك الفجيعة التي أدمت القلوب ، وافقدت الامة صوابها ليلة (٣ـ٤) من نيسان سنة ١٩٣٩ فورث العرش صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني ، وهو دون الخامسة من عمره المديد الحافل بجلائل الاعمال ـ إن شاء الله ـ فاقيم حضرة صاحب السمو الملكي خاله الامير عبدالاله ابن المغفور له صاحب الجلالة الملك علي بن الحسين وصياً على العرش اولا ، ثم ولياً للعهد بعد التعديل الثاني للدستور يمارس حقوق الملك الدستورية الى أن يبلغ صاحب الجلالة سن الرشد القانونية في سنة ١٩٥٣ وقد مارس صاحب السمو الوصي وولي العهد المعظم هذه الحقوق السامية في دور خطير في تاريخ العراق الدستوري والسياسي ، وفي ظروف عالمية عصيبة ، وفي مغامرات جريئة ممارسة البطل المقدام ، والحكيم الالمعي السديد الرأي ، والنظر البعيد .

٣ — العراق والبلاد العربية :

بين العراق والبلاد العربية (سوريا ولبنان ، ومصر والسودان ، وفلسطين وشرقي الأردن ، والحجاز ونجد ، واليمن وعدن ، وعمان والكويت ، والجزائر وتونس ، وطرابلس وبرقة ومراكش) من وراء دجلة في الشرق الى المحيط الأطلسي في الغرب كل مايؤلف بين الشعوب من وشائج الوطن واللغة

والتاريخ والقربى ، وكل مايحكم التأليف من عقائد وعواطف وآلام وآمال، وكل ما يؤكد الاخوة من حقائق ومنافع ، وكل ما يجمع الشمل ، ويضم بعض العرب الى بعض ، فى القرب والبعد ، كالبنيان يشد بعضه بعضاً ، أو كالجسد اذا اشتكى عضو منه تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى .

بلاد واحدة ، وامة واحدة تجمعها روابط عنصرية وروحية وفكرية واجتماعية واقتصادية وثيقة ، وتجتمع حول تراث موحد من دين ولغة وتاريخ وتقاليد وعادات ، وتتجه وجهة واحدة من الاماني والامال ، وكان لها جميعاً دولة واحدة اندمجت فيها وحدات عنصرية غلبت عليها العروبة والاسلام وكانت رقعتها من السند شرقا الى الاندلس غرباً ، والى اعماق آسيا الصغرى شمالا ، والحبشة والمحيط الهندي جنوباً ، عاشت عصوراً طويلة في وحدة جامعة شاملة معاً ، ثم فككتها الاحداث المغيرة عليها بعد ذلك. فمنيت بفقد حريانها واستقلالها وانضوت اكثر أجزائها تحت لواء الدولة العثمانية التى استطاعت باسم الدين أن تخمد روح التحرر من حكمها فيها ، فلبث هذا الروح كامناً فى الصدور ، وفى أواخر القرن الماضي بدأت فكرة تثير جزع العثمانيين ، والمشفقين من نهضة العرب وعودة دولتهم ، ثم صارت الفكرة حقيقة واقعة في الحرب العالمية الاولى إذ انضم العرب الى جانب الحلفاء لقاء عهود ومواثيق لم تنجز ، فعادت الى النضال بعد الحرب من جديد تكافح الاستعمار ، ولا تزال تناضل وستناضل حتى تظفر بأمانيها .

إن العراق كان من اسبق الاقطار العربية الى الايمان بفكرة الاخوة

العربية ، والى العمل والجهاد في سبيل تحقيقها يوم كانت حلماً جميلا صعب التحقيق او مستحيلة قبل الحرب الكبرى الماضية ، ويوم صارت ثورة كبرى في الحجاز في الحرب، ثم ثورات ضد الاستعمار بعد أن وضعت الحرب أوزارها ، وحتى اذا ما تولى المغفور له جلالة الملك فيصل الاول قيادة الحكم الوطني في العراق، واجتمع فيه شمل المجاهدين السابقين تبنى العراق الدعوة الى الاخوة باي شكل من الاشكال او الوحدة العربية ، وجعلها من اهدافه وما زال يدعو اليها ، ويعمل لها بقوة وايمان بها ، حتى آمن بها من لم يكن يؤمن وحتى اصبحت قضية مسلمة لا نزاع في ضرورتها القصوى لحياة الشرق العربي حياة الحرية والكرامة ، وها هي ذي الجامعة العربية الناشئة وليدة الفكرة تعمل لاجتماع العرب على التعاون الثقافي والاجتماعي والاقتصادي ، ورفع الحواجز بين الاقطار العربية ، وتهيئة وسائل الدفاع المشترك عن حرية العرب واستقلالها في اوطانها ، ويرجى أن تكون هذه الجامعة ، وهي تنمو باطراد ، وتتطور مع الزمن ، سلم الأمة في بلوغها الى اسمى غاياتها ، ان تكون من فضل اجتماع كلمة ملوك العرب ومن ورائها الامة الحصن الذي يدفع عن فلسطين العدوان ، ويمنع تمثيل المأساة الفظيعة فيها والسلاح الذي يرد الى فلسطين والى الاقطار العربية في شمال أفريقيا التي لا تزال تئن تحت نير الاستعمار والتحكم الاجنبي استقلالها لتملك أمرها ، فتجتمع باخواتها في الجامعة ، وتمدها بقوة تضاف الى قوتها وتشترك في كل دفاع عن حرية الوطن العربي ـ وطن الجميع ـ واستقلاله وعزه ومنعته يرجى أن تقيم الجامعة البرهان الواضح للعالم المتمدن على أن في حرية البلاد العربية

واستقلالها وتنظيم حياتها ، وسيادة الأمن والسلام فيها التوازن الذي يحتاج اليه لاقامة سلم عادل يريد العالم المتمدن اليوم بناءه . أن الشعوب العربية لن ترضى أن تعيش ، أو يعيش بعضها بعد اليوم في ظل نظام يتعارض مع كرامتها ووحدتها ، ولعل المسؤولين عن سلام العالم يفهمون إن أستقلال البلاد العربية من حجارة الأساس في بناء السلام المنشود ، فيكونوا عوناً للعرب على أقامة الحياة الديمقراطية المتمدة المستقلة في كل قطر من الأقطار العربية ، و يسرهم أن تجتمع هذه الأقطار في جامعة عربية توحد بينهم وتعمل مع العاملين للسلام الدائم على الارض .

٤ — العراق وبريطانيا ـ تطور العلاقات العراقية ـ البريطانية :

الصلات بين بريطانيا والعراق ترجع الى ما قبل أحتلالها له في الحرب العظمى الاولى ، وانتدابها له ، فتحالفها معه بمعاهدات عقدت بينهما ، ترجع الى أيام نشوء الامبراطورية البريطانية في الهند ، وتأسيس شركات الهند الشرقية قبل أكثر من ثلاثة قرون . ظهرت هذه الصلات أولا اقتصادية ترمي الى صرف بضائع كثيرة تجلب من انكلترا ، أو تصنع في الهند ، في الخليج الفارسي وما وراءه ، والى التغلب على المنافسين للانكليز في هذه المنطقة ، من برتغاليين وهولانديين ثم فرنسيين ، وقد اضطر الانكليز بدافع هذه المنافسة الى تأسيس مركز تجاري لهم في البصرة سنة ١٦٤٣ ، وقد اصبحوا بعد التغلب على هؤلاء الخصوم مسيطرين على الخليج وتجارته ، لا ينازعهم فيها منازع ، وصار الخليج منطقة نفوذ لهم يحرصون على حمايته من تدخل الدول ، و يسعون لمساعدة الامراء في الاقاليم التي على

سواحله . هكذا بدأت الصلات بين العراق وبريطانيا ثم ازداد النفوذ الانكليزي خلال القرن التاسع عشر ازدياداً كبيراً ، وعين لبغداد مقيم انكليزي صار فيما بعد يتمتع بحقوق كثيرة منها الاحتفاظ ببارجة حربية وبحرس هندي، وصارت السفن التجارية الانكليزية تسير في دجلة وتحتكر الملاحة في المياه العراقية ، فاصبحت بغداد مركزاً عظيماً للتجارة حتى أن قيمة التجارة الانكليزية في العراق سنة ١٩٠٦ بلغت قريباً من (٦) ملايين ليرة انكليزية ـ لم تقف جهود الانكليز عند هذا الحد ، وقد انتهزوا فرصة اشتداد المنافسة الدولية على الحصول على الامتيازات من الدولة العثمانية، فقاموا بوضع الخطط لمشروعات اقتصادية كبيرة يطلبون لها امتيازات من الدولة العثمانية ومن أهمها مشروعات الري في العراق لتكون وسيلة لاستثمار رؤوس الاموال الانكليزية فيها .

وقد قام المهندس الانكليزي المشهور السر وليم ويلكوكس بوضع تقرير عن الري في العراق . وقد ضمنت انكلترة مصالحها في ري العراق في الاتفاقية الانكليزية الالمانية عن سكة حديد بغداد التي عقدت في ١٩١٤ ولم تنفذ لقيام الحرب العالمية ، كما شاركت الالمان في الحصول على امتياز شركة النفط التركية التي فسح لها مجال العمل في ولايتي الموصل وبغداد ، وكانت حصة الأسد في هذا الامتياز لأصحاب الاموال الانكليز إذ كان لهم ٧٥ بالمائة من مجموع حصص الشركة ، وللالمان البقية ، والى جانب هذه المصلحة الاقتصادية كانت انكلترة تعمل دوماً لتقوية نفوذها السياسي كذلك بالسيطرة على الخليج الفارسي ، ومنع تدخل اي دولة اخرى

فيه ، ذلك لأن الخليج الفارسي والعراق يطلان على طريق الهند البري وقد بذلت بريطانيا جهوداً في امتلاك جميع أبواب هذه الطريق من مضيق جبل طارق ومالطة وقبرص ومصر والسويس الى عدن، وعملت كل ما في وسعها لاحباط مساعي روسيا في السيطرة على تركيا وفارس والافغان ومساعي المانيا في مشروعها الخطير لمد خط (برلين ـ بغداد) .

وقد انتهزت أخيراً بريطانيا فرصة تضعضع تركيا في حربها مع البلقان فاتفقت مع فرنسا سنة ١٩١٢ على أن تتقاسما أعظم قطرين من الاقطار العربية الداخلة في الامبراطورية العثمانية ، العراق وسوريا ، يكون العراق منطقة نفوذ لبريطانيا ، وتسطو فرنسا على سوريا كذلك رسمت انكلترا وفرنسا خطة اقتسام قطرين عربيين وحدت بينهما الطبيعة ، وجعلتهما متممين لبعضهما لضمان المصالح الانكليزية الاقتصادية والسياسية في العراق، ولقد كانت انكلترا تستعد لاحتلال العراق قبل الحرب العامة بثلاث سنوات، وصار طبيعياً بعد أن أعلنت الحرب وانضمت الدولة العثمانية الى الدول الوسطى أن تهجم على العراق بقواتها المرابطة في البحرين ،والمتحفزة لهذا الهجوم ، زاعمة أنها تريد حماية شركة النفط الانكليزية الفارسية في عبادان ، مصدر الوقود للاسطول البريطاني .

وقد تمكنت هذه القوات من احتلال البصرة حتى القرنة ، وبدأت تتقدم الى الشمال حتى كانت في نهاية السنة الاولى من الحرب تستعد للهجوم على مدينة بغداد . كانت الحكومة الانكليزية في هذا الأوان تفاوض فرنسا وروسيا في تقسيم الامبراطورية العثمانية ، تلك المفاوضة التي أنتهت

باتفاقية (سايكس - بيكو) المنعقدة في ١٦ أيار سنة ١٩١٦ بين انكلترا وفرنسا ، وقد قسم العراق في هذه الاتفاقية اجزاء ثلاثة : الجزء الجنوبي ، وهو من شمال بغداد الى الخليج الفارسي يجعل في سيطرة الانكليز ، والجزء المتوسط وفيه هيت وسامراء الى كركوك يدخل في الدولة العربية او الاتحاد العربي المنصوص عليه في الاتفاقية ، وتكون لبريطانيا فيه حقوق ممتازة في المشروعات وعقد القروض واستخدام المستشارين والموظفين في اعماله ، والجزء الشمالي ، وفيه الموصل واربيل يكون جزءاً متمماً للدولة العربية ، ولكن فرنسا تكون الدولة المفضلة على غيرها في الحقوق والمصالح فيه .

الدولة العربية ، او اتحاد الدول العربية التي نصت عليه الاتفاقية هي التي أريد أن تكون مقامة في سوريا الشرقية وشرقي الاردن والحجاز وشمال العراق ، ثم لم تكن ، وقد عدلت اتفاقية (سايكس - بيكو) هذه في مؤتمر (سان ريمو) ونقلت بحكم التعديل ولاية الموصل من النفوذ الافرنسي الى منطقة النفوذ الانكليزي ، فصار العراق كله خالصاً للانكليز وفي هذا الوقت نفسه كانت المفاوضة في توزيع نفط الموصل جارية بين بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة ، وقد تنازلت انكلترا لفرنسا عن ٢٥ ٪ من حصص شركة النفط التركية (العراقية) لقاء تنازل فرنسا عن ولاية الموصل لها . كذلك كان الحلفاء يرسمون خطط اللعب بمقدرات العراق والبلاد العربية ، والحرب قائمة ، والزعماء والمفكرون العراقيون بعيدون عن العراق مشغولون بالحرب وبالثورة بالحجاز يعملون بزعامة صاحب الجلالة الهاشمية المغفور له الملك حسين وانجاله في تحرير البلاد العربية من ربقة العثمانيين ،

وانشاء دولة العرب ، وقد أذاعت بريطانيا العظمى وفرنسا تصريحاً مشتركاً في السابع من شهر تشرين الثاني سنة ١٩١٨ جاء فيه : « ان غاية الدولتين في متابعة الحرب تحرير الشعوب التي كانت رازحة تحت الاستبداد التركي مدة طويلة تحريراً تاماً ، وتأسيس حكومات وادارات وطنية مستمدة سلطانها من ارادة تلك الشعوب » ومما جاء فيه : « انهما بعيدتان كل البعد عن ارغام هذه الشعوب على قبول أية ادارة خاصة دون رغبتها ، وانما يهمهما أن يضمنا بمعونتهما سير الحكومات والادارات التي تختارها هذه الشعوب » .

وكان قبل ذلك قد نشر في أهل بغداد بعد احتلالها الجنرال مود منشوراً قال فيه : « ان الانكليز لم يأتوكم فاتحين ، وانما أتوا محررين ، وما رغبتهم (هم وحلفاؤهم) إلا أن ينهض العنصر العربي من جديد الى العلا ، ويأخذ مكانته بين امم الأرض ، ويتذرع بالاتحاد للوصول الى هذه الغاية » .

وقفت رحى الحرب ، وفريق من زعماء العراق ومفكريه في الحجاز أو في سوريا حيث وجد فيهما الحكم العربي ، وفريق عاد الى العراق من ميادين الحرب وانضم الى الذين كانوا ينتظرون الوفاء بالعهود المقطوعة للعرب ، واستقلال العراق ، وتأسيس حكومة عربية وطنية فيه ، كما في سوريا والحجاز ، وينظرون بعين السخط الى الحكم الانكليزي المباشر فيه ، فاتصل الفريقان وبدأ العمل لتحرير العراق من الاحتلال الانكليزي ، وقد ضاقوا ذرعاً بتلكؤ الانكليز في اجابة طلبهم العادل ، فانتهت الحال الى الثورة التي حملت الانكليز على تأسيس الحكم الوطني في العراق ، وعقد معاهدة تحالف بين الحكومتين تحدد فيها العلاقات العراقية ـ البريطانية ، وكانت مدة المعاهدة

عشرين سنة انقصت الى أربع سنوات فى سنة ١٩٢٣ وكانت تنص على أن ملك العراق يقبل ارشاد الحكومة البريطانية في كل الامور المتعلقة بالشؤون الخارجية ، والاقتصادية ، والعلاقات الدولية ، والمصالح الخاصة ببريطانيا العظمى ، وليس للحكومة العراقية أن تستخدم أي موظف أجنبي إلا بموافقة بريطانيا ، وللملك العراق حق أرسال ممثل عنه الى لندن وغيرها من العواصم التي يتفق عليها الطرفان، وتقوم بريطانيا بحماية الرعايا العراقيين في المحلات التي لا ممثل للعراق فيها ، وتتعهد بريطانيا في الجهة الثانية أن تبذل جهدها لقبول العراق عضواً في عصبة الامم ، وأن تقدم له المساعدة العسكرية وقت الحاجة، وقد أدخلت مواد في متن المعاهدة تنص على وجوب وضع ثلاث اتفاقيات للامور العسكرية والقضائية والمالية ، واتفاقية خاصة بالموظفين البريطانيين وشروط استخدامهم في الوظائف الملكية والعسكرية في العراق وتعيين درجاتهم ، وقد قضت هذه الاتفاقية بان يكون كثير من وظائف الدولة العليا للموظفين الانكليز برواتب ضخمة .

أن الاتفاقية العسكرية جعلت العراق مسؤولا عن الامن فى الداخل وحماية العراق من العدوان الخارجي بجيش عراقي ينفق على زيادته ونمائه باطراد ما لا يقل عن ٢٥ بالمائة من ميزانية الدولة العراقية السنوية ، على أن بريطانيا تعهدت بعد هذا الجيش بالضباط البريطانيين، و بتدريب الضباط العراقيين في بريطانيا ، و بتجهيز الجيش العراقي بالسلاح على نفقة الحكومة العراقية وجعلت العراق مقيداً بقبول قائد بريطاني لقيادة جيشه فى الحركات الحربية التي تتطلب اشتراك الجيوش البريطانية فيها .

والاتفاقية القضائية قيدت العراق باجابة طلب الأجانب من رعايا الدولة الأوربية والاميركية المقيمين فيه الى التقاضي أمام محكمة يكون أحد أعضائها على الأقل بريطانياً ، ثم ان مساكن هؤلاء الاجانب فى المحلات التي فيها قاض بريطاني مصونة لا تتحرى إلا باذن تحريري من ذلك القاضي .

والاتفاقية المالية حملت العراق نفقات دائرة الاعتماد البريطانية ورواتب موظفيها بكاملها الا اذا وافق البرلمان الانكليزي على أن تتحمل انكلترة نصف هذه النفقات ، وبحكم هذه الاتفاقية انتقلت أعمال الرى والطرق والجسور والبريد والبرق والتلفون الى الحكومة العراقية شراء بمبلغ ٩ر٤٠٩ر٥٤٠ روبية يكون ديناً بفائض ٥ ٪ يسدده العراق لبريطانيا في عشرين سنة ، وقد تنازلت بعد ذلك انكلترة عن هذا الدين ، وانتقلت بحكم هذه الاتفاقية أيضاً ادارة السكك الحديد الى العراق بشروط وميناء البصرة الى شركة خاصة تديره طوع أحكام تضعها بريطانيا ويدفع العراق ثمناً مقداره ٧ر٢١٩ر٠٠٠ روبية .

من الطبيعي أن تثير هذه المعاهدة التي لم تكن في الحقيقة فى أصلها الا صك الانتداب الذي كانت بريطانيا قد أعدته ليقدم الى عصبة الامم فيما لو قبل العراق الانتداب ضجة ومعارضة شديدة فى العراق ، غير ان المجلس التأسيسي اضطر بعد امتناع لاقرارها ، ولم يسعه أكثر من ان يطلب تعديل الاتفاقية المالية التي ينوء باعبائها العراق ، واكثر من ان يعلق تنفيذ المعاهدة بقيام الحكومة البريطانية بحسم قضية الموصل التى

كانت تطالب بها الجمهورية التركية ، وتريد اقتطاعها من جسم العراق وقد علقتها معاهدة الصلح مع تركيا (في لوزان) في سنتي (١٩٢٢ ـ ١٩٢٣) على تفاهم الدولتين الانكليزية والتركية عليها ، ولما لم تتفاهما أرسل مجلس عصبة الامم لجنة الى ولاية الموصل درست القضية ، ثم اقترحت تركها للعراق على شروط أهمها بقاء العراق في انتداب عصبة الامم خمساً وعشرين سنة ، فاقر مجلس العصبة ذلك الاقتراح، وطلب الى بريطانيا عقد معاهدة جديدة امضيت في بغداد في اول سنة ١٩٢٦ وقدمت الى عصبة الامم .

من شروط المعاهدة الجديدة التي اطالت مدة الانتداب الى خمس وعشرين سنة ان تعدل مرة في كل اربع سنوات ابتداء من تاريخ المعاهدة الاولى في سنة ١٩٢٤ اي أن التعديل الاول يجب أن يكون في سنة ١٩٢٨ وقد عدلت بالفعل بعد اخذ ورد واعترفت بريطانيا بالعراق دولة مستقلة ذات سيادة ، ولكنها علقت ترشيحه للدخول في عصبة الامم على التقدم المستمر في احواله وادارته الى سنة ١٩٣٢ كما رفضت مشروع التجنيد الاجباري، ولم توافق على تعديل الاتفاقيات، ولذلك قوبلت المعاهدة الجديدة بمعارضة شديدة عصفت بوزارة جعفر العسكري وبالمجلس النيابي ، وقد اصرت الوزارة الجديدة ـ وزارة السعدون ـ على تعديل الاتفاقيات قبل اقرار المعاهدة، وقامت ضجة في المجلس النيابي الجديد وفي الصحف وفي الوزارة وحزبها على المعاهدة فاضطرت انكلترا الى سحبها والغائها .

وفي ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠ عقدت معاهدة جديدة اعترفت فيها بريطانيا باستقلال العراق استقلالا تاماً ، واتفقت الدولتان على ان لا يقبع

احداهما سياسية خارجية تخلق مصاعب للاخرى ، كما اتفقتا على أنه اذا أكرهت أحداهما على الحرب مع دولة ثانية قامت الاخرى بمساعدتها والاتفاق معها على التدابير اللازمة للدفاع ، وتكون معونة العراق لحليفتها في حالة حرب أو خطر حرب محدق تسهيل المواصلات لها داخل العراق من سكك حديد وأنهر وموانىء ومطارات ووسائل النقل ، واعترف العراق في هذه المعاهدة بان المحافظة على طرق المواصلات البريطانية من صلاح الدولتين فسمح لبريطانيا أن تنشىء مطارين في نقطتين : غربي الفرات « سن الذبان » و بالقرب من البصرة « الشعيبة » كما سمح بان تكون لها قوات عسكرية داخل حدود العراق دون أن يمس ذلك بسيادته ، وقد جعل تنفيذ هذه المعاهدة رهناً بقبول العراق عضواً في عصبة الامم ، وجعلت مدة المعاهدة خمساً وعشرين سنة من تاريخ التنفيذ ، واتفق في ملحق المعاهدة على انسحاب القوات البريطانية بعد خمس سنوات من جميع أنحاء العراق ، وحصرها في المطارين المذكورين ، وتعهدت بريطانيا أن تمد العراق بالخبراء الحربيين والعسكريين ، والطيارين و بالسلاح ، وان تقوم بتدريب الضباط العراقيين المرسلين الى بريطانيا .

وبحكم الاتفاقية المالية قبلت الدولة العراقية شراء بنايات مطاري الهنيدي والموصل بثلث قيمتها الاصلية ، ونقلت ملكية السكك الحديد في العراق الى الحكومة العراقية على أن يكون مجلس ادارتها مؤلفاً من عضوين عراقيين وآخرين بريطانيين ومن عضو خامس ينتخبه الجانبان ، كما نقلت ملكية ميناء البصرة الى العراق على أن تتفق الحكومتان على

هيئة لادارته لا تتغير الا بموافقة بريطانيا ما دامت الحكومة العراقية مدينة لها بقيمة الميناء أو بجزء منها .

لقيت هذه المعاهدة معارضة في العراق وكانت حجة المعارضين انها تجعل حفظ المواصلات البريطانية من صلاح العراق ، وما هي بذلك، وانها تعطي بريطانيا حق اقامة مطارين فى الاراضي العراقية ومرابطة قواتها فيهما ، وفى هذا خلل فى سيادة العراق، ووسيلة وتيسير لبريطانيا في التدخل في شؤونه متى شاءت ، وعرضت على المجلس النيابي فاقرها ، فقدمت الى العصبة مع تقرير للحكومة البريطانية منفصل عن العراق وتقدمه وجدارته بالاستقلال فقرر مجلس العصبة رفع الانتداب عنه ، وترشيحه لدخول عصبة الامم فانتخبته جمعية العصبة عضواً فيها في ٣ تشرين الاول سنة ١٩٣٢ ، فتحولت من هذا التاريخ العلاقات العراقية الانكليزية بعد ان انتهت المسؤوليات الانتدابية من تلقاء نفسها بدخول العراق عصبة الامم الى صداقة بين الدولتين مستمرة الى يومنا هذا .

٥ — دخول العراق عصبة الامم

لم يكن الحاح العراق المستمر بطلب الدخول الى عصبة الامم عبثاً وانما فى دخوله العصبة الالغاء الصحيح للانتداب ، ونيل الاستقلال التام والاعتراف به دولة مستقلة في عرف القانون الدولي العام ، وقد كان العراق على الرغم من تشكيل حكومته الوطنية منذ سنة ١٩٢١ وتنظيم حياته الدستورية من سنة ١٩٢٤ لا يعد دولة مستقلة تمام الاستقلال لوجود تعهدات

خاصة سابقة تجعل دخول العصبة عضواً فيها شرطاً ضرورياً لتحرره واستقلاله .

كان نتائج هذا الالحاح فى دخول العصبة أن اعلنت الحكومة البريطانية انها عازمة على ترشيح العراق لعضوية عصبة الامم في سنة ١٩٣٢ واخبرت مجلس العصبة بعزمها هذا ، فطلبت لجنة الانتدابات الدائمية تقريراً خاصاً عن تقدم العراق فى عهد الانتداب فقدم وهو تقرير عرض تقدم العراق من النواحي السياسية والادارية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية ، وأبان عن رغبة بريطانية العظمى في دخول العراق عصبة الامم مسايرة الرأي العام العراقي الذي ابى تحمل الوضع الذي فرض عليه طوع نظام الانتداب ، وقد صرحت بريطانيا في هذا التقرير بان انسحابها من الاشتراك في ادارة العراق ، واستقلال العراقيين بها سيؤدي الى حال خير من الحال الحاضرة ، وقد فحصت لجنة الانتدابات هذا التقرير ، وناقشت المندوبين ، ثم وضعت ضمانات منها ، حماية الاقليات العنصرية والدينية ، وحفظ الامتيازات والمصالح الاجنبية ، وصون حرية الفكر والعبادة ، والمحافظة على العهود الدولية ، وما الى ذلك . و بعد التحقيق والتدقيق في احوال العراق الاجتماعية والسياسية وجدت اللجنة ان العراق اهل للتحرر والدخول فى عصبة الامم على ان يتعهد أمام مجلس العصبة بأن يعمل بموجب الضمانات السالفة الذكر ، فقبل المجلس اقتراح اللجنة ، ودخل العراق عضواً فى عصبة الامم ، واعترف به دولة مستقلة .

٦ — العراق والدول المجاورة :

للجوار عند العرب حرمة وحقوق ووجبات ترعاهـا ، والعراق العربي المسلم منذ أن تأسس الحكم الوطني فيه وتولى أمره صاحب الجلالة المغفور له الملك فيصل الاول كانت سياسته ولا تزال مع الاقطار المجاورة سياسة الود والأخوة والصداقة ، والوزارات المتعاقبة على الحكم في مختلف الاوقات كانت جد حريصة على أن تنال رضى الاقطار المجاورة والشقيقة وأن يسود الصفاء بين الجيران ، وتلك هي سياسة المغفور له باني مجد العراق الحديث .

تجمعنا بالاقطار المجاورة « ايران وتركيا وسوريا ونجد وشرق الاردن » روابط الدين والتاريخ شاملة ، وروابطه اللغة والعنصر فوق ذلك مع بعضها والدولة العراقية دولة مسالمة لم تفكر يوماً من الايام في أن تعتدي على احدى جاراتها كما لا تود ان يعتدى عليها ، ومنذ تأسيس الحكم الوطني في العراق عقدت عدة اتفاقيات ومعاهدات في كل مناسبة من المناسبات لتنظيم المصالح والمواصلات بين العراق والدول المجاورة .

١ — مع المملكة العربية السعودية :

عندما وضعت الحرب العالمية اوزارها ، واقيم الحكم الوطني في العراق لم تكن بين المملكة السعودية والمملكة العراقية حدود معينة اذ كانت الصحراء كلها مفتوحة للقبائل العراقية والنجدية تغدو وتروح فيها ، وقد اتفق أن بعض القبائل النجدية خرجت على الحكم السعودي ، ولجأت الى العراق ، فأخذت القبائل النجدية تخترق الحدود العراقية لتهجم على هؤلاء

الخوارج ، وقد تكرر ذلك كثيراً فشاع عدم الاستقرار والفوضى على الحدود بين المملكتين ، ولا تنس ان سعة الصحراء وطولها وهي تمتد من شمال الكويت الى حدود شرق الاردن مما يساعد على هذه الفوضى ، وقد سعى العراق الى ان تحل هذه المشاكل وتحسم بواسطة بريطانيا فعقد مؤتمر « المحمرة » في ٥-٥-١٩٢٢ وتوصل الفريقان العراقي والسعودي الى تعيين الحدود بين البلدين غير ان هذا الاتفاق لم يحسم الخلاف بينهما فكانت غارات العشائر السعودية مستمرة، فعقد لقطع دابرها مؤتمر العقير فعين الحدود وجعلها من شمال الكويت الى حدود شرق الاردن ، وعين منطقة حياد يجوز للقبائل العربية التابعة لكلتا الدولتين ان تتجول فيها ، وتستفيد من آبارها ومن مراعيها ، وفي سنة ١٩٢٥ عقدت بين المملكتين اتفاقية « بحره » التي قضت بتأسيس محكمة مشتركة لحسم دعاوي غزو العشائر، وقد سعى الطرفان على مقاومة الغزو والضرب على ايدي العابثين، ولتحقيق هذه الغاية أسست الحكومة العراقية مخافر على حدودها ، فعدتها حكومة نجد بداية عداء لها ، وعبثاً حاولت الحكومتان البريطانية والعراقية اقناع المملكة السعودية بحسن نيات العراق ، وانها لم ترم من وراء هذا الى غاية ، وفي ٢٢ شباط سنة ١٩٣١ كان اجتماع عاهلي المملكتين صاحبي الجلالة المغفور له فيصل الاول وعبد العزيز آل سعود ، اجتماعاً اخوياً على ظهر بارجة انكليزية اسمها لوبن ، وعقدت في هذا الاجتماع معاهدة صداقة حسن الجوار وبروتوكول التحكيم ، ومعاهدة تسليم المجرمين ، وفي سنة ١٩٣٦ عقدت بين المملكتين «معاهدة تحالف واخوة عربية » استهلت بالعبارة

التالية : (انه بناء على الروابط الاسلامية ، والوحـدة القومية التي تجمع المملـكتين ، و بغية المحافظة على سلامة بلادهما ، و بناء على ما تقتضيه الحاجة الماسة للتعاون والتفاهم في الشؤون التي تهم مصالح مملـكتيهما فقـد اتفقا على عقد معاهدة اخوة عربية وتحالف ...)

ولم تنس هذه المعاهدة أمر البلدان العربية ، فقد جاء في المادة السادسة ما يلي : « نظراً للاخوة الاسلامية والوحدة العربية التي تربط الامة اليمانية بالفريقين المتعاقدين الساميين فانهما يسعيان لطلب انضمام حكومة اليمن الى هذه المعاهدة ، ويجوز لأي دولة عربية اخرى مستقلة ان تطلب الانضمام اليها » .

وهكذا توصل العراق بطريق غير مباشر الى التعاون والتآخي مع الشقيقة اليمن ، وكان ولا يزال يتفقد شؤونها ، و ينظر بعين العطف والاخاء اليها ، والى جميع الأقطار العربية ، وقد انضمت اليمن الى هذا الاتحاد في ٢٩ نيسان سنة ١٩٣٧ .

٢ — مع شرقي الاردن :

شرقي الاردن جزء من سوريا الجنوبية وبعد خروج المغفور له جلالة الملك فيصل الأول من سوريا على أثر احتلال الفرنسيين دمشق انسلخت هذه الناحية منها وأصبحت في أمرة حضرت صاحب السمو الملكي الامير عبدالله ابن الملك حسين (جلالة الملك عبدالله الأول اليوم) وكان من الطبيعي بعد تأسيس الحكومة الوطنية في العراق وتولى المغفور له جلالة الملك فيصل الاول العرش ان تكون أقوى الصلات بين العراق وشرقي الاردن ، وقـد

عقدت بين المملكتين في ٢٦ آذار سنة ١٩٣١ معاهدة صداقة أيضاً ، ولا تزال المملكتان ، وقد أصبحت شرقي الاردن مملكة ، مستمرتين في توثيق عرى التآخي والتآزر ، عاملتين في التقارب بين البلاد العربية .

٣ — مع سوريا :

مر بنا ان العراق وسوريا قطران عربيان وحدت بينهما الطبيعة فكان من الضروري أن يكون بينهما تفاهم واتحاد غير ان سيطرة الاستعمار الفرنسي على القطر السوري الشقيق حالت دون تحالف رسمي بينهما ، ولقد كان خلال مدة الاستعمار في سوريا بين الشعبين العراقي والسوري كل ما بين الأخوة من صلات طبيعية غير مصطنعة .

وهناك اتفاقية انكليزية فرنسية عقدت سنة ١٩٢٠ لتعيين الحدود بين البلدين ثم اجريت فيها تعديلات في سنة ١٩٣٣ وقد قامت فعلا لجنة تحت اشراف عصبة الامم بتعيين الحدود وفق معاهدة سنة ١٩٢٠ .

٤ — مع ايران :

تأخر اعتراف ايران بالدولة العراقية الى سنة ١٩٢٩ على ما بين الدولتين من صلات الجوار ، وحين اعترفت بها تبادل البلدان الممثلين الدبلوماسيين وعقدت بينهما اتفاقية موقوتة لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد ، وقد جددت في كل سنة الى ما قبل بضع سنوات ، وقد زار المغفور له صاحب الجلالة الملك فيصل الأول ايران سنة ١٩٣٢ وكان لزيارته أثرها في التقريب بين البلدين ، وهذا ما كان يرمي اليه المغفور له مليكنا فيصل الأول من زيارته للدول المجاورة .

كان بين العراق وايران خلاف قديم على الحدود منذ كان العراق جزءاً من الدولة العثمانية ، وقد أخذت الحكومة الايرانية تطالب الحكومة العراقية بتعديل الحدود بينهما مدعية أن المجلس الايراني لم يقر بروتوكول معاهدة ارضروم (١) الذي وضع سنة ١٩١٣ .

ولما لم تنجح المفاوضات المباشرة أحيلت القضية الى عصبة الامم للنظر فيها ، وقد تأخر حسمها الى سنة ١٩٣٧ حين عقدت بين المملكتين معاهدة صداقة ، ثم معاهدة الحدود ، وعدلت بمقتضاها الحدود في منطقة شط العرب ، ووضحت كيفية الملاحة في مياه هذا الشط ، وفيما عدا ذلك وافقت ايران على الحدود التي كانت قد عينت فى ٤ تشرين الثاني فى الاستانة بين الدولة العثمانية وايران .

وسويت بعد ذلك مشكلة الرعايا الايرانيين فى العراق وجنسياتهم ، ومشكلة العشائر الكردية والعربية المنتقلة على الحدود بين المملكتين .

وقد عقد في طهران فى ٨ تموز سنة ١٩٣٧ ميثاق سعد آباد بين « العراق وتركيا وايران والأفغان » وهو ميثاق غايته اشتراك هذه الحكومات بكل ما لديها من الوسائل في المحافظة على صلات الصداقة وحسن التفاهم ومنع الاعتداء بينهما ، وفى تأمين السلم والأمن في الشرق الادنى .

٥ — تركيا :

بعد حل مشكلة الموصل بين العراق وتركيا أخذت العلاقات بينهما تتحسن بالتدريج ، وقد زار المغفور له صاحب الجلالة الملك فيصل الأول

(١) معاهدة ارضروم عقدت سنة ١٨٤٧ وبروتوكولها وضع سنة ١٩١٣ .

تركيا ١٩٣١ وبعد ذلك بسنة واحدة عقدت ثلاث معاهدات معها وثقت الصلات الطيبة بين البلدين :

(١) معاهدة تسليم المجرمين .

(٢) المعاهدة التجارية .

(٣) اتفاقية الاقامة .

وهناك لجنة مشتركة لحسم قضايا الحدود بموجب المعاهدة التركية العراقية البريطانية المعقودة فى سنة ١٩٢٦ .

وقد سبقت الاشارة الى ميثاق سعد آباد ، وعرفنا ان تركيا والعراق دولتان داخلتان في هذا الميثاق ، وفى خلال الحرب العالمية الثانية زادت العلاقات بين الدولتين تحسناً ، ولا تزال كذلك .

٧ — وضع العراق الدولي ومستقبله :

القاعدة العامة فى القانون الدولي ان الدول المستقلة كبيرة كانت او صغيرة متساوية فى الحقوق ، ولكن الواقع غير ذلك ، فأن القوة خصت بعض الدول بحق التقدم على سواها ، ولقبت بـ « الدول العظمى » وقد اعترفت الدول بعد الحرب العالمية الثانية بالتفوق والرئاسة الدولية للدول التي قامت بالنصيب الأكبر من اعباء الحرب ، وضحت بالكثير من الرجال والمال لكسب السلام العالمي وتلك هي : الولايات المتحدة وبريطانيا وروسيا والصين ، لها حق الاشراف على الشؤون الدولية الهامة فى العالم ، والرقابة والتأثير في الدول الصغرى التي لها مساس بمصالحها .

ولا تعد الدولة مستقلة الا اذا كانت سيادتها الداخلية والخارجية تامة

غير منقوصة ، والسيادة الداخلية تعني ادارة البلاد باستقلال لا يشارك دولتها فيها غيرها ، والسيادة الخارجية معناها انها غير خاضعة في علاقتها الدولية لدولة أجنبية ، لها وحدها حق المعاهدات مع غيرها ، وحق اعلان الحرب وعقد الصلح ، وحق التمثيل الخارجي ، وغير ذلك من الحقوق ، فاذا نقصها شيء من ذلك . بان اشتركت معها دولة أجنبية في استعمال هذه الحقوق أو انفردت بها تلك الدولة كانت سيادة الدولة ناقصة ، فلا تكون مستقلة تمام الاستقلال أما لخضوعها للدولة الأجنبية ، أو لدخولها في حمايتها ، أو لوضعها تحت الانتداب ، أو لما يسمونها الممتلكات الحرة .

لقد سعى العراق منذ تأسيس الحكم الوطني في تنظيم دولة عراقية متحدة العناصر مستقلة ديمقراطية مؤسسة على النظم الحكومية الحديثة ، كما سعى في ضمان سير هذه الدولة المنظمة والمحافظة على كيانها . وقد بقيت هذه الدولة قبل دخولها عصبة الامم موضوعة تحت الانتداب ، فكان سعيها الحثيث للدخول في العصبة لتكتسب السيادة والاستقلال في ادارة شؤونها الداخلية والخارجية ، وليعترف بها طوع القانون الدولي ، وقد مارست منذ ذلك العهد هذه الحقوق بمثابتها دولة مستقلة ، فعقدت معاهدات كثيرة مع مختلف الدول ، وفي الحرب العالمية الثانية أعلنت الحرب على دول المحور وناضلت بجانب الامم المتحدة ، فكانت عضواً فعالا في الشرق الأدنى ، ثم اشتركت في كثير من المؤتمرات العالمية من مثل مؤتمر الطيران المدني ، ومؤتمر النقد الدولي ، ومؤتمر الغذاء والزراعة ، ومؤتمر الاسعاف ، وتنظيم الحياة وغير ذلك من المؤتمرات التي تستمد مبادئها من ميثاق الامم المتحدة المقرر في

مؤتمر سان فرنسيسكو المنعقد فى سنة ١٩٤٥ .

ومستقبل العراق الدولي اصبح منوطاً الى حد بعيد بعد اتحاد العرب فى جامعة عربية معترف بها بتقدم هذه الجامعة ، ونجاحها الذي لن يكون الا ثمرة لتوحيد جهود الدول والاقطار العربية المختلفة في العمل على تقدم البلاد العربية المطرد .

٨ — بعض مشاكل العراق السياسية والدولية :

(١) مشكلة الدفاع :

يتمنى كثيرون من محبي الانسانية ونحن منهم ان يأتي يوم تمتنع فيه الحروب بين البشر ، وهم اخوة في الانسانية ، فيسود السلام في الارض ، فلا تبقى حاجة الى الجيوش والاساطيل وغيرها من معدات الحرب والدفاع ، غير انه يبدو ان ذلك اليوم لا يزال بعيداً ، ان لم يكن غير آت أبداً ، ومن الغفلة والحالة هذه ان تتعامى امة عن هذه الحقيقة ، فلا تحتاط للطوارىء فيؤتي الحذر من مأمنه ، ويكفي الامة شرفاً في حبها للسلام ان يكون استعدادها للدفاع عن نفسها ، لا للعدوان على غيرها .

ان كثيراً من الامم الواعية على الرغم من تسامى شعوبها فى صدق الوطنية ، وفى الاخلاق الفاضلة ، والشعور بالواجبات القومية ، ذلك الشعور الذى يجعلها تسير الى الموت صفوفاً من تلقاء نفسها دفاعاً عن اوطانها ، تأخذ بنظام الاجبار في الخدمة العسكرية ، ولا تكتفي بنظام التطوع ، لأن الخدمة الاجبارية خير وسيلة لتكوين جيش صالح باقل النفقات مدعوم باحتياطي كبير من المدربين المجتازين للدورات التدريبية العسكرية

الالزامية ، ولأن في التجنيد الاجباري فوائد اجتماعية ووطنية كبيرة ، انه ينمي في المجندين جميعاً شعور الاخاء والمساواة اذ لا فرق بين غني وفقير ورفيع ووضيع في النهوض بواجب الدفاع عن الوطن ، لتحقيق هذه الغاية السامية لا يصح ان يفسح المجال للبدل النقدي الا في حالات خاصة لكيلا تكون دراهم معدودات سبباً للفرار من شرف الجندية فيبقى نيل هذا الشرف من نصيب هذا الفقير وحده . ان الجندية مدرسة تهيء الامة باسرها للنشاط والجد والاتقان في العمل ، وبرفع مستوى صحتها ، و يعرف الناس بقيمة الوقت ، و يقلل من الفروق الاجتماعية بين طبقات المجتمع .

ان العراق منذ تأسيس الحكومة الوطنية في سنة ١٩٢١ م بدأ بتأليف الجيش العراقي الوطني على اساس الخدمة الاختيارية التي لم يكن عنها محيد اذ ذاك ، وكانت الحكومة البريطانية آخذة صيانة الامن الداخلي ، والدفاع عن العراق من العدوان الخارجي على عاتقها يؤمئذ ريثما يصبح الجيش العراقي قادراً على الاضطلاع بهذين المهمين اللذين كانا من اهم مشاكل الدولة العراقية الفتية ، وذلك لأن العراق كان قبل ذلك اكثر الاقطار اضطراباً في امنه الداخلي في الدولة العثمانية لان القبائل الكثيرة الرحالة منها والمستقرة كانت في تمرد دائم على النظام ، تمتنع عن دفع الضرائب تارة ، ويغزو بعضها بعضاً دوماً ، وكثيرة ما تعكر صفو الامن في الجهات التي تكون فيها ، وتقطع طرق المواصلات الداخلية ، فتضطر الحكومة القائمة الى ان تجرد الحملات العسكرية لردها الى النظام و ردعها عن البعث بالأمن في البلاد . هذا ما يخص الأمن الداخلي ، واما مشكلة الدفاع عن الوطن فتتجلى في طول الحدود العراقية

من جهاتها الأربع التي تبلغ زهاء الفي ميل ، وهي فيما عداهذا فان اقساماً من الحدود الشمالية والشمالية الشرقية ، حدود مصطنعة من اراضي منبسطة لا تتبع حواجز ارضية طبيعية ، وهذا ما يجعل الدفاع عن العراق من العدوان الخارجي صعباً يشغل بال الحكومة ، و يشعرها بحاجتها الى جيش قادر على الدفاع .

لقد نمى الجيش العراقي على الايام بصفوف المختلفة ، وتولى مسؤوليات الامن والدفاع على صعوبتها ، واحسن النهوض بهذه المسؤوليات اذا اصبح قادراً على حفظ الأمن الداخلي ، وقد كفى شر الاعداء الخارجي اذ قد احسنت الحكومة فى اجتناب العدوان الخارجي بتأسيس صلات حسن الجوار مع الدول المجاورة للعراق ، وهي المملكة العربية السعودية وشرق الاردن وسوريا وتركيا وايران ، و بعقدها المعاهدة الدفاعية مع بريطانيا لتتعاون الدولتان في الحرب الدفاعية . و بعد دخول العراق عصبة الامم اقرت الحكومة مبدأ الخدمة الالزامية التي رغبت فيه قبلا والحكومة البريطانية تعارضها ، وسنت قانون الدفاع الوطني الذي نفذ من عام ١٩٣٤م وأصبح كل عراقي مكلفاً بهذه الخدمة حين يبلغ التاسعة عشر من عمره ما لم تؤجل خدمته لأسباب ، فزدات الخدمة الاجبارية هذه في نماء الجيش العراقي الذي يرجى أن يكون سياج الوطن يصونه من كل اعتداء مجتنباً كل ما بشأنه أن يضعف قواه ، ويمنع نمائه وازدهاره ، او يميل به عن هدفه الأصيل .

ولا تنس أن فى البلاد جيشاً آخر مهمته حفظ النظام والادارة الداخليين

وتعني به الشرطة العراقية ، وهي في ازدياد مطرد ، وقد بلغت درجة تمكنها من القيام بواجبها الكبير ، وقد برهنت في احوال كثيرة على جدارتها وكفاءتها في العمل

(٢) الوحدة العراقية :

غني عن البيان انه لا وجود اليوم لشعب نقي الدم جميع أفراده ينتمون الى عنصر واحد لم تختلط به دماء عناصر اخرى ، والشعب العراقي مثل كل الشعوب مكون من وحدات عنصرية وجدت في بلاد الرافدين في مختلف الأدوار، فاختلطت فيها الدماء ، ثم اندمجت في العنصر العربي ، ذلك العنصر الذي غلب جميع العناصر في العراق منذ القرن السابع الميلادي فطبعها بالطابع العربي ، وصير العراق قطراً عربياً أسلامياً ثم صار بعد ذلك قاعدة لامبراطورية عربية عظيمة ، ومركزاً لحضارة اسلامية زاهرة ، ولم يفقد العراق طابعه الاسلامي حتى بعد زوال السيادة العربية وطوال العصور التي كان فيها خاضعاً للسلطان الأجنبي والى يوم الناس هذا والى الأبد ، اذ أن الغلبة في سكانه بقيت وستبقى للعنصر العربي .

يلي عنصر الكردي في العراق العنصر العربي في كثرة العدد وقد جمعت العنصرين جامعة الدين الاسلامي التي جعلت منهما شعباً عراقياً موحداً ممتزج الدماء متصل الارحام ، وقد بلغ من تآخي العنصرين وامتزاجهما ان أسراً عربية عريقة سكنت اجيالا حيث يغلب العنصر الكردي فاندمجت فيه وصارت كردية ، كما ان اسراً كردية عريقة هي اليوم عربية ، وكثير من الاسر العربية والكردية في شمال العراق بخاصة

مزج التصاهر بين دماء العنصرين فيها ، ولقد عمل العرب والاكراد متحدين ، لا في العراق وحده بل الاقطار العربية كافة للحرية والاستقلال والخلاص من حكم الاجنبي في الثورة الحجازية ، وفي الثورة العراقية حتى اذا تأسست الدولة العراقية حاولت بريطانيا عبثاً أن تحتفظ بادارة المنقطة الكردية ، يشرف عليها المندوب السامي البريطاني مباشرة ، ويديرها مقيم بريطاني في السليمانية ، ولكن الوحدة العراقية الطبيعية بين هذه المنطقة والمناطق العراقية الاخرى اكرهتها على نقل ادارتها الى الحكومة العراقية سنة ١٩٢٤ وبذلك تحققت وحدة العراق .

ان اللغة الكردية تعد اللغة الثانية في العراق ، وهي لغة التخاطب والكتابة في المنطقة الكردية ، يحسنها كثير من العراقيين غير الاكراد اذ أن الحكومة العراقية سارت على خطة تفضيل من يحسنونها في التعيين في الوظائف في هذه المنطقة ، كما انه يندر في الاكراد من لا يحسن اللغة العربية ، لغة دينهم الذي هم اكثر الشعوب الداخلية في الاسلام تقديساً له ونهوضاً باحكامه ، وحرصاً عليه ، ولغة دولتهم الرسمية ، وقد اجاز قانون اللغات المحلية منذ سنة ١٩٣١ استعمال اللغة المحلية في الالوية الشمالية في دواوين الحكومة بما فيها المحاكم والمدارس .

ان في العراق عدا هذين العنصرين الرئيسين عناصر أخرى صغيرة من تركمان ، وايرانيين وآثوريين ، عددها من القلة بحيث لا يخلق وجودها فيه مشاكل للوحدة العراقية ، واكثرها تتكلم العربية ، تسير في طريق الاندماج في الشعب العراقي .

يتضح مما تقدم ان الوحدة العراقية حقيقة واقعة ، وان وجود عناصر صغيرة فيه مرعية الحقوق ، مصونة الكرامة ، موفورة الحرية ، لا يمنع هذه الوحدة ، ولا يحدث مشكلة تفكك في هذا الشعب المخلص لله ، وللملك وللوطن .

ولن يسيء الى هذه الوحدة وجود معتنقي اديان غير دين الاكثرية (والدين لله ، والوطن للجميع) وقد عاشت طوائف كثيرة تدين بغير الاسلام في دولة العرب يوم كانت لا سيادة غير السيادة العربية في العالم تمارس طقوسها الدينية بحرية لم يعرف لها مثيل في قديم ولا حديث دونها حرية البدعة المستحدثة ، بدعة حماية الاقليات التي يأبى العراقيون ان تكون هذه البدعة هي الوسيلة الى تآلف عناصرهم .

(٣) الحياة الحزبية ، واستقرار النظام الديمقراطي :

كان في العراق جمعيات وأحزاب سرية تنظم الحركات الوطنية ، وتجاهد لاستقلال العراق في الخفاء قبل الاحتلال الانكليزي وبعده الى تأسيس الحكومة العراقية ، وبعد صدور قانون الجمعيات العراقية في ٢ تموز سنة ١٩٢٢ وفي الفترة التي سبقت الحياة النيابية في العراق تألفت عدة أحزاب سياسية منها المتطرفة في وطنيتها ومنها المعتدلة المؤازرة للحكومة ، وكلها تتحد في غاياتها التي منها مناهضة السلطات المحتلة ، والمطالبة بالاستقلال ، والغاء الانتداب .

وبعد بدء الحياة النيابية في سنة ١٩٣٥ تألفت احزاب جديدة من أهدافها الغاء الانتداب ونيل الاستقلال ، وفوق ذلك تعمل للحصول على

مقاعد فى مجلس النواب، وعلى تكوين الكتل البرلمانية المؤيدة للحكومة أو المعارضة لها ، شأنها شأن الأحزاب في البلاد الديمقراطية الاخرى ، وقد امتازت أحزاب هذه الفترة بمواقفها الوطنية الرائعة،فقد حدث ان امتنعت الحكومة العراقية من عرض معاهدة سنة ١٩٢٧ على مجلسنا النيابي إلا اذا قبلت الحكومة البريطانية تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية ، وأيدت مشروع التجنيد الاجباري ، ولما لم تجب الحكومة البريطانية مطالب الحكومة العراقية وقفت الأحزاب العراقية متناسية اختلافاتها الحزبية جبهة واحدة ملتفة حول الحكومة ، تدافع عن وجهة نظر العراق حتى ان الوزارة تنحت عن الحكم ، فكانت أزمة وزارية دامت ثلاثة أشهر فاضطرت الحكومة البريطانية الى استرجاع المعاهدة .

وبدخول العراق عصبة الامم ونيل الاستقلال تحققت الغاية الأساسية التي من أجلها كانت قد تألفت هذه الأحزاب ، فاخذت تضعف وتختفي حتى قضي عليها قضاء مبرماً فى سنة ١٩٣٥ بالالغاء بدعوى طلب الاستقرار .

والآن ، وقد مر ما يزيد على عشر سنوات على الغاء الأحزاب ، وقد دلت التجاريب القاسية على ان الحياة الحزبية ضرورة للحكم النيابي الدستوري ، وبعد أن تفضل حضرة صاحب السمو الملكي الوصي المعظم ، فابدى رغبته السامية فى خطابه يوم ٢٧ كانون الأول ١٩٤٥ فى عودة الحياة الحزبية الى البلاد ، تألفت أحزاب جديدة لاتزال في دور النشوء لم تمارس

الحياة الحزبية الجديدة الا قليلا على أنها رتمتاز عن أحزابنا القديمة ببرامج اقتصادية واجتماعية .

ومهما يكن من أمر ، فان وجود الأحزاب التي تعمل لخير المجتمع كله وان اختلفت نظرة كل منها الى هذا الخير جوهري ، لا غنى عنه لاستقامة الحياة الديمقراطية ، ولمناقشة الشؤون العامة ، ولتأليف المجالس النيابية ، ولاشراف الشعب على الحكومة عن طريق التمثيل النيابي ، والرأي العام الموحد ، والصحافة الحرة المهذبة ...

ان الحكومة عنصر من عناصر الدولة فعال ، تباشر سلطة الدولة ، وتدير شؤونها كافة ، وسلطان الدولة ضرورة من الضرورات التي لا بد منها في كل نظام سياسي ، والا سادت الفوضى وعم الخراب ، غير ان لهذا السلطان حدوداً لا يجوز تخطيها ، والا انقلب الحكم الى ظلم واستبداد ، وسلب للحريات ، وللتوفيق بين سلطان الدولة وحرية الأفراد وجدت الحكومات الديمقراطية ، وهي حكومة الشعب قائمة بارادته ، عاملة على خدمته ، حريصة على ثقته ، مقيدة بدستوره ، تهتدي به ، وتسير عليه ، وتحرص على التقيد بنصوصه في الصغير والكبير من الشؤون ولكيما تكون الحكومة خاضعة على الدوام لارادة الشعب الحكيمة المجردة من الانانية والمنافع الفردية كانت المجالس النيابية الممثلة لسلطان الشعب ، والمعبرة عن ارادته ورأيه العام ، ولن يكون نظام ديمقراطي صحيح ، وحكومة دستورية حيث لا يكون مجلس نيابي بالمعنى الصحيح ، يدين بوجوده للشعب ، لا للحكومات ، وعندئذ يملك القدرة على الاشراف على الحكومة ، وهذا يتطلب خلق جو اجتماعي

ديمقراطي ، وتكوين رأي عام ناضج حكيم مهذب ، وتنظيم حياة حزبية سديدة في البلاد، ولا ديمقراطية بالمعنى الصحيح حيث يعيش العدد الأكبر من الشعب في امية وجهل وجمود على القديم البالي .

أخذت الدولة العراقية الحديثة بنظام الحكم الديمقراطي ، والعدد الأكبر من الشعب العراقي امي جاهل، قد الف الحكم الاتوقراطي، وخضع للاقطاع في الدور العثماني ، لتساير روح العصر الحديث، ولتسير بالعراق في معارج التقدم في ظل الملكية الدستورية النيابية الى أن يألف الشعب هذا النظام ، ويعيش به عيشة راضية .

بدأت الحياة النيابية في العراق ، والسواد الأعظم من السكان يجهل الاصول البرلمانية ، وواجباته وحقوقه الدستورية ، ولا يجتمع على رأي عام، ولا يفهم معنى الحكومة وسر تأليفها ، وموقفها من الشعب، وموقف الشعب منها ، ولا يعدها جزءاً منه ، وعاملا مهماً في حياته ، واداة لخدمته، لأنه عاش هذا الشعب المسكين احقاباً من الزمن الغابر في ظل حكومة أو حكومات غريبة عنه ، لم يعرف من أمرها الا أنها مجموعة من الموظفين ، تعيش على حسابه ، دأبها السيطرة على أمواله باسم الضرائب تارة والاغتصاب أو الرشوة اخرى ، فلم تنج الانتخابات النيابية في العراق ، والحالة هذه من تدخل الحكومات المتعاقبة التي لم تر بداً من التدخل ، وكان لها عذرها أول الامر والامية فاشية ، والجهل منتشر ، والوعي السياسي يكاد يكون معدوماً ، والسيطرة الاقطاعية على أشدها ، على انه كان من واجبها مع ذلك أن تسعى على الايام للقضاء على هذه العقبات التي تقف في طريق حرية الانتخابات،

وتمنع ممارسة الشعب حقوقه السياسية ممارسة تسفر عن مجالس نيابية لا تحمل فى بنيتها سر الخضوع للحكومة . انهـا - أي الحكومات الوطنية العراقية التي تولت الحكم فى أكثر من عقدين من السنين - ملومـة على انها لم تعمل كثيراً لرفع مستوى الشعب ، وتدريبه على ممارسة الحقوق الدستورية ، والفته للاصول البرلمانية الصحية ، لتحقيق الحياة الديمقراطية فى البلاد .

سار نظام الحكم فى أول أمره سيراً يبشر بالنجـاح المطرد في زعامـة المغفور له جلالة الملك فيصل الأول الرشيدة ، فاجتاز العراق عهد الانتداب العصيب ، وتمتع بالحكم الذاتي ، وقطع شوطاً بعيداً في سيره نحو الديمقراطية في البلاد ، وقد عنيت الحكومات بنشر التعليم ، وتنظيم الحياة الحزبية ونضج الرأي العام العراقي ، والصحافة ، واعداد رجال الادارة الأكفاء وكان الملك المؤسس العظيم بمقدرته السياسية الفذة يقود البلاد شعباً وحكومة الى تحقيق أمانيها القومية ، ويعمل بحكمته على خلق تقاليد جديدة ملائمة للنظام الدستوري ، وعلى تهذيب الأوضاع المحلية السائدة ، ويسهر على حفظ التوازن الضروري بين العناصر والقوى المتفـاعلة المختلفة ، وقد خسرته البلاد وفجعت بوفاته ، وهي أحوج ما تكون الى زعامته الرشيدة ، وقيادته الحكيمة فى هذا الدور ، وقد مر على البلاد عقيب وفاته دور اختلت فيه شؤونها العامة ، وجرت المنازعات الشخصية بين الساسة الى أزمات وثورات ، فافتقد الشعب المخلص الملك فيصلا في لياليه المظلمة .

وقد كان على ساسة البلد أن يتعموا ما كانوا يبنون بقيادة الملك الراحل

وأن يقووا عناصر الحكم الدستوري ، فيتناوبوا على الحكم بالاسلوب الديمقراطي عن طريق فوز الاحزاب السياسية ذات المبادىء الوطنية الواضحة في الانتخابات ، ولكن الزعماء والساسة ـ غفر الله لهم ـ وجدوا بموت الملك فيصل الفرصة المواتية للتنافس على كراسي الحكم مؤثرين العاجلة على الآجلة ، فنشأت اساليب غير دستورية وديكتاتورية وزارية اضحت سيطرة رئيس الدولة الاعلى والبرلمان عليها صعباً عسيراً ، فصار للحكم مشكلة خطيرة ، فلا الملك يملك حق اقالة الوزارة ، ولا البرلمان يقدر على أن يسحب ثقته منها لتسقط الوزارة بحكم الدستور ، فلم يبق الا الالتجاء الى العشائر ، او تدخل الجيش لاقصاء الوزارة القائمة عن الحكم ، ولقد كان لزج الجيش ، وهو مناط الآمال ، في السياسة آثار مؤلمة في حياة البلاد والجيش معاً ، ودروس قاسية نرجو ان يعتبر بها ابناء البلاد جميعاً ، فيخلصوا للنظام الديمقراطي النيابي ما داموا قد ارتضوه نظاماً للحكم ، و يسيروا على اساليبه الدستورية ، لا يحيدون عنها مهما كانهم الامر .

ونرجو أن يكون في التعديل الجديد للدستور الذي منح الملك حق اقالة الوزارة ، وفي بدء الحياة الحزبية المنظمة ما يمنع كل مشكلة من مشاكل الحكم في البلاد ، فلا تتعثر بعد اليوم في سيرها الى الامام ان شاء الله .

(٤) نظام العشائر :

مر بنا ان من سكان العراق عدداً غير يسير من العشائر العربية والكردية التي لا تزال تحتفظ بالبداوة . ولا تزاح للسكنى في القرى والمدن

و بعبارة أصح لا تسمح لها حياة الرعي والتنقل المستمر في انتجاع المراعي بالاستقرار، على أن كثيراً منها في اوقات مختلفة تركت حياة البداوة، ومنهم الآن المستوطنون في القرى والارياف ومنهم المتحضرون، غير أن كل هؤلاء يحافظون على تقاليدهم القديمة الموروثة، ويحاولون ان يعيشوا كما كان يعيش اوائلهم منذ مئات السنين، فهم لا يجارون الزمن، ولا يأبهون بتأثيرات الحضارة، وان هذا العدد الكبير من السكان يختلف في جميع نواحي حياته من سياسية واقتصادية وتربوية وقانونية اختلافاً كبيراً عن المتحضرين، ففي الناحية السياسية والاقتصادية يستغل المتنفذ منهم مركزه بأتباعه الكثيرين، فيستفيد وتكون الفائدة له خاصة غير شاملة، فيكد التابع هذا ويكدح من أجل رئيسه، وتقتصر من اجل ذلك حياته على ابسط الوانها واتفه اساليبها. اما في الناحية التربوية فالجهل ومن ورائه الفقر والمرض لا تزال اشباحها شاخصة بينهم، وليس من السهل اليسير أن تختفي الا باستقرار هذه الجماعة، ونشر العلم فيها.

اما من الناحية القانونية عندهم فلم يعرف العراق قبل الاحتلال الانكليزي من الحرب العظمى الماضية قانوناً خاصاً بدعاوي العشائر الجزائية والمدنية اذ كانت القوانين العامة العثمانية هي التي يخضع لاحكامها الجميع لا فرق بين اهل البدو والحضر في ذلك الا ما كان ينشب من خلاف ونزاع بين القبيلتين او العشيرتين لا سبيل الى الفصل فيه الا بتدخل الادارة المحلية (السلطة التنفيذية) لصون الأمن العام، وتعزيز النظام، فيما عدا ذلك، وفي كل خلاف ونزاع بين افراد القبيلة الواحدة

يرجع الى شيخ القبيلة الذي يتولى زعامتها بالوارثة ، وقلما لجأ المتخاصمون الى الحكومة القائمة في مثل هذه القضايا ، ومن عادة البدوي ان لا يطمئن الى الحكومة ، وان يرتاب منها دوماً .

و بعد الاحتلال وقيام ادارة عسكرية نشرت حكومة الاحتلال نظاماً باسم نظام دعاوى العشائر فاتخذته قانوناً خاصاً يطبق في منازعات العشائر العراقية يتولى تطبيقه الحاكم الملكي العام (المندوب السامي) والحكام السياسيون ومعاونوهم المعينون بأمره ، ولهؤلاء الحكام ان يستعينوا بمجالس وبمحاكم عشائرية تضم الشيوخ والمحكمين للفصل في النزاع بين المتخاصمين اذا كان احدهما او كلاهما من افراد العشائر وفقاً للعرف والعادات البدوية ، وقد بقي هذا النظام مثل جميع القوانين والانظمة والبيانات المرعية في العراق ، والسابقة لتشكيل الحكومة العراقية معمولا به واصبح قانوناً ، وان لم يبدل اسمه وقد عدل سنة ١٩٢٤ وكان التعديل مقتصراً على ابدال عبارة الحاكم الملكي العام بوزير الداخلية ، والحكام السياسيين بالمتصرفين ، والمعاونين بالقائمقامين ، وكان هذا التعديل لا بد منه بعد ان قامت الحكومة الوطنية العراقية ، واخذت بزمام الحكم في البلاد ، ولقد وجد من الضروري منع تطبيق هذا القانون الاعلى من كان من العشائر ولم يتحضر ، إذ انه قد طبق على بعض المدنيين في اوقات استثنائية فعدل بمادة مفردة جاء فيها :

«لا يطبق احكام نظام دعاوي العشائر المدنية والجزائية الا على العشائر وافرادهم » وسمي هذا التعديل بقانون بتعديل نظام دعاوي العشائر لسنة

١٩١٨ رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٣ .

ولهـذا النظام عيوب ونواقص ، فلقد وجهت انتقادات كثيرة في مناسبات مختلفة في الصحف، وفي ندوة البرلمان ، وفي البحوث الحقوقية الى هذا النظام ، وقد عد نظاماً شاذاً غريباً في وضعه وفي موضوعاته ، فهو لا يلائم حالة الامة التي تنشد العدل والاستقرار ، فالمشكلة الاجتماعية الكبيرة التي تجابهها الحكومة العراقية والتي يجب أن تكون أهم اهدافها التربوية هي توسيع أفاق اذهان العشائر ، وتحويل افكارها من العصبية القبيلية الى العصبية القومية ، وتكوين امة متحدة منسجمة ، والقانون هذا بحد ذاته قانون ابتدائي لا يتناسب والقوانين المدنية ، فهو والحالة هذه يحدد تقدم هـذه الجماعة نحو المدنية والحضارة ، ثم انه يمارس من قبل سلطة ادارية ومجلس (العرف) والفرق واضح بين هذه السلطة والسلطة القضائية ، وفي ذلك غبن للمتقاضين الذين قد تضيع حقوق الكثيرين منهم بدون مبرر .

ولا يفوتنا أن في تطبيق هذا النظام على العشائر تفريقاً بين ابنـاء البلاد بجعلهم متفاوتي المقدرة والحقوق رغم أن الجميع متساوون في الحقوق طوع الدستور .

الفصل الرابع

احوال العراق الادارية

١ — الوزارات العراقية والدوائر التابعة لها :

ان السلطة الادارية في المملكة هي لرئيس الدولة الأعلى (الملك) وبما أن الملك مصون وغير مسؤول ، فان الوزارة هي التي تتولى سلطته التنفيذية بالنيابة عنه ، وهي التي تسأل عن أعمال هذه السلطة .

تتألف الوزارة بان يختار الملك الوزير الأول (رئيس الوزراء) فيختار هو زملاءه ، ويرفع أسماءهم الى الملك للموافقة على تعيينهم ، وقد جرت العادة أن يختار رئيس الوزراء من أقوى العناصر في الدولة ، ومن ذوي الخدمات الممتازة المعروفين بسداد الرأي والحكمة ، وذلك لأنه عدا رئاسته للوزارة يرسم السياسة العامة للدولة ، ويتكلم باسم الحكومة في مجلس الامة مؤيداً ومدافعاً عن خططها .

يشترط في الوزير ما يشترط في النائب من الصفات ، وهو أما أن يكون نائباً أو عيناً ، والا فلا يجيز الدستور بقاءه في منصبه أكثر من ستة أشهر ما لم يتم في خلالها انتخابه نائباً أو تعيينه عيناً ، كما لا يجيز منحه مخصصات العضو في البرلمان اكتفاء براتب الوزارة ، والوزير ممنوع من شراء أو ايجار أملاك الدولة ، وهو يعد المرجع الأعلى في وزارته نائباً عن الحكومة في

كافة الأعمال الداخلة ضمن اختصاصه ، يحضر جلسات الامة ، ويدافع عن مشروعات وزارته ، ويتولى الرد على جميع الأسئلة والاستجوابات الموجهة اليه من أعضاء البرلمان ، وفوق ذلك يشترك مع زملائه فى شؤون الدولة العامة وهذا الاشتراك يتمثل فى (مجلس الوزراء) الذي ينعقد برئاسة رئيس الوزارة ، وقد ينعقد برئاسة الملك ، وفي هذا المجلس يبسط كل وزير ما لديه من المشروعات الخاصة بوزارته ، ويبسط رئيس الوزارة المشروعات العامة وبعد المناقشة والمداولة يقرر ما تراه الأغلبية ، ثم تعرض مقرراته على الملك للتصديق .

ان الوزراء مسؤولون بالتضامن عن سياسة الدولة العامة أمام الملك وأمام مجلس النواب ، والرأي العام ، وكل وزير بمفرده مسؤول عن أعمال وزارته أيضاً ، ويترتب على مسؤولية الوزراء لدى مجلس النواب أن تكون حائزة على ثقته ، واذا قرر هذا المجلس عدم الثقة بالوزارة باكثرية الآراء يجب على رئيس الوزارة أما أن يرفع الى الملك استقالة وزارته ، أو يلتمس منه حل مجلس النواب ، وللملك أن يقبل الاستقالة ، أو أن يستعمل حقه فى حل مجلس النواب ، أما اذا كان عدم الثقة خاصاً باحد الوزراء ، فواجبه أن يعتزل المنصب بمفرده ، وتستقيل الوزارة فيما عدا هذه الحالة في الأحوال الآتية :

(١) فى حالة وفاة الملك ، وارتقاء ولي عهده العرش ، أو اقامة الوصي عليه .

(٢) في حالة استقالة أكثر من نصف أعضاء الوزارة .

(٣) في حالة استقالة رئيس الوزارة لاعتلال في صحته أو لرغبة منه عن عدم تحمل مسؤوليات الحكم .

يحدد الدستور العراقي عدد الوزراء ،فلا يجيز أن يقل عددهم عن سبعة فلا مانع من أن يكون عددهم أكثر من هذا . وأما عدد الوزارات فغير محدود وهي في الحال الحاضرة عشر وزارات :

الخارجية ، والداخلية ، والمالية ، والدفاع ، والعدلية ، والاشغال ، والمواصلات ، والاقتصاد ، والمعارف ، والشؤون الاجتماعية ، والتموين:

ولكل وزارة دوائر رئيسة ، واخرى فرعية يخص كل منها بواجب خاص من واجبات الوزارة ، وفي نظام كل وزارة بيان واف عن واجباتها وعن الدوائر التابعة لها وتوزيع الاعمال عليها ، ونحن ننصح بالرجوع الى آخر نظام لكل وزارة ينسج الانظمة السابقة له للوقوف على التفصيل الوافي لاعمال الوزارة وفروعها ، اذ ان هذه الانظمة عرضة للتغيير من حين لآخر للضرورات التي تجدها الوزارة مبررة لتعديل النظام او الغائه،واحلال نظام خير منه محله، وهذه الانظمة تصدر استناداً الى حق السلطة التنفيذية في اصدار الانظمة عملا بالمادة الاولى من قانون تشكيل الوزارات رقم ٢٧ لسنة ٩٣٣ وقد سبق ان درس الطلاب موضوع الوزارات والدوائر التابعة لها في الصف الثالث المتوسط ببعض التفصيل .

ومما يدعو الى الفخر والارتياح ان الاساليب التي تسن او تقتبس لسير اعمال الدولة في العراق هي من احسن الاساليب العصرية التي تنهجها ارقى الدول في ادارة الدولة .

٢ — الاقسام الادارية ، والادارة اللامركزية :

لاسبيل الى ان تقضي الوزارات ، وهي في مراكزها في العاصمة في جميع المسائل التي تحتاجها ادارة المملكة ، وفي العمل على اقرار الامن في جميع ارجائها ، ومن هذه المسائل ما يتطلب سرعة البت او الدرس عن كثب ، والا اختل الامن وتعطلت المصالح ؛ ولهذا دعت الحاجة الى تقسيم القطر العراقي الى وحدات ادارية ، سميت كل وحدة لواء على رأسه موظف اداري كبير ، هو المتصرف الذي يمثل في اللواء الوزارات المختلفة ، ويشرف على تنفيذ القوانين والانظمة والاوامر ، ويكون في امرته جميع الموظفين من ممثلي الوزارات المختلفة في ذلك اللواء ، ويهيمن على ادارة الاقضية والنواحي في لوائه ، ويتصل بالوزارات كافة في الشؤون التي تهم ادارة اللواء ، ويمارس السلطات الانضباطية ، ويفتش دوائر اللواء المختلفة الا المحاكم ، فانها مصونة من التدخل والتفتيش ، حرمة للقضاء واستقلاله ، ومنعاً لسيطرة السلطة التنفيذية ، وهو المسؤول الاول عن تأمين الامن العام ، واذا حدث اضطراب في اللواء لا تكفي لقمعه قوة الشرطة وحدها اولا يستحسن الاستعانة بها وكان الامر مستعجلا ، والخطر محدقاً ، فان له ان يصدر امراً مكتوباً الى قائد الجيش في اللواء ليتولى الجند قمع الثورة ، يعرض في الوقت نفسه الامر على وزير الداخلية جاهداً في بيان الاسباب التي دعته الى تحمل المسؤولية ولكل وزارة في لوائه فروع تتصل بمراكز الوزارة .

وكل وحدة ادارية مقسمة الى عدة اقسام ، كل قسم يدعى قضاء يتولى ادارته موظف اداري دون المتصرف درجة ، وهو تابع له يسمى

القائم مقام والقضاء كذلك مقسم الى النواحي فى كل ناحية مدير من الموظفين الاداريين التابعين للقائمقام .

بهذا التقسيم ، وهذا السلم الاداري الذي ينتظم في سلكه القائمون بالادارة ، والذي من شأنه أن يربط كل موظف برئيس له متدرجاً الى رئيس أعلى ، هو الوزير المسؤول تيسرت مباشرة الحكم فى جميع أرجاء البلاد وأمكن ادارة مصالح الدولة ، واستتباب الأمن وسيادة القوانين والأنظمة فيها ، وكانت الوحدات الادارية بمثابة حكومات محلية ، أو صور مصغرة من الحكومة المركزية .

ان العراق مقسم الى أربعة عشر لواء وهى : بغداد (العاصمة) وديالى وكركوك والسليمانية وأربيل والموصل والحلة والناصرية والدليم وكربلاء والديوانية والكوت والعمارة والبصرة .

* * *

والنظام الاداري أما أن يكون مركزياً ، أو لا مركزياً ، والاول هو أن تتولى الهيئة الادارية العليا في مركز الدولة (الوزارات) الاشراف على أعمال جميع الهيئات الادارية الاخرى في جميع المملكة اشرافاً تاماً لا يدع لها مجالا لحرية التصرف في العمل ، ومن مزايا هذا النظام المركزي توحيد السلطة الادارية في البلاد ، وتعزيز سلطان الحكومة بسيطرتها المباشرة على جميع مرافق الدولة ، وتخفيف الأعباء المالية عن الافراد بتوزيع نفقات المشروعات العامة على جميع سكان الدولة ، فلا يصيب الفرد منها ما يصيبها فيما لو تحمل هذه النفقات سكان اقليم واحد دون غيره من أقاليم الدولة ، على

انه لا يمكن أن يكون النظام المركزي في الادارة معناه ان التصرف في كل صغيرة وكبيرة في يد الوزارات الموجودة في العاصمة، وان رؤساء الوحدات الادارية من متصرفين وقائم مقامين ليس لهم أية سلطة في الامور. ان هذا النوع من الادارة غير ممكن اذ من المستحيل أن تمتد يد الوزير من سمت وزارته الى كل صغيرة وكبيرة من شؤون الوزارة في اجزاء البلاد المختلفة.

ان الادارة اليوم قد أصبحت بحكم الضرورة مجموعة ادارات منظمة الواحدة منها فوق الاخرى، يتولى كل منها جزءاً كبيراً أو صغيراً من السلطات الخاصة، تباشر تحت اشراف الادارة التي تعلوها حتى ينتهي الأمر الى الوزارات القائمة في العاصمة، وهذا الشكل من الادارة المركزية يسهل كثيراً من التعقيدات العملية، ويوفر الكثير من الوقت والجهد والمراسلات، ويخلق روحاً محلية محمودة في رجال الادارة المنبثين في مختلف أرجاء المملكة، هذا فضلا عن ان الادارة اذا بوشرت عن قرب كانت أفضل منها بكثير مما لو بوشرت عن بعد، ثم انه يمهد للامركزية الادارية بنقل السلطات الموزعة على الموظفين الاداريين الى الهيئات المحلية المنتخبة من مثل المجالس البلدية والمجالس الادارية مما هو من صميم النظام اللامركزي.

أما النظام اللامركزي الادارى فهو أن تستقل كل وحدة ادارية في الدولة بادارة الوحدة التي تكون فيها، وتتولى أعمال المرافق العامة هيئات محلية، ولها ماليتها الخاصة ومشروعاتها ومصالحها، ولا تتصل هذه الحكومة المحلية بالهيئة الادارية العليا المركزية في الدولة الا في الشؤون

العامة كالدفاع عن السلامة الخارجية مثلا، هذا اذا كانت اللامركزية الادارية متطرفة ، واما اذا كانت معتدلة فانها تمتاز بان تمنح الوحدات الادارية فى الدولة شيئاً من الاستقلال الذاتي فى ادارة بعض مرافق الدولة التي يقتصر نفعها على سكان تلك الوحدة ، وهذا النظام اللامركزي المعتدل ثمرة من ثمرات المبادىء الديمقراطية فى حكم الشعوب ، ومن مزاياه تفرغ الدولة للمسائل الكبيرة تاركة غيرها للوحدة الادارية الاقليمية تنهض بها وقد تكون أعرف منها بوجوه استغلالها ، ومزية اخرى ، وهي تنمية روح التربية السياسية في الأفراد والهيئات المحلية باثارة اهتمامهم بشؤونهم الاقليمية وفسح المجال لاشتراكهم فى الادارة .

ان هذه المزايا تنقلب عيوباً اذا كانت اللامركزية متطرفة تتمتع الادارة الاقليمية بحرية مطلقة ، وتكاد تكون صلتها بالهيئة الادارية العليا فى حكم المعدومة ، فيضمحل بمرور الزمن التجانس والتوحيد بين الوحدات فتتفكك وتتغلب المصالح الخاصة على مصلحة الدولة العامة ، لذلك واجتناباً لهذه النتائج الوخيمة تحتفظ السلطة المركزية العليا بوصاية ادارية على الوحدات اللامركزية في الأعمال ذات الأثر والخطر فى حياة الدولة ، فلا تتصرف فيها الا باذن منها ، وهناك مرافق عامة فى الدولة لا يؤخذ فيها باللامركزية الادارية بحال من الأحوال مثل الدفاع عن سلامة الدولة فلا يجوز أن يكون لكل اقليم جيش خاص به لكيلا يجر هذا الى النظام الاقطاعي وتقطيع أوصال سيادة الدولة .

اذا عرضنا النظم الادارية في مختلف الدول امامنا نجد فى كثير منها

نظاماً ادارياً مزيجاً من المركزية واللامركزية قد أخذ بقسط من كل منهما، ودولتنا العراقية واحدة من هذه الدول ، يغلب على الادارة العامة فيها النظام المركزي ، وقد نص الدستور العراقي في مادته الـ (٦٥) على ان مجلس الوزراء هو الذي يقوم بشؤون ادارة الدولة ، وجاء في المادة الـ (٦٧) ان : الوزير يتصرف في جميع الامور المتعلقة بوزارته وما يتبعها من الدوائر وذلك بموجب الاصول التي يعينها القانون . وجاء في المادة الـ (١٠٩) منه: تعين المناطق الادارية ، وأنواعها ، وكيفية تأسيسها ، واختصاص موظفيها والقابهم في العراق بقانون خاص . والقانون الخاص الذي يشير اليه الدستور هو قانون ادارة الألوية وقد أخذ فيه بالنظام المركزي، تعين السلطة المركزية رؤساء الوحدات الادارية وتقصيهم وتشرف على كل صغيرة وكبيرة من أعمالهم ، والادارة العامة منتظمة في سلم اداري يربط الوحدات جميعها بالسلطة المركزية كما يربط أقسام كل وحدة ادارية بمركز الوحدة (اللواء).

لقد أحسنت الدولة العراقية صنعاً باخذها بالنظام المركزي في الادارة وهي في مستهل حياتها وبها حاجة الى تعزيز جانب السلطة المركزية، وليس هناك بعد ما يمنع من أن يدخل على هذا النظام تعديل كلما تقدم العراق في نهضته ، على أن الادارة العراقية الحاضرة لا تخلو من اللامركزية ، وما اشتراك المجالس الادارية في الالوية والاقضية في كثير من الاعمال الادارية الخاصة بها ، وما استقلال البلديات بواجباتها إلا مظهر من مظاهر اللامركزية في الدولة العراقية التي لن تتأخر عن التوسع في لامركزيتها الادارية مع تقدم البلاد على الأيام .

٣ — وزارة الداخلية ، ومهمتها الادارية :

سبق القول : بأن العراق مقسم الى اقسام ادارية يسمى كل قسم لواء فيه حكومة محلية هي الصورة المصغرة من الحكومة المركزية، ولما كان رئيس اللواء ومدير شؤونه والمهيمن على ادارته هو المتصرف ، وكان جميع المرافق المحلية والخاصة الموزعة في فروع جميع الوزارات فى الالوية فى ولايته ، وهو فى الحق النائب عن كل وزارة والممثل الاداري لها، والمنفذ لجميع القوانين المرعية في العراق في لوائه، ولما كان مرجع المتصرف الاول وزارة الداخلية وهو من موظفيها الاداريين كانت وزارة الداخلية اعظم الوزارات شأناً ، لذلك فكثيراً ما يتولاها رئيس الوزارة بالذات ليجمع بينها و بين رئاسة الوزارة ، وليكون قابضاً على زمام الادارة في القطر كله وعاملا ومشرفا بنفسه على سيادة الأمن العام في البلاد ، ومراقبة شؤون العشائر ، وادارة اعمال الانتخابات العامة ، وتوجيه البلديات العراقية الى النهوض بواجباتها ذات الخطر الكبير فى عمران المدن العراقية وصلاحها للاقامة في عصر الحضارة والمدنية . وهذه الشؤون هى مهمة هذه الوزارة ، وهي موزعة على مركز الوزارة ، والوحدات الادارية وهي متصرفيات الالوية، وقد عين نظام وزارة الداخلية تشكيلات هذه الوزارة وتوزيع اعمالها على الدوائر والمديريات العامة والشعب على الوجه الذي هذا خلاصته :

(أ) الوزير : وهو الرئيس الأعلى المسؤول عن اعمال الوزارة ، وحسن قيام الموظفين فيها بواجباتهم خاضعين لجميع الأوامر والتعليمات والمقررات الصادرة بأمره ، والمنفذة باشرافه ومراقبته .

(ب) المستشار : وعمله ابداء الرأي في المسائل التي يستشيره فيها الوزير وله ان يقترح ما يراه صالحاً لسير شؤون الوزارة ، وان يستوضح المديرين ورؤساء الدوائر التابعين للوزارة ، و يطلع على كل ما له صلة بابداء الرأي ، ولهذا المستشار معاون عند الحاجة .

(ج) هيئة التفتيش الاداري : وفيها عدد من المفتشين الاداريين التابعين للوزير مباشرة، يقومون بالتفتيش الأداري في الالوية المختلفة بامره وفق القانون الخاص بالتفتيش ، ويرفعون اليه والى الوزارات المختصة التي تتبعها الدائرة التي قاموا بتفتيشها تقاريرهم والمحاكم والدوائر العسكرية مستثناة من هذا التفتيش ، ومثلها الدوائر التي لها مفتشون خصوصيون بقانون .

(د) مديرية الداخلية العامة : وعلى رأسها مدير عام يعاون الوزير في الادارة عامة ، ويوقع بالنيابة عنه المراسلات . او يفوض معاونيه ومديري البلديات والحقوق على التوقيع ، وله معاونان يساعدانه في اعمال يعهد بها اليهما ، واهمها النيابة عن الوزير في مراسلة الوزارات الأخرى ودوائرها ، وفي الأتصال بالمتصرفين في شؤون ادارة الألوية ، و بالمديريات والدوائر المرتبطة بالوزارة ، وفي الأشراف على اعمال مديريات العشائر والبلديات والحقوق وفي مراقبة وتنظيم اعمال الشعب والدوائر المرتبطة بالمديرية العامة ، وضمان قيام موظفيها بواجباتهم ، وملاحظة امورهم الانضباطية .

و يتبع المديرية العامة هذه عدة مديريات ودوائر وشعب ، وهي :

(١) مديرية البلديات : ولها مدير يعاون مدير الداخلية العام في شؤون البلديات العراقية وفق قانون ادارة البلديات لسنة ١٩٣١ وتعديلاته ، وقانون

رسوم البلديات والقوانين الأخرى المرعية، ولهذه المديرية شعب منها : الشعبة الفنية ، وشعبة الأدارة والامور البلدية ، وشعبة المحاسبة ، وشعبة الأطفاء .

(٢) مديرية الحقوق : ومن اعمالها الافتاء القانوني ، وتحضير مشروعات القوانين والانظمة وغيرها ، والاشراف على شؤون الجنسية ، والرقابة على تنفيذ قانون الجمعيات .

وفي وزارة الداخلية كما في غيرها شعب : المحاسبة ، والامور الذاتية والادارة والرسائل ، والاوراق ، وفيها شعبة الحدود .

(ه) مديرية العشائر العامة : ومديرها العام يعاون وزير الداخلية في أدارة أمور العشائر ، ودعاويهم المدنية والجزائية ، وفي مسائل الاراضي والاسكان ، وفي العناية بعيش العشائر وصحتها وتهذيبها ، وفي احصاء نفوسها ومواشيها واسلحتها ، وما الى ذلك ، ويوقع بالنيابة عن الوزير و بأذن منه على كل المكاتبات الخاصة بشؤون العشائر ، و يساعده في العمل معاون وعدد من الموظفين يسأل عن مراقبة اعمالهم وتنظيمها ، وترتبط بهذه المديرية شعبتان : شعبة الأسكان والاراضي ، وشعبة دعاوى العشائر . وفيها مجلس تمييز عشائري رئيسه مدير العشائر العام نائباً عن الوزير ، وعضواه الدائمان مدير الحقوق ، ومعاون مدير العشائر العام ، وعضواه الاضافيان مميزا شعبتي الأسكان والأراضي ودعاوى العشائر .

(و) مديرية الشرطة العامة ومديرها العام رئيس قوات الشرطة في العراق ، ومرجع مديريات الشرطة في الالوية ، وعمله وعمل قوات الشرطة جميعاً السهر على الأمن والنظام وتنفيذ احكام القوانين والانظمة والاوامر

التي يصدرها الوزير ، وعليه رفع الاقتراحات التي يراها ضرورية لاصلاح شؤون الشرطة وتنمية كفايتها وقدرتها على حفظ الأمن الوزارة ، وله ان يحمل وزير الداخلية على اصدار اوامره الى المتصرفين او الدوائر الاخرى فيما له صلة بامور دائرته .

(ز) مديرية الدعاية العامة : ومديرها العام مرتبط بالوزارة ، ومن اكبر واجباته رقابة تطبيق قانون المطبوعات ، ومنح اجازات لنشر الصحف والمجلات ، ومراجعة المطبوعات والاخبار الخارجية ، ومنع انتشار ما يضر بالمصلحة العامة من هذه المطبوعات والمطبوعات الداخلية .

وتطبع هذه المديرية جريدة الوقائع الرسمية ، وتنظم شؤون الاذاعة والصحافة العراقية ، وتدير شؤون الدعاية للعراق من سياسية واقتصادية وصحية وادبية واجتماعية ، وبوجه الدعاية توجيهاً نافعاً للبلاد .

(ح) مديرية المنتوجات العامة : ومديرها العام يقوم بواجباته وفقاً لاحكام القوانين والانظمة المرعية والبيانات والتعليمات التي يصدرها الوزير ، و يعاونه موظفون بقدر ما تمس اليه الحاجة .

بهذه التشكيلات المركزية المتصلة شديد الاتصال بادارات الوحدات الادارية فى الالوية العراقية ، و بتسلسل السلم الاداري الذي يبدأ بمديريات النواحي و ينتهي بوزير الداخلية تنهض هذه الوزارة بمهمتها الادارية الكبيرة بدقة وانتظام ، وتقبض بيدها القوية النشيطة على الأمن والنظام فى البلاد ، ولن تشكو هذه الوزارة الا حاجة بها للموظفين الاداريين الاكفاء وهم قلة في البلاد ، والا المتاعب التي يسببها لها روح الخروج على النظام

التي لم يقض عليها القضاء التام في الحواضر والبوادي للجهل السائد والتقاليد العشائرية البالية التي لا تزال تقف في وجه سلطان القوانين في بعض البيئات المتأخرة في العراق ، فتضطر هذه الوزارة على بذل في المال والرجال لاستتباب الأمن والسكينة والهدوء ، وعلى اخضاع الخارجين على قوانين البلاد ، والعابثين بأمنها العام ، وفي مرجونا أن تسهل مهمتها الادارية على التدريج بتقدم التعليم والتربية ومكافحة الامية والجهل وبرفع مستوى المعيشة ، وبزيادة كفايات الموظفين الاداريين وسمو أخلاق فيهم ، وبما الى ذلك من التحسن المنتظر .

٤ — وزارة العدلية ، والنظام القضائي في العراق :

عمل وزارة العدل بوجه عام ضمان العدل بين الناس في البلاد ، وصون حقوقهم ، وهي المسؤولة عن القضاء والتشريع والقائمة بانشاء المحاكم واختيار القضاة والحكام والموظفين لها ، وبمنح سلطات قضائية للموظفين الاداريين عند الحاجة ، واليها يرجع في شرعية نصوص القوانين ، وفي تفسير الغامض من أحكامها .

وقد عين نظام وزارة العدلية الأخير المرقم ٣١ لسنة ١٩٤٥ وتعديله وذيله تشكيلات هذه الوزارة والأعمال التي توزع على الدوائر والمديريات فيها واليك خلاصة ما جاء فيه :

المديريات والدوائر في وزارة العدلية هي :

أولا — ديوان التدوين القانوني : يقوم بواجباته المعينة له في قانون ديوان التدوين ، و يشرف على اصدار مجموعة القوانين والأنظمة السنوية ،

تتبعه ملاحظية التدوين ـ وهي تتعهد أعمال التقنين ، وشؤون الاستشارة ، كما تتعهد طبع القوانين والأنظمة ، وتشرف على شعب ترتبط بهـا وهي : شعبة ترجمة الوثائق والاوراق ، وشعبة المكتبة العامة ، وشعبة سكرتارية مجلس الانضباط العام .

ثانياً — مديرية العدلية العامة : وعلى رأسها مدير عام يعاون الوزير في الشؤون الداخلية والادارية للوزارة وفروعها وفي كل ما يعهد اليه الوزير ، وله معاون يساعده فى أعماله الكثيرة التي منها الاتصال بالوزارات وفروعها للامور التي يعينها الوزير ، و بالحكام فى الشؤون الادارية ، و بالدوائر التابعة للوزارة ، والرقابة على الأعمال فى شعب ديوان الوزارة ، ومكاشفة الوزير بآرائه في اصلاح الشؤون الأدارية أو القضائية ، والاشراف على الامور المالية الخاصة بالوزارة ، والتصديق على الصرف . تتبع هذه المديرية شعب هي : شعبة مميزية لجنة الحكام والقضاة القائمة بالواجبات المعينة لها بقانون الخدمة القضائية ، وشعبة المحاسبة ، وشعبة الأمور الذاتية ، وشعبة الأوراق ، وشعبة التحرير والرسائل ، ثم شعبة الاحصاء .

ثالثاً — مديرية الطابو العامة : وهي تقوم بكل ما له صلة بالملكية و بالتصرف بالأراضي والاموال غير المنقولة من تسجيل و بيع وشراء ورهن وانتقال وغير ذلك وفق أحكام القوانين والأنظمة الخاصة بهذه الشؤون ، ولهذه المديرية فروع في كل لواء (مديرية طابو اللواء) وفي كل قضاء (مأمورية طابو القضاء او الناحية) ومن دوائرها المركزية : شعبة التدقيق ، وشعبة التفتيش ، وشعبة الذاتية ، وشعبة المحاسبة وشعبة الهندسة .

رابعاً — مديرية التسوية العامة : تشرف على اعمال التسوية الموزعة على اللجان من تثبيت نوع الاراضي وملكيتها ، ثم تصفيتها وتسجيلها بعد البت في دعاوي المتخاصمين عليها أن وجدت ، واعمال هذه المديرية موزعة على هذه الشعب : شعبة التسوية ، وشعبة التسجيل ، وشعبة المحاسبة ، وشعبة الامور الذاتية .

خامساً — التفتيش العدلي : وله مفتش او اكثر مرتبط بالوزير او بمن يفوضه الوزير يتلقى أوامره العامة والخاصة بواجباته ، وفي امرته ملاحظ يدير شؤون الكتابة ، و يسأل عن اوراق هذه الدائرة وسجلاتها .

سادساً — دائرة الادعاء العام : قوامها مدير عام ونواب له في بغداد والبصرة والموصل والالوية الاخرى ، ومن واجباتها أن ترفع الى الوزير في كل ثلاثة اشهر تقريراً عن عدد الموقوفين بحكم قانون استرداد المجرمين ، ومدة توقيفهم ، والأسباب التي دعت الى استمرار التوقيف ، وأن ترفع اليه في كل سنة تقريراً فيه بيان عدد القضايا المقدمة للمحاكم وفيه معلومات عامة عن سير دوائر التحقيق .

أن وزير العدل هو الرئيس الأعلى للوزارة وهو المسؤول عن اعمالها ، وعن حسن قيام موظفيها بواجباتهم التي هي طوع أوامره ، وعليه تعرض كل القضايا الخاصة بسيادة الوزارة القضائية والمالية ، وكل القرارات التي يصدرها ديوان التدوين القانوني ، والاستشارات التي ينتظر رأيه فيها وموافقته عليها قبل العمل بها ، وممن يتصل بالوزير مباشرة المستشار وملاحظ المكتب الخاص . وقد أنشئت أخيراً في هذه الوزارة لجنة تدعى (لجنة نشر مقررات

المحاكم) مؤلفة من مدونين قانونيين ، ومن أساتذة كلية الحقوق، ومن محامين أو موظفين ممارسين للشؤون القانونية ممن يختارهم الوزير وعمل هذه اللجنة درس مقررات محاكم التمييز والاستئناف والبداءة، والمحاكم الشرعية ومجالس التمييز الشرعي ، ثم تختار منها ما يكون مقرراً لمبادىء قانونية جديدة ، وما في نشره خدمة لفقه القانون تنشرها في مجموعة تصدر ثلاث مرات في السنة باسم (المجموعة الرسمية لمقررات المحاكم) تطبع على نفقة الحكومة في مطبعتها وتوزع بالمجان على المحاكم وعلى من ترى الوزارة فائدة في ارسالها اليه من الموظفين ، وتباع للاهلين ببدل مشاركة تقدره اللجنة .

هذه هي تشكيلات وزارة العدلية التي هي من السلطة التنفيذية كغيرها من الوزارات مهمتها الادارة والتنظيم لا ممارسة السلطة القضائية وان كانت هي التي تختار رجال هذه السلطة وتنشىء المحاكم وتنظيم شؤونها الادارية .

ان مهمة القضاء اقامة العدل بين الناس (والعدل اساس الملك) بتطبيق القوانين التي تضعها السلطة التشريعية و يقرها الملك ، والسلطة القضائية على هذا شبيهة بالسلطة التنفيذية ، و يعدها بعض العلماء جزءاً من هذه السلطة تابعاً لوزارة العدل وهي من السلطة التنفيذية ، ثم ان رجال القضاء يحكمون باسم الملك وهو صاحب سلطة التنفيذ ، وله حق العفو ، وعلماء آخرون اشهرهم العالم الفرنسي «مونتسكيو» يعدون السلطة القضائية منفصلة عن السلطتين الآخريين ومتميزة بكيان مستقل خاص ، ولا يطعن في استقلالها كون حق العفو لصاحب السلطة التنفيذية (الملك) لأنه

لا يعني ذلك نقض الحكم ، كما لا ينقص من هذا الاستقلال كون السلطة التنفيذية تعين رجال القضاء ، لأنها لا تملك حق عزلهم كما تملك حق عزل الموظفين ، وفوق ذلك لا يتقيد القضاة باوامر الرؤساء وانما هم يتقيدون بالقانون وحده ، وهم يحكمون باسم الملك ولكن الملك لا يمارس هذا الحق بنفسه ، ولا يجوز لوزير العدلية وهو رئيس السلطة القضائية ان يحكم هو او يفصل في دعوى أو يكون رئيساً لأية محكمة قضائية لأنه عضو من أعضاء الوزارة يمثل السلطة التنفيذية .

وخلاصة القول : أن السلطة القضائية منوطة بالقضاة لا تشاركهم السلطتان التشريعية والتنفيذية في تطبيق نصوص القوانين على الخصومات والقضايا التي ترفع اليها ، ولكي يكون القضاء عادلا نزيهاً وجب أن يختار الحكام من أفاضل رجال القانون الذين يجمعون بين العلم الغزير والخلق المتين والاستقامة والعفة وشرف النفس والترفع عن الاسفاف والتسامي الى المثل العليا والتحرر من الأهواء ، وبذلك يسود العدل والأمن ويكبح جماح الشرور والاثام على قدر الأمكان .

هذا القضاء العادل النزيه يتطلب أن يكون مستقلا لا سلطان عليه ، والدولة العراقية وأن أخذت بمبدأ تعيين القضاة الذي تسير عليه كثير من الامم المتمدينة فأن الدستور العراقي جعل تعيينهم من حقوق الملك ، يصدر به أمره السامي بناء على اقتراح الوزير المسؤول المبني على قرار لجنة من الحكام أنفسهم خاصة بانتداب رجال القضاء . والحكام بعد ذلك في النظام القضائي العراقي محوطون بسور من حماية القانون فوق سور المناعة

الخلقية التي أنعم الله بها عليهم يقيهم شر التدخل في حريتهم بمثابتهم قضاة .

أن الخصومات والقضايا التي يفصل فيها القضاة الذين منهم تتكون المحاكم ليست كلها من نوع واحد ولا من درجة واحدة . أن القضايا التي يدعى فيها بحقوق مالية بالدعاوي التي يتنازع فيها على دين أو عقار أو اجارة أو نحو ذلك غير القضايا التي يكون موضوعها القتل ، أو السرقة أو الضرب أو الشتم أو غير ذلك من الجرائم ، فالاولى قضايا مدنية ، والثانية قضايا اجرامية ، وهناك نوع ثالث من الخصومات وهو الذي يكون موضوعه حق الشخص على الشخص لما بينهما من صلة الرحم والقرابة كحق الام فى أن ينفق عليها ولدها ، وكحق الزوج في طاعة زوجته له ، وكقضايا الزواج والطلاق ، وتدبير أموال الصغار القاصرين ، وأموال المجانين والمعتوهين والسفهاء المبذرين والغائبين الذين لا يعرف مقامهم ، ونحو ذلك من القضايا التي تعرف بقضايا الأحوال الشخصية . هذا ، ومن جهة أخرى ليست كل القضايا التي ترفع فى كل نوع من هذه الانواع في قيمة واحدة ولا درجة واحدة فالقضية التي تقام فى المطالبة بدين لا يزيد على خمسة دنانير أو بداية لا تساوى عشرة دنانير أو فى عقار لا يتجاوز ثمنه العشرين ديناراً مثلا هي من غير شك أقل أهمية من القضية التي ترفع بطلب مئات أو ألوف من الدنانير أو ما يساوي ثمنه المئات والالوف ، كما أن جريمة السب أو الضرب البسيط أقل شأناً من جريمة القتل أو السرقة مثلا ، وقد قسم قانون العقوبات الجرائم انواعاً ثلاثة : (١) الجنايات وهي اشد الجرائم خطراً على

الأفراد والمجتمع ، وعقوبتها الأعدام أو الأشغال الشاقة وما دون ذلك
(٢) الجنح وعقوبتها الحبس مدة لا تتجاوز الخمس سنوات أو الغرامة
(٣) المخالفات وعقوبتها الحبس البسيط لمدة لاتتجاوز السنة أشهر أو الغرامة
بمبلغ لا يزيد على دنانير معدودة .

لهذا وذاك تعددت أنواع المحاكم كما تعددت درجات كل منها ، فالمحاكم التي تفصل فى جميع الخصومات المدنية والقضايا الجنائية تدعى المحاكم المدنية والمحاكم التي تختص بالفصل فى قضايا الأحوال الشخصية هى المحاكم الدينية .

والمحاكم المدنية اذا كانت مختصة بالفصل في القضايا الاجتماعية والملكية من مثل الديون واجارات ومنازعات الأراضي وقضايا التجارة سميت بالمحاكم الحقوقية ، ومن أهم هذه المحاكم المحاكم الخاصة بالفصل فى القضايا الحقوقية البسيطة المستعجلة وهى محاكم الصلح ، والمحاكم المدنية التي تحكم فى القضايا الاجرامية كالقتل والنهب والتزوير وشهادة الزور يطلق عليها اسم المحاكم الجزائية ويلحق بهذه المحاكم حكام التحقيق ورجال التحقيق الجنائي .

أما المحاكم الدينية فان كانت خاصة بالفصل في قضايا المسلمين الدينية فهي المحاكم الشرعية ، وان كانت خاصة بالطوائف غير المسلمة فهي المحاكم أو المجالس الروحانية والطائفية ومحاكم المواد الشخصية .

ان المحاكم بوجه عام من حيث الدرجات تنقسم الى المحاكم الابتدائية والمحاكم الاستئنافية ، والاولى تختص بالفصل فى القضايا الحقوقية في البدء وحكمها يكون باتاً فى بعض القضايا البسيطة من حقوقية وجزائية ، واذا كانت الدعاوي لا تزيد قيمتها عن ٢٢٥ ديناراً فان المحكمة الابتدائية

التي تنظر فيها تكون من حاكم واحد يسمى الحاكم المنفرد وله في الالوية التي ليس فيها محكمة بدائية سلطة غير محدودة ، والثانية ـ المحاكم الاستئنافية ـ المتكونة من رئيس وعضوين من الحكام تعيد النظر في القضايا التي فصلت فيها المحاكم البدائية حرصاً على الحقوق من الضياع وقطعياً لكل شك في عدالة القضية ، وهذه المحاكم الاستئنافية تكون في مراكز الألوية فقط . والجرائم الكبير تختص فى الفصل فيها المحاكم الكبرى ، وما دونها من الجرائم تفصل فيها محاكم الجزاء .

وفوق كل هذه المحاكم محكمة مركزها العاصمة تعرف بمحكمة التمييز وهى مختصة باصلاح الأخطاء والعيوب القانونية التي قد تقع فى الأحكام ولها أن تنقض الحكم وتعيد القضية ثانية الى المحكمة التي فصلت بها لتنظرها من جديد ، أما اذا لم ترفى الحكم ما يدعو الى نقضه فتؤيده ويصبح حكماً نهائياً لا رجعة اليه ،

ومن توابع المحاكم دوائر الاجراء وهى مختصة بتنفيذ احكام وحجز أموال المدينين وبيعها وتقسيط الدين والأمر بحبس المتهربين من سداد الدين ، ورئيس دائرة الاجراء هو رئيس المحاكم وينوب عنه حاكم يدعى نائب رئيس الاجراء ، ولدوائر الاجراء أن تتصل بالشرطة وأن تستعين بقواتها لتطبيق قراراتها .

ومن توابع المحاكم المدنية الادعاء العام وقد سبق ذكره ، ومهمته جميع القضايا الجزائية الضارة بالأمن وبالنظام الاجتماعي أو بكيان الدولة ، ترفعها الى المحاكم بعد جمع الادلة والبيانات وتبذل الجهد فى اثبات وجهة نظرها .

ان الادعاء العام ضرورة لازمة فى القضايا الاجرامية لأن هذه القضايا ليست حقوقاً خاصة بالافراد كالقضايا الحقوقية التي تسقط بتنازل المتخاصمين بل هي من الحق العام آثار سيئة فى حياة الجماعة فى الأمن العام ، ولا بد من عقاب زاجر رادع للجناة باعث على الهدوء والطمأنينة في نفوس الناس، فالادعاء العام يطالب بفرض العقوبات على هؤلاء المجرمين ولو لم يكن هناك مدع خاص شخصي .

٥ — وزارة الشؤون الاجتماعية ، مهمتها ومستقبلها :

أحدثت وزارة الشؤون الاجتماعية في سنة ١٩٣٩ بمرسوم رقمه (٥٩) جاء فى مادته الثانية : « تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بالامور الآتية :

(١) الصحة وحماية النسل .

(٢) النفوس .

(٣) السجون والملاجىء .

(٤) العمال والفلاحين .

(٥) تنظيم القرى والقصبات .

(٦) مراقبة النوادي والجمعيات الخيرية والتعاونية والملاهي والتسول.

ولقد كانت هذه الامور من اختصاص وزارة الداخلية انتقلت الى هذه الوزارة الجديدة لتتفرغ لها ، وفى ذلك عناية شديدة بها بعد ان أصبحت فى العصر الحاضر من الشؤون التي تعيرها الامم الناهضة أكبر قسط من اهتمامها وعنايتها وتنشىء لخدمتها وزارة خاصة قائمة برأسها .

أوجزت المادة الاولى من آخر نظام للشؤون الاجتماعية رقمه (٥٣)

لسنة ١٩٤٦ واجبات هذه الوزارة ايجازاً بليغاً وهذا نصها : « تكون واجبات وزارة الشؤون الاجتماعية العمل على رفع المستوى الصحي والاجتماعي في البلاد ، واتخاذ ما يقضي من الوسائل لتحقيق هذه الغاية ضمن نطاق القوانين والانظمة النافذة .

وقد عين هذا النظام تشكيلات الوزارة وتوزيع الأعمال على الدوائر والمديريات العامة والشعب على الوجه التالي لهذا :

اولا — ديوان الوزارة و يتكون من :

(أ) مديرية الشؤون الاجتماعية العامة : على رأسها مدير عام يعاون الوزير في ادارة شؤون ديوان الوزارة ، ويوقع بالنيابة عنه المراسلات ، و يتصل بالوزارات وفروعها في الشؤون التي يعينها له الوزير و بالدوائر الملحقة بهذه الوزارة ، و ينظم ويراقب الاعمال في شعب ديوان الوزارة ، ويرفع المقترحات الى الوزير ، ويراقب الامور المالية الخاصة بالوزارة ، و يصدق على اوامر الصرف ، وفي ديوان الوزارة هذه الشعب : الشؤون الصحية ، والشؤون الاجتماعية ، والادارة والترجمة ، والحقوق ، والحسابات ، والمكتب الخاص وشعبة الادارة ، والترجمة تتألف من فروع هي الامور الذاتية ، والاوراق ، والرسائل ، والترجمة والاحصاء ، والادارة . ويرتبط بشعبة الحسابات فرعا المحاسبة والتدقيق والملاك .

(ب) مديرية العمل والضمان الاجتماعي العامة : وهي مثل سابقتها يرأسها مدير عام يعاون الوزير في ادارة شؤون المديرية ويوقع بالنيابة عنه المراسلات و يسأل عن جميع اعمال المديرية ، وترتبط بها المديريات

والشعب الآتية : مديرية العمل ، ومديرية الضمان الاجتماعي ، وشعبتا الفلاحين ، ودور العمال ودور الفلاحين .

ثانياً — المفتشية العامة : قوامها مفتش عام يرتبط بالوزير مباشرة ، ويساعده نفر من المفتشين من الأطباء والاختصاصيين ، وهو ينظم مناهج التفتيش ويعين مواعيده ، ويدرس تقارير المفتشين ، فيقدم آراءه ومقترحاته وتقاريره الى الوزير مباشرة .

ثالثاً — المديريات العامة التابعة للوزارة وهي :

(أ) مديرية الصحة العامة : عملها رعاية الشؤون الصحية العلاجية والوقائية وما يلزم لرفع المستوى الصحي في البلاد ، والاشراف على المؤسسات الصحية الأهلية ، وعلى سير الحركة الطبية ، ومراقبة شؤون الصيدلة . وتتألف هذه المديرية من :

مديرية الشعبة الصحية ، ومديرية الدعاية والارشاد الصحي ، ومديرية الاحصاء ، ومديرية المدخر الطبي ، ومميزية التغذية ، وترتبط بها هذه الدوائر :

رئاسات صحة الالوية ، ومديرية صحة العاصمة ، ومستشفى الكرخ ، ومعاهد الباثولوجي ، والبكتريولوجي ، وباستور ، واللقاح ، والطب العدلي ، والمختبر الكيمياوي ، ومعهد تحري الامراض المتوطنة ، ومعهد الاشعة والمؤسسات والمعاهد الصحية الاخرى القائمة والتي ستنشأ لدى الحاجة .

(ب) مديرية النفوس العامة : مهمتها تنظيم تسجيل النفوس والاحصاءات الحيوية ، وهي تتألف من ديوان المديرية العامة ، ومديريات

المناطق وملاحظيات النفوس .

(ج) مديرية السجون العامة : ومن واجباتها تنظيم السجون وترقيتها وادارة اعمالها ، وهي مؤلفة من ديوان المديرية العامة ، ومديريات السجون فى الالوية ، ومأموريات السجون ، والمحيمات والمواقف والمعتقلات والمدارس الاصلاحية .

(د) عمادة الكلية الطبية : ترتبط بها مدارس الطب ، والصيدلة ، والموظفين الصحيين ، والتمريض ، والقبالة ، والمستشفى التعليمي ، ومستشفى الحميات ، ومستشفى الاطفال .

* * *

أكبر الظن أن وزارة الشؤون الاجتماعية سيكون لها فى مستقبل غير بعيد مقام كبير بين الوزارات ، وذلك لأن مهمتها قد اصبحت في العصر الحاضر من اعمال الحكومة الأساسية ، وقد ايقنت الامم والحكومات الرشيدة ان تقدمها ورقيها وقوتها رهن بتحسن الأحوال الصحية والاجتماعية في بلادها ، وبعد أن كانت هذه الاحوال واجبات انسانية ، وأعمالا دينية أو خيرية في الماضي صارت اليوم أول الواجبات الوطنية وأهم أعمال الدول الرسمية .

قال الدكتور حافظ عفيفي ، وهو يتكلم عن الصحة العامة فى مصر فى كتابه على هامش السياسة : « عمل الحكومة الأساسي في تحسين الصحة العامة هو تمكين الناس جميعاً من الحصول على ماء صالح للشرب ، وغذاء صالح للاكل ، ومنزل صالح للسكن ، في بلد صالح للاقامة » . ولن تستطيع الحكومة أن

تنهض بهذا العمل العظيم وتنجح فيه اذا لم تسبق لها جهود في التنظيم الاجتماعي بمعناه الواسع العميق، وفي تهذيب حياة الشعب العقلية والخلقية، ومن المستحيل اليوم أن تصفو الحياة لشعب جاهل ومريض، شعب هزيل في عقله وجسمه وخلقه .

ان مهمة وزارة الشؤون الاجتماعية مهمة بعيدة الأثر في تقدم البلاد في السياسة والاقتصاد والعلم والاجتماع وسيكون لهذه الوزارة شأن يعلو كلما تقدمت الحكومة والشعب في فهم المسائل الاجتماعية وأثرها في حياة الشعوب .

٦ — الموظفون ـ قوانين : الخدمة المدنية ، والانضباط ، والتقاعد:

لكفايات الموظفين ، ولصدقهم وأمانتهم واخلاصهم في العمل أثر كبير في صلاح الحكم واستقامة الحياة وفي رغد عيش الشعب وهناءته وفي سيادة العدل والأمن والنظام في البلاد . ان صلاح الحكومات يقاس بصلاح موظفيها الأكفاء الامناء الصادقين في العمل للمصلحة العامة كما لو كانت مصلحتهم الخاصة ، ذلك لأن تنفيذ مقررات البرلمان وسياسات الوزارة يتوقف على الالوف من الموظفين الذين يتوزعون اعمال الدولة ، فان لم يحسنوها لنقص في كفاياتهم او لفساد في اخلاقهم ساءت الاحوال في البلاد ، ومر العيش فيها ، وفقد العدل والأمن والثقة بين الناس، وانقلبت المشروعات التي يقررها البرلمان ، والخطط التي ترسمها الوزارات لخدمة الشعب وبالا ومفسدة ، وصارت الحياة فوضى . ولنظم التوظيف والاستخدام اذا كانت نظماً صالحة تأثيرها البعيد في كفايات الموظفين وفي نمائها اذ تمنع هذه النظم قبول من لم تتوافر فيه صفات عقلية أو خلقية أو

جسمية لازمة للعمل في اعمال الدولة ، وتفرض تشجيع المحسنين منهم بالترفيع والتقدير ، وتضمن لهم مستقبلهم ومستقبل ذراريهم بالتقاعد ، كما تفرض اقصاء المسيئين منهم عن الخدمة بعد ان يعيبها اصلاحهم و بعد الحرمان من التشجيع وفرض العقوبات المتدرجة ، و بذلك تصان وظائف الدولة من العناصر الفاسدة التي لا يقف فسادها عند حد .

من هذه النظم في الدولة العراقية قانون الخدمة المدنية ، وقانون انضباط موظفي الدولة ، وقانون التقاعد .

قانون الخدمة المدنية : شرع في سنة ١٩٣١ ثم عدل مرتين ، واخيراً و بعد مضي تسع سنوات الغي ليحل محله قانون جديد مهذب من النواقص التي ظهرت فيه فكان قانون الخدمة المدنية ذي الرقم ٦٤ لسنة ١٩٣٩

في هذا القانون شروط التوظيف والاستخدام في الدولة، ومن اهم هذه الشروط ان يكون من يراد للوظيفة عراقياً قد اكمل الثامنة عشرة من العمر (للعملة السادسة عشرة) سالماً من الامراض ، مرضي الخلق ، حائزاً على شهادة دراسية مقبولة ، وفي القانون تحديد للرواتب حسب الشهادات، لكل شهادة راتب معلوم ، و بيان لمراسيم التعيين، ولمدة التجربة، واحكام لترفيع الموظفين ونقلهم واعارتهم واحالتهم على التقاعد بسبب الغاء الوظيفة او بطلب منهم ، وفيه تعيين الاجازات الاعتيادية والمرضية وشروط منحها و بيان انواع المخصصات من مثل مخصصات الوكالة والمخصصات الاضافية ، والمحلية ، والسفر والنقل ، ومخصصات الايفاد وشروط منحها ، وقد ختم هذا القانون باحكام عامة عن ساعات العمل في دواوين الحكومة ،

وعن حق التداوي في المستشفيات باجور مخفضة ، وعن دعاوي الموظفين المقامة على الحكومة ، وعن شروط حجز راتب الموظف والمستخدم ، وما الى ذلك ..

ارجع الى هذا القانون تجد ان أحكامه قد ضمنت حسن انتخاب الموظفين والمستخدمين ثم حسن سيرهم في العمل وسلوكهم ، كما ضمنت حقوقهم ، واذا وجدت مع وجود هذا القانون وقانون الانضباط ان دواوين الدولة لا تخلو من عناصر غير صالحة من الموظفين فليس ذلك لنقص في القانون ، وانما هو لضعف في تطبيقه ودخل في تنفيذه ، والعبرة في القوانين بحسن التطبيق والتنفيذ .

وقانون انضباط موظفي الدولة - طبق في سنة ١٩٢٩ وقد اثبتت التجاريب بعد مرور السنوات على تجربة تطبيقه انه غير واف بالغرض ، وفي بعض نصوصه غموض ، وفي بعضها سقم يعرقل سير الامور ، كما ان فيه نصوصاً تتعارض مع عدة قوانين صدرت بعده ، مثل قانون التقاعد المدني وقانون الخدمة المدنية الآخرين ، فالغي واستعيض عنه بقانون جديد هو قانون انضباط موظفي الدولة ذي الرقم ٦٩ لسنة ١٩٣٦ .

يعين هذا القانون واجبات موظفي الدولة ، ويجعل من أهمها واجب القيام بالعمل وفق القوانين والانظمة ، وواجب امتثال الاوامر ، وكتمان الاسرار والامتناع عن استعمال نفوذ الوظيفة لتسوية المسائل الخصوصية وعن الاستقراض الكثير والمراباة والاشتغال المباشر في الاعمال الخاصة ، وواجب اجتناب ما لا يليق بشرف الوظيفة من سلوك ومن سكر وعربدة

ولعب القمار ، وارتياد لاماكن الشبهات ، وواجب الابتعاد عن السياسة ، وقد حرم هذا القانون على الموظف تعيين احد اقاربه الادنين في الوظائف التي تحت ادارته .

ثم يعين العقوبات من انضباطية ، وهي الانذار وقطع الراتب والتوبيخ ومن تأديبية ، وهي انقاص الراتب وتنزيل الدرجة والفصل ثم العزل ، و يعين الحالات التي تفرض فيها كل من هذه العقوبات ، وتبين تأليف اللجنة الانضباطية واصول المحاكم وصلاحية اللجنة والاحالة الى المحاكم ، وما يجب عمله بعد صدور حكم على الموظف المتهم من المحاكم وحق المتهم والدائرة المدعية في الاعتراض على مقررات اللجنة لدى المجلس العام ، وسلطة مجلس الوزراء في ابرام او نقض قرارات المجلس العام ، و ينتهي هذا القانون بمواد شتى في حكم راتب الموظف المسحوبة يده عن العمل بعد الادانة او البراءة وقبلهما وفي أن استماع القضية امام اللجنة او المجلس العام كاستماعها امام المحاكم الجزائية فيما يتعلق بتحليف الشهود واكراههم على الحضور ، وتطبيق الاحكام الخاصة في قانون العقوبات وسرية الجلسات ، واجراء التبليغات وفق احكام قانون اصول المحاكمات الجزائية ، وغير ذلك .

وقانون التقاعد ـ عسكري ومدني ـ وقد شرع المدني في سنة ١٩٤٠ ورقمه (٤٣) مستبدلا بالقانون السابق وتعديلاته .

وقد احتفظ في هذا القانون الجديد بالاحكام الاساسية من القانون القديم صوناً لحقوق المتقاعدين .

يعين هذا القانون المستحقين لراتب التقاعد من الموظفين المفصولين

بعد خدمة خمس عشر سنة ، او المحالين على التقاعد لسبب من الاسباب المذكورة فيه ، ومنها اكمال الموظف ثلاثين سنة في خدمة تقاعدية او بلوغه سن العجز والتقاعد ، و يعين المكافأة الذين لم يكملوا خمس عشرة سنة من الموظفين والمستخدمين على الاطلاق كما يعين حالات الحرمان من اخذ المكافأة او التقاعد دواماً او الى اجل مسمى ، ويوضح ما يستقطع من راتب الموظف وما يجب على مدير التقاعد عمله لتقدير راتب التقاعد او المكافأة بعد تدقيق الوثائق والبيانات التي ترسل اليه من الدائرة التي كان يعمل فيها الموظف كما يوضح مراسيم الاعتراض على قرار مدير التقاعد و يبين عمل مجلس التدقيق والتمييز عند الاعتراض ، ويحدد الخدمة التقاعدية وتحسب منها الخدمة في عهد الحكومة العثمانية ، والحكومة العربية في سوريا وفي الحجاز وفلسطين وشرقي الاردن وفي الفترات وفي مدة الاعارة ، و يعين الشروط لحساب هذه الخدمات خدمة تقاعدية ، ويجعل للمبتلين باصابات في أثناء الوظيفة و بسببها والمقتولين راتباً تقاعدياً خاصاً او مكافأة معلومة ، ويفصل التقاعد العائلي والمستحقين له في الحالات المختلفة ، ويحرم التنازل عن هذا الراتب لاي كان ، يمنع وضع الحجز عليه الا في ديون خاصة يعينها القانون ، الى غير ذلك من الاحكام ...

ان الحقوق التقاعدية فضلا عن انها حقوق شخصية لها فعلها في اطمئنان الموظفين الى العيش ايام الشيخوخة والعجز والتقاعد عن العمل ولهذا الاطمئنان اثره الطيب في حرص الموظفين على وظائفهم وفي اجتنابهم كل ما من شأنه أن يقصيهم عنها ويحرمهم من الحقوق التقاعدية من تهاون

في الواجب ، او ، خيانة فيه ، او رغبة عن الاجادة في العمل .

هذه القوانين الثلاثة هي اهم قوانين التوظيف والاستخدام في العراق ، ومن المفيد الرجوع اليها ودراسة احكامها بالتفصيل ، ليتضح بجلاء أنها من خير القوانين مادة ومعنى ، واذا ما طبقت بنزاهة وصدق وأمانة آتت خير الثمرات .

٧ — المشاكل الادارية :

معظم المشاكل الادارية في الحكومات نتيجة ضعف في كفاية الموظفين ، وقد يكون موظف واحد غير كفوء لا يحسن الادارة فيسيء التصرف فيها سبباً لحدوث مشكلة كبيرة او مشاكل كثيرة يأخذ بعضها برقاب بعض وتحدث اضطراباً في دولاب الدولة ، فكيف اذا كثر مثل هذا الموظف في حكومة ما ؟ ان الموظف قليل العلم والمهارة والدراية ، وقليل الدربة والتجربة ، وضيق العقل والمدارك ، وضعيف الشخصية والاخلاق لا يكون كفؤاً لاعمال الدولة بحال من الأحوال ، ومثل هذا الموظف لا يشعر بالمسؤولية ، وهي ثمرة اتساع المدارك وبعد النظر ونضج التجارب ونمو العقل والثقة بالنفس والسمو بها وقوة الايمان بالفضائل و بالمثل العليا التي يعيش بها ولها الانسان ، فلا يدفعه دافع هذا الشعور الى تقدير تبعات اعماله ، ولا يبعده عن الخيانة والغدر والشره والسفه والفجور والاثام ، فاذا كثر في دولة امثال هذا الموظف شاعت من جراء ذلك مشاكل ادارية خطيرة وادواء اجتماعية و بيلة تحيل النظام فوضى ، وتصير العدل ظلماً ، والامن خوفاً ، وسعادة الأمة شقاء ، وما تزال تتفاقم شرور هذه المفاسد

وتتألب على كيان الدولة تنخر فيها حتى تنهار ، ولذلك كانت عناية الامم الراقية باعداد الموظفين في المعاهد الدراسية وتدريبها على العمل ، وبوضع قوانين عادلة للتوظيف والترفيع والمكافآت والعقوبات شديدة - وقد اسلفنا القول فى هذه القوانين عندنا - بغية زيادة كفاءة موظفي الدولة ، وضمان حسن القيام بالاعمال ، ومنع تسلل غير الاكفاء الى الوظائف من جهة ، واقصاء المقصرين والمسيئين والفاسدين عنها من جهة اخرى .

أن أجل صفة للموظف الكفوء الامانة ، وهي تضمن حسن القيام بالواجب وعدالة الحكم بين المتخاصمين ، وتقضي على الظلم والفساد ، وليس مع الخيانة عدل ولا صدق ولا أمن ولا حقوق ولا واجب ؛ واجلى مظاهر الخيانة الرشوة ، وهي داء وبيل فتاك له خطره العظيم على الاخلاق

وفى الحياة الاجتماعية ، والموظف الخائن المرتشي بلاء عظيم على نفسه واسرته وعلى شعبه وبلاده لو ادرك غور هذه الهواية ، اذ ان سيء هذا الفعل لا يقف عند الحرام من المال الذي يؤخذ وانما هو يصيب العدل فيقتله والاخلاق فيفسدها ويشيع في البلاد ظلماً وفوضى يثير فى الناس خصومات خفية وظاهرة لا تنتهي فلا يكف المظلومون عن خصام الظالمين ان لم يكن بأيديهم فبألسنتهم او بقلوبهم ، ويبعث في النفوس شعور الكراهية للحكومة ورجالها ويظهرهم بمظهر اللصوص الادنياء ، فهي بحق داء الحكومات التي يجب أن تبرأ منها مهما كلفها الامر وعلى الشعب في كفاح هذا الداء واجب اكبر من واجب الحكومة فلولا ضعف اخلاقه العامة ما كانت الرشوة ، والشعب طرف فى هذه الجريمة الشنعاء يصلح بصلاحه الطرف الثاني

على رغمه ، واذا شاع في الناس الرضا بحقوقهم المشروعة وزجر النفس عن الطمع في حق غيرهم ، والركون الى العدل فى الفصل في شؤونهم ، والاحتقار للخارجين على هذه المبادىء الشريفة احتقاراً يضع من شأنهم ومن كرامتهم فى المجتمع قضي على هذا الداء وشفي منه الشعب .

ان الرشوة وسرقة اموال الدولة وجميع الآثام والجرائم والخطايا تنشأ عن ضيق المحيط الذي يعيش فيه الانسان ، ومن ضاق محيطه حتى لا يرى الا شخصه وذوي قرباه الأقربين كان عرضة لارتكاب الجريمة عندما تسول له نفسه أن له فى ارتكابها نفعاً ، فكثير ممن يرتشون او يسرقون يعدهم العلم الحديث مرضى العقل والدين والخلق ، ومرضهم هذا يخيل اليهم ان

السرقات تزيد فى خيرهم وخير اسرهم ، ويغيب عنهم ما يحيط بالامة من ضرر وهم منها ، ان مريض العقل والخلق يرى ان مصلحته ومصلحة حكومته تتناقض فيفضل مصلحته على مصلحتها ، ولو رجع الى عقل أصيل ورأي حصيف وخلق نبيل ودين آمر بالخير ناه عن المنكر فانه يرى مصلحته في مصلحة قومه ، وضرروه فى ضررها ، ولا سعادة لفرد في شعب شقي . ان عمل الخير لا بد أن يرتد الى فاعله او الى اولاده واحفاده ولو بعد اجيال خيراً كما صدر منه ، وكذلك عمل الشر اذا تفاقم فكان فتنة فلا يسلم من شرها ظالم او مظلوم .

ان كبار رجال الدولة ـ الوزراء اصحاب السلطان ـ هم المسؤولون في كل حكومة قبل كل احد عن المساوىء في ادارة امور الدولة ، وذلك لانهم القوامون على اعمال الموظفين فيجب أن يكونوا الاسوة الحسنة لهم فى دينهم

واخلاقهم واعمالهم وتصرفاتهم واحترامهم للقانون وتقيدهم باحكامه ، ثم يجب عليهم الا يختاروا للوظائف غير الاكفاء من ابناء الشعب وغير كملة الاخلاق دون التفات الى الوساطة أو القرابة أو الزلفى أوما نسميه اليوم المحسوبية ولا يخصون بالترفيع والمكافآت الا المستحقين من ذوي الكفايات الممتازة ولو لم يكونوا من ذوي الشفاعات .

ان الحكومة اذا لم تطبق نظم التوظيف والاستخدام بعدل ونزاهة وصدق ، واذا لم تراع في اختيار الموظفين الكفاية والاستعداد اختل ميزان العدل ، وعم الظلم وانتشر فى جميع مرافق الدولة ، اذ تصير مقاليد الامور الى من لا يحسنون القيام بها ، ولا يستطيعون الاضطلاع باعبائها ، وقد تلقوا اول درس في الخيانة والتهاون من الحكومة نفسها حين اختارتهم بغير حق بتأثير الوساطة والمحسوبية وفضلتهم على ذوي الكفايات الذين كانوا اجدر بتولي المناصب وتدبير شؤون الحكم فاذا اختلت امور الدولة لهذا السبب فالدولة هي التي فعلت هذا الاختلال ، اذ فتحت اول باب من ابواب الشر بالمحاباة والظلم والاستهتار بالقانون والعدل ، فافسدت الاخلاق وصارت سبباً لتفشي داء الكسل والتهاون والاتكال على الجاه والسلطان والنفوذ والوساطة والزلفى في الموظفين ، فانصرفت نفوسهم من اجل ذلك عن العمل المجدي المثمر والاعتماد على الكفاية والمقدرة ، وصدت عن سبيل الجد والسعي والاجتهاد ، و بذلك فسدت ادارة الحكومة وتعطلت الاعمال لأن من يتكلون على جاه او وساطة يشعرون بانهم على كسلهم مفضلون فى اخذ المناصب على غيرهم فلا يجتهدون .

ولا ينكر ان لعجز رواتب صغار الموظفين عن سداد نفقاتهم، وبخاصة اذا كانوا اصحاب عيال في الاحوال الاقتصادية العصيبة كالتي مرت في الحرب العالمية الثانية وازدادت سوءاً بعدها حتى اليوم اثراً في فشو الرشوة وسرقة اموال الدولة والتفنن فيها، والحكومة اليقظة هي التي لا يفوتها ان تعالج مشكلة العيش والتي تصون مستوى معيشة الموظفين في مثل هذه الاحوال، فلا تدفع بهم الى التردي في مهاوي الرذيلة، فتكون خسارة البلاد في الاخلاق اعظم من خسارتهم في المال المسروق. « والمرء قد يركب الصعب وهوله كاره ». على ان اولى الخلق الرصين والعقل الحصيف من الموظفين، وان كانوا فقراء يحسبهم الناس اغنياء من التعفف فانهم يفضلون المنية على الدنية، والموت جوعاً على حياة الخيانة.

هذه هي مبادىء عامة تصدق على كل حكومة وشعب، والعراق منذ قيام الحكومة الوطنية، وقد ورثت ادارة مضطربة كثيرة المشاكل من الحكومتين العثمانية ـ ذات الامد الطويل ـ والانكليزية، قد شعر بحاجته الى الموظفين الاكفاء لادارة الدولة، فاخذ يدفع بابناء البلاد الى الدرس في المعاهد العالية والى البعوث الى الخارج للدراسة على نفقتها حتى كان له اليوم طبقة كبيرة من الموظفين الاكفاء الذين شهد لهم الاجانب بكفايانهم في اعمال الدولة.

وقد اضطرت الحكومة العراقية في بادىء الامر الى استخدام عدد كبير من الاجانب ومن ابناء العمومة في الاقطار العربية، وكان اكثر الاجانب من الانكليز، وكانت رواتبهم الكبيرة عبئاً ثقيلا على الميزانية

فضلا عن ان وجودهم كان ثلماً لسيادة العراق ، ولكن عدد الاجانب الآن في تناقص مستمر يملأ مكانهم عدد كبير من العراقيين الفنيين المدربين ولا يزال العراق بحاجة الى تدريب عدد كبير من الموظفين الفنيين للاضطلاع بالوظائف الادارية والفنية في العراق .

ومع ان الادارة العراقية لا تخلو من المشاكل التي هي نتيجة تأخر الشعب وضعف كفاية الموظفين وغير ذلك ولا تخلو من عناصر غير صالحة من الموظفين فان الاجانب يشهدون ان في العراقيين استعداداً كبيراً لحسن ادارة بلادهم وحرصاً شديداً على رفع مستوى الحكم فيها ، وقد كان يؤخذ على العراق كثرة التنقلات بين الموظفين وبخاصة في ادارة الالوية فلا يعطى

الموظف الوقت الكافي لدراسة مشاكل وظيفته والوقوف على الاحوال المحلية والقيام باعماله على ضوء الدراسة والفهم لما هو منتدب لقضائه . كما ان هذه التنقلات الكثيرة تكبد خزينة الدولة مالا طائلا ، وقد عدلت الحكومة في السنوات الاخيرة عنها الا عند الضرورة .

ولا بد من ان نذكر هنا الاقبال على الوظائف الحكومية الذي يزداد يوماً بعد يوم بازدياد المثقفين ، وقد يكون الدافع الاكبر الى التهالك على وظائف الحكومة ندرة المشروعات والاعمال الاقتصادية التي تفسح المجال للمهن الحرة ، وقد يكون من اسباب هذا الاقبال سهولة العيش من مورد الوظيفة والمنزلة الاجتماعية التي يشغلها الموظف ، اذ ان سواد الشعب ينظر اليه نظرة تعظيم واكبار ، ولا يغيبن عن البال ان التربية السائدة في

مدارس المعارف العراقية ـ مع الأسف ـ توجه خريجي هذه المدارس الى وظائف الدولة ولا تشجعهم او تهيؤهم للاعمال الحرة .

على ان هذه القضية اليوم بدأت تشغل بال اولي الامر وقادة الفكر في البلاد ، و يتوقع ان تنشأ مدارس زراعية وصناعية وتجارية ومدارس للفنون التطبيقية في البلاد في مستقبل قريب .

الفصل الخامس

مستقبل العراق ومشاكله

١ — الديمقراطية في العراق ووسائل نموها .

أساس الديمقراطية المحافظة على حقوق الأفراد وترجيح مصلحتهم الى أقصى حد ممكن في كل عمل من الأعمال الاجتماعية ، ولذلك وجدت الحكومة الديمقراطية التي يشترك فيها أفراد الامة من طريق الحياة النيابية التي تتمثل فيها السيادة الشعبية وتجعل الحكومة القائمة خادمة لجميع طبقات الشعب ، ولذلك قيل فيها ! « انها حكومة الشعب من الشعب وللشعب » . فالديمقراطية اذن صورة واسعة من صور الحكم الذي يحقق للجماعات الآخذة بها خير صور الحياة الاجتماعية فى نواحيها السياسية والخلقية والاقتصادية .

سبق القول بأن العراق قد ارتضى النظام الديمقراطي وهو ملائم لفطرته وللتقاليد العربية ومتفق مع جوهر الدين الاسلامي الذي قام على اساس الحرية والمساواة والعدل الاجتماعى وتكافؤ الفرص للجميع وهناءة العيش ، فلم يكن الحكم الديمقراطي حكما غريباً او بدعة طارئة عليه ، ولقد سارت الديمراطية في العراق سيراً حسناً على الرغم من ان الاحوال السائدة فى العراق لم تكن تشجع على نموها وازدهارها واذا كانت

لم تبلغ حداً واسعاً وشاملا فان عوامل كثيرة من جهل ونقص فى التربية السياسية ، و بطؤ وسوء للتنظيم الاقتصادي وتغلب لروح التقاليد القديمة ، والنظام العشائري والاقطاعي ، وضعف المنظمات السياسية وتبلبل في الافكار والنزعات ، وفقدان الرأي العام المهذب فى البلاد قد عاقت نموها وابطأت سيرها بالسرعة المطلوبة ، على ان العراق من الوجهة السياسية خطا خطوات واسعة في ديمقراطيته وتقدم تقدماً واسعاً في التشريع الاجتماعي والاخذ بالقوانين المحققة للمساواة الاجتماعية والنظم المؤمنة لرفاهية جميع طبقات الشعب ، والعناية بالمشروعات والاعمال التي تساعد على تقدم الشعب اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً .

ان نمو الديمقراطية فى العراق رهن بنشر التربية والتعليم العام نشراً واسعاً للقضاء على الجهل السائد الذي يحول دون فهم السواد الاعظم من ابناء الشعب لما له وماعليه من حقوق وواجبات ، وبالقضاء على النظام الاقطاعى ، وبالعمل الواسع على استقرار وتوطين الجماعات التي تحيا حياة البداوة وتخضع للتقاليد البالية ، و بتنمية الثروة القومية لضمان العيش الرضي لجميع ابناء الشعب و بتوجيه الاحزاب والصحافة ووسائل الدعاية الاجتماعية المختلفة وجهة ديمقراطية صحيحة ، وتهذيب الرأي العام العراقي . كل هذا يتطلب تشجيع قادة الفكر ورجال الحكم بالروح الديمقراطية والعمل بها فى ادارة مصالح الدولة وفي تدريب الشعب على ممارسة حقوقه الدستورية وتربيته تربية سياسية واجتماعية حصيفة ،

لا خوف بعد اليوم على الحياة الديمقراطية في العراق بعد أن نمت نمواً

حسناً وان كان بطيئاً فيه ، و بعد أن انتصرت الديمقراطية انتصارها الرائع في الحرب العالمية الثانية ، فدل انتصارها على أنها خير نظام ناجح اهتدى اليه البشرية حتى اليوم ، صالح لأن تحيا الجماعات فى ظله أحسن حياة ممكنة ، وكل نظام سواه مهما بلغ من الصلاح لا يعدله في تحقيق الحرية والعدل الاجتماعيين للشعوب ، فلا يكتب له الثبات الذي كتب لهذا النظام ، وعلى هذا يمكن القول : بان ثبات الديمقراطية فى بلادنا جزء من ثباتها في العالم ، وفي مرجونا أن تبلغ من الرسوخ حداً يجني العراق منها خير ثمراتها حين تحقيق المعاني والقيم الأساسية للديمقراطية الصحيحة من مساواة اجتماعية واقتصادية تمحو الفوارق الكبيرة بين الناس في ثرواتهم وفي أحسابهم وفي خطورتهم وجاههم وسبيل الديمقراطية الى هذه المساواة الرخاء الاقتصادي العام والتقدم المادي ورفع مستوى المعيشة باستغلال ثروة البلاد الطبيعية والخدمات الاجتماعية والصحية الواسعة و بالمشروعات الاقتصادية الزراعية والصناعية و بالتأمين الاجتماعي وتنظيم الاعانات ، والقضاء على الجهل والجوع والمرض بهذا الرخاء الاقتصادي و بالتعليم العام والتربية الاجتماعية ، وعندئذ يتقيد جمهور الشعب باحسان الديمقراطية اذ يذوق طعم الهناءة والدعة والأمن والحرية والعدل فى ظلالها ، (ومن وجد الاحسان قيداً تقيدا) ، ومن ثم يدافع عنها ويحارب كل أعدائها بايمانه وثقافته ووعيه وعقله و يده ، بأحزابه وصحفه ورأيه العام الواعي المهذب ، ولكل ما يملك من وسائل هي منحة الديمقراطية النقية من الغش والزيف والخداع ، الديمقراطية التي تسعد البائس ، وتطعم الجائع ، وتعلم الجاهل ، وتنصف

المظلوم ، وتقر العدل ، وتحقق المساواة ، ثم تنام نومة الذي عدل فأمن فنام، فلا تخشى زيالا عن وطن حلت فيه ، وكان له منها الخيرات والبركات .

٢ — العراق والاتحاد العربي :

يبدو جلياً للملمين بتفاصيل القضية العربية انها كانت فى الأصل ترمي الى الوحدة العربية ، أي ان دعاة الحركة العربية كانوا يقدرون أن ينتهي نضالهم بتحرير الأقطار العربية من السيطرة الأجنبية لتقوم فيها دولة عربية تجمع هذه الأقطار فى حكومة واحدة ، ولم يكن فى تصورهم ما هو واقع الآن، في كل قطر دولة مستقلة أو حكومة تابعة لدولة مستعمرة .

ولا عجب في أن تكون الوحدة العربية الكبرى المثال الحاضر فى ذهنهم إذ أن عهدهم بماضي الحكم العربي لا يوحي بغير هذا المثال أو ما هو قريب منه ، فقد كانت جميع أو أكثر هذه الأقطار أيام السيادة العربية مقاطعات فى دولة واحدة فى كل مقاطعة وال أو أمير « متصرف » مرجعه الحكومة المركزية في الشام فى عهد امية وفي بغداد في عهد العباسيين ، وأسماء مثل سوريا ولبنان وفلسطين كان مفهومها مثل مفهوم الموصل والبصرة وكركوك مثلا فى اذهاننا حين تعد ألوية العراق اليوم ، وفضلا عن هذه الوحدة التاريخية فانهم كانوا يرون ان العرب امة واحدة لها لغة وثقافة وشعور قومي واحد فالوحدة السياسية لها شي طبيعي .

على هذا الاساس قامت الثورة العربية الكبرى في الحجاز وقام العرب بكل ما كان الحلفاء عاجزين عنه في تلك الايام العصيبة عليهم ، وكان مقرراً انشاء دولة عربية كبرى تضم العراق وسوريا وفلسطين والحجاز على

الاقل بعد الحرب ، الا ان الحلفاء لم ينجزوا الوعود التي قطعت لزعيم العرب المغفور له جلالة الملك الحسين بن علي فخاب الامل في وحدة العرب الى حين، و بعد ان تولى المغفور له جلالة الملك فيصل الاول عرش العراق واجتمع حوله «سيوف القضية العربية» المجاهدون العاملون للوحدة العربية وجلالته بعد جلالة والده العظيم كان زعيم الفكرة السامية والعامل لها الى جانب عمله في بناء الدولة العراقية ، واذا قد اصبحت الوحدة المنشودة حلماً صعب التحقيق فقد سلك سبيلا آخر للتقرب من الهدف الاسمى وهو تحرير الوطن العربي واتحاده ، وتوفير اسباب الحياة السعيدة الآمنة لابنائه جميعاً فكان بعد لأي الحلف العربي بين العراق والمملكة العربية السعودية واليمن ومما لاشك فيه أن سوريا ولبنان وفلسطين لو كان لها كيان سياسي آنذاك لانضمت الى هذا الحلف ، واما مصر وهي اكثر البلاد العربية مالا ورجالا وعلماً وثقافة فقد ظلت منقبضة عن فكرة الوحدة او الاتحاد او التجمع والتآخي العربي ، وحجتها في هذا الانقباض ان اكثر البلدان العربية لا تملك سيادتها فمن الصعب ان تنضم هذه الاقطار في وحدة عربية او حلف سياسي جامع قبل أن ترفرف راية الاستقلال والسيادة القومية في ربوعها ، على انها أخذت تتحول عن هذا الانقباض وتؤمن بضرورة الجبهة العربية وتراه ضرورياً لها ولكل قطر عربي ، والعالم اليوم عالم التكاثر والقوة ، وكل قطر من الاقطار العربية صغير بذاته اذ لا يزيد عدد سكان اكثرها اهلا على (١٦) مليوناً بينما يحيط بها و يطمح فيها من البلاد مالا يقل عدد السكان فيه عن العشرين مليوناً ، فاذا اجتمعت

البلاد العربية وكونت من اجزائها كتلة يبلغ سكانها الثمانين مليوناً يحولون بعددهم وقوتهم دون ان يطمع فيها طامع او يغير عليهم مغير . كان حدب مصر على قضية فلسطين ودعوتها الحكومات العربية للتشاور وتلبية هذه الحكومات دعوتها الكريمة واجتماع مندوبيها وكلهم من زعماء البلاد فاتحة البحث فى فكرة الجبهة العربية ، وقد خطب رئيس حكومة العراق في هذا المؤتمر ومما قال : « اننا وان دعتنا مصر العزيزة للنظر في امر معين ، الا ان شعورنا يدفعنا الى ان نأمل فى اجتماعنا التاريخي هذا احتفالا بوضع الحجر الاساسي لتكوين جامعة دولية من الاقطار العربية ترمي الى غاية انشائية سليمة ، شاملة غير هدامة ، تقوم على اساس احقاق الحق ، وتوطيد العدل ورفع الظلم عن هذه الاقطار ، وتنهض بالتعاون والتآزر الى ما تصبو اليه ، وليس وراء هذه الغاية تهديد لاحد » وكان الزعماء المندوبون مؤيدين ومؤمنين بضرورة التعاون وتكوين الجامعة لأن العرب جميعاً يريدون هذا التضامن العربي ، كذلك اجمع رأي الزعماء وقادة الفكر واهل الاقطار العربية على تأليف نوع من الاتحاد فكان الجامعة العربية القائمة اليوم ،

وقد جاء في ميثاقها : « الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدولة المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينهما وصيانة لاستقلالها وسيادتها ، والنظر بصفة عامة فى شؤون البلاد العربية ومصالحها ، كذلك من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً بحسب نظم كل دوله منها واحوالها فى الشؤون الاتية :

(أ) الشؤون الاقتصادية والمالية ويدخل في ذلك التبادل التجاري والكمارك والعملة وامور الزراعة، والصناعة.

(ب) شؤون المواصلات ويدخل في ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران والملاحة والبرق والبريد.

(ج) شؤون الثقافة.

(د) شؤون الجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الاحكام وتسليم المجرمين.

(هـ) الشؤون الاجتماعية.

(و) الشؤون الصحية.

تألفت جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة الموقعة على ميثاقها وهي العراق وسوريا وشرقي الاردن والمملكة العربية السعودية والجمهورية اللبنانية ومصر واليمن، وقد ترك الباب مفتوحاً للبلاد العربية غير المستقلة بالاشتراك في الجامعة حينما تتمتع بممارسة استقلالها. كما جعل لفلسطين وضع خاص بها يتولى مجلس الجامعة امر اختيار مندوب عربي منها للاشتراك في اعماله.

ومن المفيد أن نختم هذا البحث برأي للكولونيل داوسن وهو انكليزي اقام في العراق زهاء الثلاثين عاماً قال في محاضرة له القاها في مركز الجمعية الآسيوية في لندن في ٢٩ ايار الماضي عن الوحدة العربية: أن فكرة الوحدة العربية سامية وان نتائجها قد تكون ذات فوائد للبشرية».

ثم قال: «أن هناك تقدماً محسوساً في طريق الوحدة العربية هذه،

فالعراق يعلب مدرسين من مصر ويرسل البعثات العسكرية الى اليمن ، وترسل مصر الاعانات الى منكوبي الفيضان في العراق ، ويقدم العراق مساعداته لعوائل العرب الذين استشهدوا فى نضال فلسطين . أن البلاد العربية ترتبط ببعضها باللغة والدين، وقد تخطو خطوات جديدة بايجاد عملة مشتركة وبالغاء الرسوم الجمركية فيما بينها ، مما يؤدي الى الوصول الى وحدة اقوى واشد » . (١)

على أننا نردد مع الاستاذ العقاد : « ان الجامعة العربية اكبر واوسع واكرم من أن تكون جامعة لحم ودم وقرابة عمومة أو خؤلة ، انما هي جامعة ثقافة ولغة وعقيدة ورجاء ، وما يضيرها وهي كذلك أن يكون فيها مصريون وعراقيون وسوريون وحجازيون ؟؟ لن يضيرها ذلك شيئاً ، وانما يضيرها ان تتنافر على التاريخ وتتنابذ بالاصول وتنسى ان المستقبل هو الأمل المطلوب ، وان الذي يجمعه الرجاء لا تفرقه الذكريات » .

كذلك سعى العراق السعي الحثيث للاتحاد العربي ولا يزال ماضياً فى سعيه وعاملا بكل وسيلة من الوسائل لبلوغ هذا الاتحاد غاية تحقق الحرية والاستقلال والخير والهناءة للعرب جميعاً اينما كانوا وحيثما وجدوا .

٣ — اتجاهات تقدم العراق الاجتماعي والاقتصادي :

ان الحكم الديمقراطي وسيلة الى غايتين أساسيتين في حياة كل شعب آخذ به وهما : ضمان سلامة الفرد مما يهددها ، وضمان تقدمه المادي والادبي المستمر ، ولقد كانت الحكومات القديمة لا ترى واجباً عليها غير حفظ

(١) جريدة الشعب بغداد العدد ٦٣٠ .

الأمن في الداخل والخارج بشرطتها وجيوشها ، وحماية حقوق الأفراد بقضائها ومحاكمها ، ومنع اعتداء بعض الشعب على بعض بادارتها، هذا كل ما كانت تقوم به الحكومة القديمة مبررة ضرورة وجودها به ، ومهملة وتاركة للافراد والجماعات كل أو أكثر الأعمال الاجتماعية والاقتصادية التي أصبحت اليوم من أهم واجبات الحكومة بعد أن تقدمت تقدماً واسعاً في فهم الارتباط الوثيق والتلازم الشديد بين الاحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، فأقامت سياستها على مقتضى سير النماء الاجتماعي والاقتصادي وعملت على تقدم هذا النماء بمثابة الوسيلة الى نجاحها في الحكم بالتضامن مع الشعب ، فهي الى جانب أعمالها السياسية السالفة الذكر تتوجه بمساعيها وعنايتها الى المسائل الاجتماعية والاقتصادية فتقيم المؤسسات الاجتماعية لنشر العلم والثقافة والخلق ومحاربة الجهل ، وللصحة العامة ومكافحة الأمراض والوقاية منها ، ولتنظيم الاسرة والمساكن والحياة الاجتماعية الراضية ، وتعنى بالمسائل الاقتصادية لتقدم المرافق الزراعية في البلاد ، وتوفير المواد الغذائية للشعب ، ولاستغلال المرافق الطبيعية وانشاء الصناعة وتدبير الاقتصاد الوطني ، وضمان الرفاه الاقتصادي . . . وغير ذلك من خدمات اجتماعية واقتصادية فيها صون لسلامة الافراد ، وضمان لتقدمها في الحياة بعد تأمين المأكل والمشرب والملبس والسكنى والراحة والانس وما هو ضروري للحياة لكل فرد منهم ، وبعد تهيئة الفرص المتساوية للتهذيب والعمل والتقدم ، على ان الديمقراطية لا تمنع من ان يجد فريق من الشعب مجالا شريفاً لتجاوز الحد الادنى للعيش برفاهية اكثر من سواد الشعب

ولكنها لا تستسيغ البون الشاسع بين هذا الطراز من الهناء والمستوى الأدنى الذي تتعهد به الدولة للجميع ولذلك تسعى دوماً للتقريب بينهما بالوسائل المختلفة ومن اهمها الضرائب المتصاعدة والمتنوعة .

والعراق الذي قضى حيناً من الدهر طويلا يتلقى صنوف المصائب والشدائد ويذوق الأمرين من تأخره الاجتماعي والاقتصادي في ظلام العهد العثماني وطراز حكمه القديم الذي كان عاجزاً عن النهوض حتى بالواجبات التي كانت تنهض بها الحكومات القديمة من حفظ الامن وتحقيق العدل بين الناس وحماية حقوقهم والذي نجا من الحكم الاجنبي العثماني ومن الاحتلال الذي تلاه قبل ربع قرن ، اختار الديمقراطية اساساً للحكم الوطني الذي اقامه ، والدستور نظاماً له واتخذهما وسيلة الى اصلاح احواله السياسية والاجتماعية والاقتصادية صلاحاً يحقق ما يصبو اليه من آمال وما يرجو من رخاء مادي ومعنوي ، فسار العمل في الناحية السياسية جنباً الى جنب مع العمل في الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية اللتين قد تقدمتا تقدماً لا بأس به ، وأن كان لا يرضي طموح العراقيين ، ولا يبعثهم على الرضى به ، ففي العراق اليوم مؤسسات اجتماعية من ثقافية وصحية ، ومشروعات اقتصادية تسير نحو التوسع والتكامل .

ان الجهود الاجتماعية والاقتصادية في العراق تتجه الى هذه الاتجاهات :

١ — تنظيم الحياة السياسية بالقضاء على كل ما يمنع من ارتباط جميع ابناء الشعب بالدولة مباشرة ، وبتربية الشعب على ممارسة حقوقه الدستورية عن فهم ووعي وادراك ، وباقامة المنظمات السياسية ، وبنشر التعليم العام

والثقافة الاجتماعية ، وتوطن العشائر وتوجيه الشعب الى الاعمال التي تؤدي الى رفع مستوى معيشته وزيادة خيره المادي والمعنوي ، وباصلاح الادارة العراقية والسير نحو اللامركزية المعتدلة فيها على التدريج .

٢ — تنظيم الاسرة والعائلة وتحسين احوالها الاجتماعية والاقتصادية بتعليم المرأة وتشجيع الزواج والنسل وتقييد الطلاق ، وبالعناية بعمران المدن والقرى وبالمسكن وبالصحة العامة وبتوفير الغذاء وبالرفاهية الاقتصادية .

٣ — تنظيم النشاط الاقتصادي والانعاش الزراعي واقامة صناعة زراعية ، وتأسيس المصانع والانتفاع بكل الثروة الطبيعية وهي كبيرة جداً في العراق وتشكيل الجمعيات التعاونية وتأسيس الشركات الوطنية وما الى ذلك ...

٤ — تشجيع التبادل الاقتصادي (التجارة) وتوجيهه وجهة تساعد على الرفاهية المادية في البلاد .

ان العراق مؤمن بان تقدم وحدته السياسية يجب ان يركز على الدعائم الاجتماعية والاقتصادية ، وأن صرح الاستقلال السياسي لا يبنى بناء متيناً الا على هذه الدعائم التي تستمد قوتها من رصانة اخلاق الشعب ووعيه الاجتماعي وفهمه للمصالح العامة وتضامنه ، ومن عمله المتواصل على توفير الثروة القومية والموارد والخيرات الكافية للرخاء والرفاهية للشعب كله .

وشاعر بان مستوى المعيشة لا يزال منخفضاً في الشعب العراقي ، وآخذ بالتفكير في طرق الاصلاح الاقتصادي التي تساعد على تحسين الحال

الاجتماعية أيضاً ، ومن هذه الطرق ما يحسن اقتباسه من الامم الاجنبية الراقية التي سبقتنا في الاصلاح الشعبي ، ومنها ما يحسن ان يكون من وحي الاوضاع المحلية الخاصة ولا يجوز أن تؤخذ بالتقليد ان مصاعبنا الاقتصادية والاجتماعية نتيجة لقلة المرافق الوطنية وعجزها عن سد حاجة الأمة ، ومن الخطأ الاعتقاد بأن هذه المصاعب قد نشأت عن سوء التوزيع في الثروة الوطنية وحدها ، وأنهـا كان يمكن أن تزول لو أسس التوزيع على قاعدة جديدة دون العمل على زيادة المرافق الوطنية والثروة العامة .

فعلى الحكومة ان توجه نشاطها نحو انماء الثروة واستغلال جميع مرافق البلاد الطبيعية الى جانب رعايتها لحسن التوزيع لضمان المستوى المعتدل في المعيشة لجميع السكان و بناء النظام الاقتصادي والاجتماعي على دعائم ثابتة صحيحة في العراق . وسيأتي الكلام عن هذه المرافق وعن الاحوال الاجتماعية والاقتصادية في الفصول التالية لهذا الفصل .

٤ـ٥ — المنظمات السياسية : الأحزاب ، والصحافة ، والرأي العام :

الأحزاب من أهم المنظمات السياسية في الممالك الديمقراطية، هي الادارة الضرورية للحكم النيابي الصحيح على الرغم من اهمال ذكره في الدساتير . انها هي التي تقيم الحكم النيابي على أساس صحيح ومتين وتضمن سيره الطبيعي وفائدته الصحيحة وتصونه من التقلبات السريعة، وهي الوسيلة الوحيدة لتوحيد أراء الشعب وجهوده والسير بسفينة الدولة في اتجاه معلوم . ان للحزب السياسي المنظم منهاجاً انشائياً واضحاً يتناول بالتفصيل التـام جميع الشؤون السياسية والاجتماعية والاقتصادية وطرق اصلاحها ومعالجة

المشاكل ووضع الحلول الملائمة لها ، تعرضه على الامة فينظم اليه كل فرد يرى في هذا المنهاج صلاح الامة وسعادتها وضمان تقدمها وارتقائها ، وفي انضمام جمع كبير من الشعب اليه توحيد للآراء ، وحد من الفروق الاجتماعية ، وتنظيم وتيسير للانتخابات النيابية ، وفوز للحزب الغالب فيها ، وتمهيد لوصوله الى الحكم حتى اذا ما تولاه كان مرتبطاً بمنهاجه المفصل الواضح ، وكان مفوضاً من الامة في تنفيذه ، ونجاحه في الحكم مقاس بمقدار نجاحه في هذا التنفيذ .

يتضح مما تقدم أن الاحزاب من اكبر وسائل تربية الامة تربية سياسية ومن أهم الأدوات لاستقامة الحياة الدمقراطية ثم أن تعدد الاحزاب ضرورة وأن كانت تتحد في غاياتها الوطنية إذ يمثل كل حزب بيئة ووجهة نظر طبقة معينة من طبقات الامة ، فللعمال حزب ، ولأصحاب رؤوس الأموال حزب ، وللفلاحين حزب ، فينضم كل فريق الى حزب يعضده ، غير أن لتعدد الاحزاب في البلد الواحد حداً لا ينبغي أن تتجاوزه الا تبلبلت الآراء بدلا من أن تتوحد .

ولقد دلت التجارب على ان كثرة الأحزاب في قطر مفسدة للحكم وعقبة في سبيل اقامة حكومة قوية ثابتة منجانسة ، ذلك لأنه يصعب دائماً في الممالك ذات الأحزاب الكثيرة أن تتفق الكثرة المطلقة لحزب واحد يفوز في الانتخابات فيؤلف الحكومة المتجانسة القوية ، وفرنسا من الممالك الدمقراطية الكبيرة مثال واضح على هذا . كما ان نجاح انكلترا وامريكا في الحكم البرلماني يعزى الى وجود حزبين اثنين لا اكثر في كل منهما

متكافئين في القوة والنفوذ يتولى أحدهما الحكم ويبقى الآخر في المعارضة ولهذا كانت الحكومات فيهما متجانسة ثابتة مطمئنة على بقائها في الحكم مدة دورة برلمانية على الأقل ، لا تخشى خلافاً في داخلها لتجانس أعضائها وقد جمعتهم مبادىء الحزب ، كما لا تخشى انتفاضاً من كثرة الشعب المؤيدة لها . لأنها تسير أبداً على خطة سياسية واضحة قيدت نفسها به وعاهدت عليه حزبها والامة معاً . ولهذا ايضاً كانت المعارضة قوية في البرلمان من شأنها أن تجنب الحكومة النيابية مواطن الزلل . أن الأحزاب كالناس تفتقر الى الخلق الرصين الذي يمنعها من تضحية مصالح الامة في سبيل المصالح الخاصة ، ومن استعمال السلطة الادارية في الأغراض الحزبية ومن بث سموم التفرقة بين الشعب الواحد ، ومن تغليب العاطفة في الحكم وغير ذلك من العيوب التي لا تبرأ منها الاحزاب الضعيفة . والحياة الحزبية في العراق حديثة العهد والتربية القومية والادراك السياسي والتقاليد والعادات الثابتة التي تعتمد عليها الديمقراطية لا تزال في دور النشوء ، والرأي العام والروح الديمقراطية لم ينضجا بعد ، والصحافة لم تفارق طفولتها . والشعب العراقي ما عدا أقلية ضئيلة لا يتمتع بقسط وافر من الوعي والنضج السياسي والاجتماعي ، ولكل ذلك لا ينتظر أن تبلغ الأحزاب في بلادنا ولم يمض على ولادتها حديثاً غير شهور معدودة والحالة هذه طور القوة والتكامل الذي يرجى أن تبلغه في المستقبل ، على انها كسكل الاحزاب السياسية في البلاد الديمقراطية تقوم على نظريات صريحة في دعائم الوطنية وطرائق الحكم ، ولها في المسائل القومية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية برامج واضحة مستوحاة

من أماني الامة ، والرجاء في ان يتهيأ لها الجو الصالح للعمل الواسع في مستقبل غير بعيد .

والصحافة من أهم وسائل التربية السياسية وتكوين الرأي العام ونماء المجتمع الديمقراطي ونضجه ، ومن المستحيل نجاح حكم ديمقراطي في بلد ما من غير صحافة تكون همزة الوصل بين الشعب والاحزاب والحكومة . تعمل للتوجيه الصحيح وتكوين الرأي العام والتنبيه على الاخطاء والتشجيع على الأحسان بما تذيعه من آراء الافراد والاحزاب والساسة وزعماء الأصلاح وقادة الفكر . فتؤثر في جمهور الشعب تأثيراً كبيراً وتوحي بما فيه خير المجتمع ، لذلك كانت حرية بأن تكون موضع عناية ورعاية الحكومة والشعب معاً ، وان تتمتع بالحرية الواسعة وقد ضمنتها الدساتير لها .

ان الصحافة في العراق كما قلنا لا تزال في دور النشوء وهي في حاجة شديدة الى ان يتولاها صحافيون اكفاء مخلصين ذوي اختصاص والى ان يشجعها الشعب وترعاها الحكومة وتخفف عنها تقييد حريتها لتلعب دورها المهم في حياتنا الديمقراطية الفتية .

ومن الواجب على الصحافة ان تكون صادقة في العمل لخير المجتمع ومخلصة في خدمة الاغراض الوطنية وامينة في النشر والاذاعة لتكسب احترام الجمهور وثقته ، ومترفعة من التجارة بالاراء وعن اللعب بالعواطف والركض وراء المادة وحدها ، غير ناسية منزلتها العالية واكبار الشعوب لها حتى دعيت بصاحبة الجلالة وعدت السلطة الرابعة في الدولة .

والرأي العام في جميع الممالك قوة كبيرة لا تستطيع حكومة ديمقراطية

كانت او ديكتاتورية ان تستخف به او تنسى اثره وأهميته . اذا انه الاساس الذي تعتمد عليه قبل كل شيء، غير ان الحكومات الديمقراطية تمتاز بحرية الرأي العام فيها و بالاستقلال و بسير الحكومة على ضوئه والاهتداء بهديه . بخلاف الحكومات الديكتاتورية التي تقيده بقيود دقيقة وتسلك به السبل الذى تراه مقيداً ، والرأى العام المهذب الحكيم دليل رقي الأمة ونضجه واستقلاله وثباته خير مقياس لمقدرة الشعب على حكم نفسه بنفسه لذلك كانت الواجبات الاساسية المفروضة على الدول الطامحة فى الرقي ان تهتم بتكوين هذا الرأى وتربيته بنشر التعليم العام و بتهذيب الشعب وتوجيهه وجهة صحيحة وبرفع مستوى حياته الاجتماعي والاقتصادي، و بتمهيد الطبقة المنورة والزعماء والقادة المخلصين وهم العنصر الفعال في تكوينه بالتربية السياسية القويمة و باثارة رغبتهم في بحث الشؤون العامة ، واخيراً باحترام حرية الفكر والقول والنشر والاجتماع والحياة الحزبية التي تترجم الصحافة عنها وغير ذلك .

غير منكور ان الرأى العام ضعيف التكوين فى العراق حتى اليوم اذ ان الشعب لم يألف الاصول البرلمانية والتقاليد السياسية ، والتعليم لم ينتشر بعد انتشاراً تظهر نتائجه فى طبقات الشعب كافة ويثير اهتمامها بالامور العامة ، والاحزاب لا تزال في دور التكوين والصحافة لم تتعد نطاقها المحدود ، والشعب فى حاجة الى الزعماء والقادة الاكفاء المخلصين لهذه الاسباب نجد الرأى العام فى العراق محصوراً في جماعة تلقت تهذيبها قبل الحرب او بعدها فى مدارس الحكم وفي المعاهد العالية فى العراق وخارجه

وهي مصدر الزعامة والقيادة في البلاد وآراؤها بارزة للعيان . تراها في الصحافة والوظائف والاحزاب والنوادي وغير ذلك من المواطن التي يتجلى فيها الرأي العام . الذي اخذ ينتشر من المدن الكبيرة الى المدن الصغيرة والارياف و يتصل بشيوخ القبائل والشخصيات البارزة في مختلف الجهات ومع ذلك فلا يكون هؤلاء الا جزءاً صغيراً من مجموع سكان العراق واما السواد الاعظم من الشعب فانه يجهل امور الدولة وممارسة الحقوق السياسية فلا يؤثر في سياسة الدولة ولا يبدو له رأي عام في أمورها تقريبا فواجب الدولة في العراق والحالة هذه في تغذية الشعب بالافكار السليمة تنمي وعيه السياسي وتؤسس تربيته القومية على أسس مكين واجب شاق وكبير وواجب الموظفين العراقيين الكبار منهم والصغار والصحافيين والمربين والكتاب والشباب المثقف والشابات المثقفات وجميع الذين يربطهم بالجمهور لسان او قلم أو عمل ان يعملوا لتكوين الرأي العام العراقي وتهذيبه وتوجيهه ولهم من صدقهم ونزاهتهم وسعة ادراكهم وحسن تقديرهم للامور العامة ما يحقق الرجاء فيهم وما يبشر لهذا الرأي الحكيم بمستقبل زاهر على ايديهم لتستقيم الحياة الديمقراطية لشعب البلاد .

٦ — وجهة الثقافة في العراق .

تتجه الثقافة في العراق الى تكوين حضارة عربية جديدة تأخذ من قديم العرب الافكار والمثل العليا والعادات والتقاليد الصالحة التي هي من خواص الأمة ، ومن تراثنا القومي وتأخذ من الحضارة الغربية الحديثة عناصرها الثقافية واساليبها العلمية وفنونها التطبيقية لتجمع بين العناصر

الصالحة من تراثنا القديم والعناصر الصالحة والمكتسبة من العلم الحديث وتصاغ منهما ثقافة عربية جديدة مطبوعة بطابع خاص، وعاملة على تحسين الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في العراق ليعمل مع الاقطار العربية على استعادة العرب مكانتهم الاولى وتمثيلهم دورهم العظيم في الحضارة الانسانية .

بهذه الغاية تعمل المدارس الكثيرة في العراق من أولية أو ابتدائية ومتوسطة وثانوية ، علمية وتربوية أو صناعية او زراعية أو تجارية ، ومن مدارس عالية للمعلمين والأطباء والممرضات والموظفين الصحيين والحقوقيين والمهندسين والضباط والشرطة في نظام تربوي حديث ، ولهذه الغاية ترسل البعوث والوفود العلمية الى المعاهد العالية في الغرب .

ان الهدف الرئيسي للتعليم في العراق خلق امة قوية ذات شخصية ممتازة واستعداد مادي ومعنوي تستطيع أن تجاري امم الأرض في مضمار التقدم والحضارة ، وتستطيع أن تقدم للبشرية جمعاء مما عندها من مزايا مادية ومعنوية (١) .

ولتحقيق هذا الهدف الجليل وجب :

١ — أن يكون نهج الثقافة عربي الروح والسمات يرمي الى وحدة البلاد العربية ، ووحدة ثقافتها العصرية ، ولا يكون هذا إلا اذا تماثلت الغايات والنظم والمناهج والكتب المدرسية وفلسفات التربية في البلاد العربية قاطبة .

(١) وجهة التربية والتعليم ، معالي الدكتور فاضل الجمالي ، بغداد ١٣٥ ص ٦٢

٢ — وان يكون هذا المنهج قائماً على تحليل الثقافة العربية لاستخلاص الصفات والمواهب التي تمتاز بها والتي تصلح أن تكون من عناصر الثقافة الحديثة التي يجب أن تعتمد على البحث العلمي الحديث والتفكير الصحيح وعلى فهم العلوم والمخترعات الحديثة .

٣ — وان يعنى بتنمية روح الجماعة ، وتقوية روح الانضباط والتعاون والعمل الجمعي والاعتماد على النفس والثقة بها .

٤ — وان يهتم شديد الاهتمام باحوال الشعب المادية ، ويهدي الى الحلول الصحيحة لتحسين صحة الشعب وتنمية ثروته واستغلال كنوزه الطبيعية وتوفير هناءته وانتظام حياته الاجتماعية والاقتصادية ، وتحويل الحياة البدوية والقبلية الى حياة مدنية مستقرة .

٥ — أن يحفز الى العمل ، وينشط الفعالية ، ويبعث على التفكير الصحيح وعلى الابتكار والاختصاص بالمهن .

٦ — وان يعمل على تنظيم الاسرة وهي عماد الامة ومصدر قوتها تنظيماً يجعلها البيوت السعيدة للحياة والأداة الصالحة لاعداد امة قوية في جسومها وعقولها وأخلاقها .

٧ — وان يحافظ على تراث الاسلام الروحي فلا يسمح للمادية الغربية ان تسيطر على الثقافة العربية وان تفقدها روحانيتها وتضعف صفات العرب النفسية من عزة واباة للضيم وعفة وشجاعة وكرم وشهامة .

والخلاصة ان وجهة الثقافة في العراق اليوم تنشئة الجيل الجديد المؤمن بالحق والحرية ، وتدريبه على تحمل التبعات ، واعداده لتهذيب النظام

الاجتماعي والاقتصادي والعمل على اصلاحه وتحسينه للوصول بالشعب الى خير حال ممكنة .

٧ — النقابات والجمعيات التعاونية :

(أ) ان من يقرأ تاريخ نهضة العمال في أوربا يتضح له ان النقابات كانت أساس هذه النهضة ، وكان الباعث على ظهور هذه النقابات هو الضنك الذي كان يشعر العمال به من جراء استغلال الممولين (أصحاب رأس مال العمل ، وأصحاب المصانع) لهم ، إذ كان العامل يؤجر على ثماني عشرة ساعة يقضيها في عمل متواصل دريهمات لا تكفي حاجة عيشه مع اسرته فضلا عن أن يدخر منها شيئاً لتعليم أولاده أو لأيام الشدائد والجائحات وكان فوق ذلك محر وماً من أسباب الصحة في مسكنه ومصنعه ، مهدداً بالعاهات أو بالموت ضحية العمل من غير ضمان لعيشه في مثل هذه الحالات. ولم يكن يلقي من الممولين فوق الاستغلال غير الاحتقار والامتهان كأن لم يكن انساناً مثلهم له حقوق وشعور .

تلك هي البواعث المؤلمة التي دفعت بالمصلحين الاجتماعيين الى التفكير في وسائل تصلح حال العمال مادياً وأدبياً فلم يجدوا خيراً من تأليف النقابات والجمعيات التعاونية منهم لتقوم بهذا الاصلاح . وقد اعترفت الحكومات بعد مقاومة واضطهاد — شأن كل اصلاح مبتدع — بالتنظيم النقابي فتقدمت الحركة النقابية وتوحدت في كل قطر وصارت وحدتها من دعائم النظام الديمقراطي ومن مظاهر التقدم الاجتماعي ، وأصبحت حاجة لا بد منها للحركة الصناعية النشيطة المثمرة في البلاد ، وضرورة ماسة لبلوغ ما تنشده

الشعوب من اصلاح وتنظيم وعمران ورفاهية .

أن العمال في هذا العصر الآلي في كل بلاد العالم و بلادنا منها ـ طبعاً ـ تؤذيه قلة الاجر وكثرة الجهد ، و يؤذيه الخوف من مستقبل غير مضمون ، و يتألم من الضنك والجوع والمرض والحرمان والاهمال . وأن فى المسارعة الى حمايته وتنظيم حياته وترغيد عيشه على قدر المستطاع خيراً كثيراً له ولغيره من أبناء البلاد ، كما أن فى تركه وشأنه شراً مستطيراً لا ضمان منه . واذا أريد اتقاء الحركات الهدامة والثورات العنيفة وجب تنظيم حياة الطبقات والترفيه عنها باصلاحات اجتماعية مختلفة ، ووجبت العناية بعمال البلاد خاصة بأن يشرع لهم ما يطمئنهم على مستقبلهم ، وما يحميهم من استبداد بعض أصحاب الأعمال بهم ، وحماية صحتهم من خطر الصناعات التي يمارسونها ، وفرض التعويض العادل عن كل ضرر يلحق بهم ، والزام أصحاب المصالح باتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لوقايتهم ولعلاجهم ، وتهيئة دور صالحة للسكنى لهم ولاسرهم ، ويجب لهذا ان تتعاون الحكومة واصحاب المصانع ونقابات العمال في هذا الشأن الخطير تعاوناً تاماً .

ان الذين ليس لهم ثروات مدخرة ولا املاكاً وموارد رزق مضمون أولى بعناية الحكومة من غيرهم من أبناء الشعب إذ أن في هذه العناية الوقاية من الفوضى والنفع للاغنياء قبل الفقراء . والعمال فى أكثر الامم الواعية المدركة للحقائق العلمية والاجتماعية يجدون اليوم الواناً من العناية والرعاية وضمان العيش وتنظيم الحياة ، وقد استقامت حياتهم وانتظمت انتظاماً دقيقاً مضموناً ضماناً اجتماعياً سليماً .

بعد نشأة الصناعة الآلية في العراق ، والتطور الاقتصادي والصناعي فيه ، وزيادة عدد العمال في هذه الصناعة الآلية الحديثة بدأت في العراق مشاكل مماثلة في كثير للمشاكل التي يواجهها العمال في العالم كله ، فاضطرت الحكومات العراقية على التفكير في أمرها وقد وضعت أخيراً تشريعاً اجتماعيا خاصا بالعمال باسم قانون العمال رقمه « ٧٢ » لسنة ١٩٣٦ وقد عدل بقانون رقمه ٣٦ فى سنة ١٩٤٢ تعديلا يتناسب مع تطور مشاكل العمال في العراق ، وقد الحقت بالقانون أنظمة وبيانات توضح أحكامه وتدل على السبل التي تؤدي الى حسن التنفيذ والتطبيق ، ولا يزال هذا التشريع الاجتماعي في حاجة الى جهود كثيرة تبذل في تطبيقه ، والى مزيد عناية تجعله عاملا فعالا في رفع مستوى حياة هذه الطبقة العاملة وعنصراً جوهريا في تحقيق الحياة الديمقراطية الصحيحة فى البلاد . أن هـذا التشريع خاص بالذين يعملون في المشروعات الصناعية وحدها ولا تسري أحكامه على عمال الزراعة وهم اكثر الطبقات عدداً في العراق، وقد جاء فى تعريف العامل : « أنه الشخص المستخدم باجرة فى المشروعات الصناعية » ثم منح القانون هؤلاء العمال حق تأسيس نقابات خاصة بهم للعناية بشؤونهم ، وبث روح التعاون والتعاضد بينهم ، والسعي فى السبل التهذيبية والثقافية والصحية والاجتماعية والاخلاقية ولترقية الصناعات في العراق ، ولها بصورة عامة حق الارتشاد فيما يتعلق بتسهيل تطبيق قانون العمال .

سمح للعمال بعد هذا بالتمتع بهذه الحقوق وممارستها فتألفت النقابات المهنية التي لا تزال فى دور النشوء تحتاج الى كثير من العلم بواجبات

النقابة الصناعية ، والى التجارب في ممارسة الشؤون النقابية ، والى اخلاص الحكومات المتعاقبة في تشجيع التنظيم النقابي مؤمنة بان اتحاد النقابات من دعائم النظام الديمقراطي ، وعند ذاك تنمي هذه النقابات وتتوسع وتقوى وتتجه اتجاهاً اجتماعياً ايجابياً وتغدو اداة صالحة لتحقيق الأهداف التي ينتظر منها .

ولقد كان من صلاح العراق وهو بلدى زراعي ان تقوم فيه حركة نقابات وجمعيات تعاونية زراعية واسعة تنشل المزارعين من سلطان الأقطاع ومن تحكم المرابين ، وتمدهم بالآلات والاسمدة والبذور الجيدة والسلفات المالية بفائدة معتدلة ، وتساعدهم على تصريف الحاصلات بأحسن الاثمان ، وتعنى فوق ذلك بشؤونهم الصحية والثقافية والاجتماعية . وقد اصبحت النقابات والجمعيات التعاونية اليوم مؤسسات اجتماعية تشرف على رفاهية اعضائها ، وتهيء لهم المستوصفات ودور حماية الاطفال ، وتنشيء لهم المدارس والمكتبات وغيرها .

أن الحركة النقابية والتعاونية في العراق لا تزل ضعيفة تنظر فعالية كبيرة في النهوض بها نهوضاً بالغاً في القوة والاندفاع لتكون من عناصر الخير والتنظيم والرفاهية . أن التشريع وحده لا يكفي للتنظيم النقابي وتحسين حياة العمال وهما منوطان الى حد بعيد بالرفاهية الاقتصادية العامة وتقدم الصناعات الوطنية من جهة ، وتنمية الوعي الاجتماعي ، وتقوية روح التضامن والتعاون في العمال ، وتوجيه افكارهم وجهة نافعة لهم وللبلاد ، وصرفهم عما لا يعود عليهم وعلى البلاد بخير من جهة أخرى .

والمسألة التي يجب أن تعنى الحكومة بها هي تنفيذ القانون والانظمة والبيانات الصادرة بموجبه والاستمرار في السير في سبيل الاصلاح التدريجي الذي يضمن للعمال العيش والصحة والراحة والاطمئنان ولا يخل بعد ذلك بالتوازن الاجتماعي وهو شرط اساسي لسلام البلاد ورخائها .

(ب) لقد كان من بواعث ظهور النهضة التعاونية في الغرب قبل مائة سنة رغبة الزراع والصناع وصغار التجار في زيادة رؤوس الاموال الكفاح في الحياة . رأى هؤلاء أن اجورهم تبخس ، وانهم لا يكافأون بالعدل على ما يقومون به من اعمال ، وأن كبار التجار يستغلونهم فيما يبيعون لهم من السلع او يحملونها ارباحا باهضة ، وان المقرضين والمرابين يستوفون منهم فوائد مرهقة لما يقرضونهم من المال ، فكان أن سعوا للقضاء على جشع هؤلاء بتأليف الجمعيات التعاونية التي تجمع منهم رأس مال مشترك تستثمر في التجارة والصناعة والزراعة ليكونوا هم أرباب العمل وارباب المال وهم الصانعين والزارعين والباعة والمستهلكين ، وبذلك تتوافر لهم جميع الارباح التي كانت تتسرب الى جيوب الوسطاء والممولين (الرأسماليين) .

أراد انصار التعاون ان يصل المتعاونون الى حياة أرقى من حياتهم ، وقد صار التعاون كما قال أحد أنصاره : « علاجا نافعا لدرء أخطار الفقر والاجرام ورفع لواء الحرية في العمل والارتقاء الى اسمى درجات الرقي الاقتصادي والاجتماعي » .

أن الاتحاد يذلل كل صعب ، وبه يصل الانسان الى ما لا يستطيع الوصول اليه وهو في عزلة وانفراد ، وقد عرفت الشعوب الراقية قيمة التعاون

فأنشأت الجمعيات التعاونية التي نمت وازدهرت ولعبت دوراً هاماً أيام الحروب والأزمات في مكافحة الغلاء وصيانة الاقتصاد القومي .

والجمعيات التعاونية انواع منها :

(١) شركات التعاون الاستهلاكي ، وغرضها مشاركة اعضائها في السلع التي يحتاجونها جملة ثم توزيعها على افرادهم كل حسب حاجته دون ان تستوفي منهم ربحاً مطلقاً ، وبذلك حمت العمال من استغلال التجار وربت فيهم ملكية التوفير وحب التضامن .

(٢) المصانع التعاونية تؤسس برؤوس اموال المتعاونين من العمال فيصيرون هم اصحابها وعمالها في آن واحد ، فتكون اليد العاملة في وقاية من شر تحكم رؤوس الاموال .

(٣) جمعيات التعاون في الاقراض لدفع أذى المرابين عن المتعاونين .

(٤) جمعيات التعاون الزراعي وقد حمت المشاركين فيها من تلاعب التجار بأثمان حاصلاتهم ، ودرأت عنهم خطر مزاحمة الحاصلات الاجنبية وطغيانها على اسواقهم ، ونهضت بهم نهضة عظيمة ضاعفت من ثروتهم .

(٥) جمعيات التعاون في البناء وقد حفظت الصحة والاخلاق من تسرب جراثيم الامراض وانحطاط النفس بسبب اقامة أسر عديدة في منزل واحد ، إذ أصبح بفضل هذه الجمعيات كل متعاون مالكا لمنزل مستقل لم يكن في مقدوره ان يملكه بدون تعاون .

وعلى كثرة هذه الجمعيات في الغرب تبث الدعوة بجميع الوسائل لتكوين

جمعيات أخرى ، ويصرف المال الكثير لذلك بكرم وسخاء .

وأما في العراق فان الحركة التعاونية في بدء نشأتها وقد شرع قانون الجمعيات التعاونية ذي الرقم (٢٧) في سنة ١٩٤٤ وقد جاء في المادة الاولى منه : « ان الجمعية التعاونية مؤسسة اقتصادية لا لغرض الربح بل لتحسين حالة اعضائها من الوجهة المادية وخدمتهم على اساس الكفاية واستثمار مساعي الاشخاص الذين تتشابه احتياجاتهم وتتكاتف مصالحهم وذلك سعيا وراء ترغيد معيشتهم وتيسير تعاملهم وتحسين طرق ووسائل انتاجهم عن طريق استثمار جهودهم الاجتماعية ونفعهم نفعا متبادلا في المعاملات المختلفة كالانتاج والتوزيع والاستهلاك والتسوق والاقراض والاقتراض والتوفير والتأمين واستغلال الاراضي واعمال الري والصرف وبناء المساكن واستحضار اللوازم البيتية وما شابه ذلك مع مراعاة المبادىء التعاونية »

والجمعية التعاونية بموجب هذا القانون يجب ان يكون الحد الادنى لعدد اعضائها عشرة اشخاص ، ويكون مقرها في المدينة او القرية التي تزاول اعمالها فيها ، ولا يجوز ان يؤلف اكثر من جمعية تعاونية لغرض واحد في مدينة أو قرية لا يزيد عدد نفوسها عن عشر آلاف نسمة الا بتصريح من الحكومة ، ويجب أن يكون لكل جمعية تعاونية نظام داخلي مسجل في دائرة التعاون ، ويشترط في اعضاء هذه الجمعيات أن يكونوا قد اكملوا الثامنة عشرة من العمر غير محكومين بالافلاس وبالتدليس او بجناية او جنحة مخلة بالشرف ، وأن يكون اعضاء كل جمعية من صنف

واحد وأرباب حرفة او مهنة واحدة فاعضاء الجمعية التعاونية الزراعية مثلا يجب ان يكونوا ممكن يستغلون ارضا زراعية ملاكين أو مستأجرين او ممن يزاولون اي عمل مرتبط بالزراعة .

٨ — انعاش القريه والقرية العصرية .

للقرية أهمية كبيرة في حياة الامة فى البلاد الزراعية خاصة اذ انها مأوى السواد الأعظم من الشعب العامل ومصدر غذائه وعماد الرفاهية الاقتصادية العامة، ومن هنا كان اصلاح القرية وتحسين أحوالها من دعائم تقدم البلاد وغنى عن البيان أن القرى فى العراق متأخرة جداً لم تمتد اليها يد الاصلاح الا قليلا وهى تتكون من اكواخ من اللبن أو القصب ضيقة واطئة خالية من الاثاث محجوبة عن أشعة الشمس مقامة بغير نظام ولا تخطيط ولا ميادين ولا مرافق مساعدة على نظافتها وتوفير الراحة والصحة للسكان فيها. وهي فى الغالب خلو من المياه الوافرة الصالحة للشرب ، وفوق ذلك منقطعة عن مراكز المدن لا تصلها بها طرق معبدة أو وسائل مواصلات متوفرة ، وقد يكون من أسباب التهاون فى إصلاح القرى الكثيرة فى العراق المال الكثير الطائل الذي يتطلبه هذا الاصلاح وتنوء به ميزانية الدولة العراقية وحدها فيما لو أريد أن يكون اصلاحاً شاملا، ولذلك اقتصرت العناية بالقرية العراقية فيما مضى على محاولة انشاء بعض القرى الحديثة العصرية النموذجية وعلى الشروع ببناء مساكن للعمال بالقرب من المدن الكبيرة على أن تكون هذه القرى وهذه الدور خطوة أولية ونماذج ينسج على منوالها في هذا الشأن ما دام تجديد جميع القرى العراقية فى وقت وجيز أمراً متعسراً يحتاج

الى تعاون الشعب مع الحكومة . ومع ذلك فان من الضروري أن تكون للاصلاح خطة مرسومة ثابتة تنهج سنة بعد اخرى على التدريج الى ان تسفر الجهود المتواصلة عن تقدم صحيح بمضي الزمان .

ونحسب أن خير نموذج للقرية العصرية هو أن يقوم التخطيط على فكرة الجمع حول ميدان صغير في وسط القرية تتفرع منه الشوارع والمنازل وتزرع فيه أشجار تظل المرافق العامة من مثل مأخذ الماء النقي والمغسل العام والحوض المعد لسقي الماشية فيكون هذا الميدان الصغير مركز الحياة في القرية ، واذا تلا هذا التنظيم ارشاد اجتماعي متواصل ، ومراقبة للنظافة والنظام مستمرة ، و بعث لشعور التعاون فى أهل القرية فان مثل هذه القرية الصالحة الجميلة تكون الباعث على انماء الروح القومية والشعور بالواجب الاجتماعي فى السكان وتنمية الثروة العامة في البلاد وترغيد العيش فيها ، وفي مرجو العراقيين أن يشرع في أصلاح القرية العراقية منذ الآن حتى تؤدي مواصلة التجديد والبناء والارشاد والمراقبة والتربية الاجتماعية في اصلاح العيوب وتهذيب الحياة في القرى ومساكنها واحوالها .

وها نحن ذا ننقل صورة جميلة لقرية عصرية نموذجية عاش فيها كاتب هذه الصورة ، وهو مصري مدة ثلاث سنوات حين كان طالباً فى جامعة فرنسية فى مدينة « جرينوبل » في فرنسا ، قال الكاتب :

« هي ـ القرية ـ قطعة من احدى مدن الحضارة أو مايسمونه بمدن الحدائق. فالمنازل فيها صغيرة صحية مجهزة باحدث الأدوات الصحية ، وفي اكثرها

حدائق صغيرة للخضر والازهار ، وللانعام والدواجن امكنة خاصة بها بعيدة عن المساكن .

أقيمت مساكن القرية في شوارع متسعة رصفت بالاحجار وعلى جوانبها الاشجار ذات الازهار تضيؤها ليلا أنوار كهربائية وفي ميادينهـا منتزهات أقيمت فى بعضها نصب تذكارية ، وفى القرية مستشفى صغير وملجأ خيري وملهى ادبي وحوانيت مخصصة لبيع الصحف والمجلات المحلية والاجنبية مما يحبب اهلها في الحياة الريفية فلا تجد الحواضر سبيلا الى استغوائهم واجتذابهم اليها .

وأما المواصلات فقد تعددت وتنوعت ما بين بخارية وكهربائية فضلا عن السيارات والطرق الزراعية التي تسهل للفلاحين الانتقال ونقل البضائع والحاصلات الزراعية بارخص الأجور من غير تعب ولا عناء .

ولقد سهلت لي المقادير والتعارف بأسرة من صغار الفلاحين فى تلك القرية فقبلتني لديها نزيلا مقابل مائتي قرش (دينـارين) شهرياً أجراً للمسكن وثمناً للغذاء والتدفئة وغسل الثياب وغير ذلك .

أقمت مع هذه الاسرة الريفية ثلاث سنوات فى دارها الصغيرة الصحية الشاملة لأسباب الراحة ، وكان لي فيها غرفة خاصة تحوي الضروري من الاثاث الذى يحتاج اليه المرء في غرفة نومه ، وهو سرير وخزانة للملابس ومنضدة ومقعدان ونحوها ، وكذلك كان حال افراد هذه الاسرة ينامون على أسرة في غرف نظيفة مجهزة بالقليل من الأثاث .

وكنا نتناول الطعام معاً على مائدة وضعت حولها المقاعد وعليهـا من

الادوات والاواني البسيطة النظيفة ما يدلك على رقي القوم الاجتماعي . واما الغذاء فكان في الصباح لبناً وزبداً ومربى أو عسلا وشيئاً من القهوة او الشاي او نحوهما . وكانت وجبتا (إكلتا) الظهر والمساء لا تخلوان من اللحم والحساء والخضر والجبن والفاكهة والحلوى .

وهذا النظام في الحياة المنزلية يتبعه على وجه التقريب عمال الزراعة وصغار الفلاحين ، وكذلك عمال المدن وصغار الصناع في فرنسا وغيرها من البلاد التي زرتها اثناء العطلات الصيفية كسويسرا وبلجيكا والمانيا وانكلترا .

لقد تركت في بلادي فلاحا هو عماد ثروتها يسكن أكواخاً حقيرة تأويه ومواشيه مبنية باللبن في أزقة ضيقة تعبث اتربتها واقذارها بالابصار والانفاس ، حلف البلهارسيا والانكلستوما والرمد وغيرها من الامراض الفتاكة ، يتوسد الحجر ويفترش أديم الأرض ويلتحف السماء عاري القدم يصعب عليه اذا ما بلي ثوبه تغييره بجديد ، يشرب ماء يعاف الحيوان الشرب منه ، اذا ما رأيته امام مائدة طعامه وهي أديم الأرض وفوقها خبزة من الذرة او الشعير ومش وكامخ (مخلل) وبصل لرأيت البؤس مجسما يشكو أهمال أمره وسوء حاله .

هذه كانت ولا تزال حال الفلاح في مصر (وفي العراق) وتلك هي حال الفلاح في تلك البلاد ، وهي صورة اجمالية لشظف العيش في الحياة الريفية والمنزلية لاهل الطبقة الفقيرة من الزراع في بلادنا ولرغد العيش لهذه الطبقة في تلك البلاد . وتدلك هذه الناحية من الحياة على تأخر

الأمة او تقدمها اقتصادياً واجتماعياً » .

ليس من الصعب أن ترقي القرية العراقية الى مثل هذه القرية ولو بعد امد طول على ان نبدأ منذ الآن بالعمل للوصول الى هـذه الغاية ونعمل على التدريج في الاصلاح من الوجهـة العمرانية والاقتصادية والثقافيـة والاجتماعية ، وكل من سار على الدرب وصل .

٩ — معالجة مشكلة الحياة القبلية .

تقدم البحث عن العشائر في العراق وهي طبقة كبيرة ومهمة في هـذا البلد لا تزال محافظة على تقاليدها وطراز حياتها القديمة فوجودها مشكلة من مشاكل العراق ينبغي أن يفكر في معالجتها معالجة عملية نافعة توجه هـذه الفئة الـكبيرة من الشعب وجهة الخير والصلاح والعمل النافع لهم وللبلاد.

وأول علاج لهذه المشكلة هو التوسع في مشروع اسكان هذه العشائر وصرفها الى العمل في الزراعة تجد فيها مورد رزقها الحلال فتكف عن الغزو والخوة والسلب والنهب واعمال الفوضى ، ومن الخير أن نعلم مـدى عمل الحـكومة في هذا الشأن فنقول (لقد خصصت الحـكومة كثيراً من الاراضي في لواء الموصل للعشائر وتنازلت عن ضريبتها الى حين تشجيعاً لهـا على الاستيطان ، وترغيباً في توجيهها الى حياة الزراعة واستغلال ثروة البلاد الطبيعية ، وتعويضاً لهم على الغزو والخوة الممنوعين كما منحت باللزمة مساحات كبيرة من اراضي « ابو غريب » لعشيرة شمر لهذه الاغراض كذلك ، واعطيت عشائر عنزة حق لزمة اراضي مكيحيل في لواء كربلاء ومساحتها (١٠٫٠٠٠) مشارة تقريباً واسكنت عشيرة الحاتم في قضاء الرفاعي في

لواء المنتفك في اراضي اميرية تبلغ (١٢٫٠٠٠) مشارة تقريباً بعد ان أمنت ارواءها ، كما وزعت (٢٤٫٠٠٠) مشارة على عشيرة عكيل .

حققت الحكومة العراقية مشروعين كبيرين من مشروعات الارواء وهما مشروع ابو غريب ومشروع الحويجة واتبعت في توزيع الاراضي الاميرية فيهما نظاماً مقرراً مفيداً يصح ان يكون تمهيداً لخطة توزيع الملكيات الصغيرة ذلك بأن جعلت الوحدة (٨٠) مشارة للبيت الواحد من الزراع ثم ان الحكومة ماضية في انجاز مشروع الدجيلة لارواء مساحة تناهز (١٠٠٫٠٠٠) مشارة في الكوت والعمارة والمنتفك توزع على العشائر التي ستنصرف الى الزراعة فتقيم إقامة مستديمة في هذه الاراضي .

واذا ما خطت حكومتنا في المستقبل خطوات واسعة في تحقيق مشروعات لارواء مساحات كبيرة اخرى من الأراضي كأن تحقق مشروع جدول الاسكندرية في لواء الحلة ، ومشروع بنات الحسن (الكصاوى) في لواء الديم ، ومشروع البزايز في ديالى ، ومشروع الجازية وام الطليان في لوائي كربلا والحلة ، ومشروع شهر زور في لواء السليمانية لاسكان عشيرة الجاف ومشروع الثرثار وغيره فان الاراضي ستتوافر لاسكان العشائر العراقية كافة من جهة ، لوضع أساس قويم للملكيات الصغيرة من جهة أخرى .

ويلي هذا العلاج علاج ثانٍ لا يقل عنه اهمية وهو نشر التعليم العام بين العشائر العراقية المستوطنة والرحالة على ان يكون تعليما ينتهي بالتهذيب وبتربية الروح الاجتماعية وتنمية الشعور الانساني وتحطيم اغلال التقاليد الفاسدة وغير ذلك . وهذا التعليم يحتاج الى تنظيم حملات تهذيبية تحقق

غاياته في اوسع صورة باقرب وقت .

ومن العلاج لمشكلة الحياة القبيلية انشاء طرق المواصلات على اختلاف انواعها في المناطق العشائرية، واقامة مؤسسات حكومة فيها مسيطرة على الامن العام من جهة ، وعاملة على القضاء على الاقطاعية من جهة اخرى . وفي ذلك تحطيم القيود التي تمنع مساواة العشائر مع ابناء الشعب في الخضوع لقوانين البلاد والاعتراف بسلطان الحكومة ، وذلك هو التحضر والحياة المدنية ، ثم أن عناية الحكومة بالصحة واهتمامها بانشاء المساكن الصحية وتوفير المياه الصالحة للشرب لابناء العشائر المتحضرين ما يشجع غيرهم على الاسكان وما يستميل القلوب الى الحكومة و يبعث العشائر على أن ترى مصلحتها في الاطمئنان الى حكومتها شاعرة بواجب المعاضدة ومدركة لحقيقة وظيفة الحكومة ، وما وظيفتها في البلاد الا خدمة الشعب كافة .

١٠ — مشكلة توزيع الاراضي :

العراق بلد زراعي قبل كل شيء ، والزراعة فيه قوام حياة الشعب وركن الثروة والرفاهية الاقتصادية ، ولا يرجى للعراق تقدم صحيح من غير زراعة راقية متقدمة . والأساس الأول لتقدم الزراعة هو توزيع الاراضي الزراعية على الزراع الذين يعملون في زراعتها فعلا توزيعاً يبعث في نفوسهم الشعور بانهم مالكوها كما يبعث على استقرارهم فيها لا يبغون عنها حولا ، فتهيأ لهم المعيشة الراضية والحياة الاجتماعية ، واذ ان الأرض في أكثر العراق غير موزعة هذا التوزيع العادل كانت مشكلة من كبريات المشاكل جرت الى نظام اقطاعي ذي اثر سيء في تقدم الزراعة وفي نمو التشكيلات

الاجتماعية ، وفي اصلاح الريف العراقي وجعله مصدر الثروة والرغد والخير للبلاد ، وهذا الأثر السيء بادٍ في كل الاحوال الاجتماعية والاقتصادية ، والاهتداء الى حل معقول لهذه المشكلة يكاد يكون العامل الأول لتقدم العراق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي .

وقبل كل شيء ينبغي أن يعرف لم وكيف نشأت هذه المشكلة ؟ إن الاراضي في العراق هي ملك الدولة وليس لفرد من أفراد الشعب أن يملك شيئاً منها قانوناً ، ولقد كان الغرض من سن الدولة العثمانية قانون الأراضي سنة ١٨٥٨ ومن توزيعها على الذين يعملون في زراعتها فيكسبون حق التصرف فيها هو انعاش الحركة الزراعية واستغلال الثروة الطبيعية ، ولكن على تراخي الاحقاب صار كل متصرف في ارض بمثابة مالك يؤجرها الى غيره ليزرعها او يبيعها او يرهنها ، واذا مات ورثها ذريته من بعده ، وقد نشأ عن هذا اضطراب وفوضى وخصومات لا تزال تتجدد . وكان لفساد نظام الدولة العثمانية واضطراب الأمن في البلاد أثرها في تنازل الفلاحين الذين ملكوا حق التصرف في الاراضي التي وزعت عليهم عنها للذين تصدوا لحمايتهم من شيوخ واغوات ، كما كان لاهمال المشروعات الاروائية والتهاون في العناية بالزراعة والزراع أثرهما في فقر الفلاحين واضطرارهم الى بيع اراضيهم للاغنياء من أهل المدن في الاحوال الاقتصادية العصيبة ، فنشأت من هذا على الايام ومن منح الدولة مقاطعات كبيرة لرؤساء القبائل والزعماء الذين استأثروا بها ولم يوزعوها على تابعيهم الملكيات الكبيرة ، وصار الفلاحون يعملون أجراء

وملتزمين في الاراضي التي كانت لهم حق التصرف فيها ، يشاركهم في غلتها الذين أصبحوا يملكون رقبتها فوق مشاركة الدولة لهم بنصيب منها ، فانحط مستوى معاش الفلاحين الذين كان يجب ان يكونوا على حد ما قال زعيم تركيا الخالد مصطفى كمال : سادة الأرض والبلاد . و بعد أن قل نصيبهم من غلة الأرض ، وساءت احوالهم المادية والمعنوية ، فترت حماستهم في العمل ومالوا الى الكسل والاهمال ، وضعفت علاقتهم بالأرض ، وكثر تنقلهم من مزرعة الى أخرى مكرهين ، ووقعوا في فقر مدقع اضطرهم الى الاستدانة بفائدة فاحشة بلغت احياناً اكثر من ثلاثين في المائة ، فحالت هذه الأحوال الاقتصادية السيئة دون تهذيبهم وتثقيفهم ورفع مستواهم الاجتماعي . على ان المشكلة في شمال العراق أخف وطأة منها في الجنوب ، وفلاح الشمال أحسن حالا من وجوه كثيرة من أخيه فلاح الجنوب ، هو يعيش في قرية مستقراً فيها وقد يكون هو صاحب الأرض التي يزرعها فيستقل بغلتها فلا يدفع الا الى الحكومة نصيباً ضئيلا منها بحكم قانون الاستهلاك ، ولا يعطي صاحب الأرض اذا لم يكن هو المالك المتصرف فيها الا حصة لا تتجاوز ربع الغلة الزراعية ، والسبب في هذا هو أن القرية في الشمال هي الوحدة الأجتماعية التي تقابلها القبيلة في الجنوب ، والزراعة في الشمال قليلة التكاليف تعتمد على الأمطار ولا تعتمد على الارواء بالجداول أو بالمضخات كما هو الحال في الجنوب لقاء أجور تقلل من نصيب الفلاح من غلة الأرض في هذه المنطقة الاروائية ، ثم ان الأراضي في الشمال أكثرها كانت في الأصل ملكا للفلاحين العاملين فيها موزعة عليهم بمقتضى قانون الاراضي العثماني ، وهي

وان كانت قد انتقلت مع الزمن ولأسباب كثيرة الى الملاكين الكبار من اغوات ومترفين من سكان المدن فان الملكيات الصغيرة لا تزال موجودة بجانب هذه الملكيات الكبيرة في بعض القرى وفي الجبال . أما في الجنوب فان الأراضي أميرية اعطيت في الأصل الى القبيلة ليتوزعها افرادها فيما بينهم فيكون لكل زارع منهم ارض خاصة به لا يشاركه في غلتها احد ولكن الأحوال السياسية والاجتماعية الشاذة في العراق قبل قيام الحكم الوطني الحاضر أدت الى ان تصبح الأرض في ملكية شيوخ القبائل والرؤساء التابعين لهم ، والى ان يصبح الفلاح وهو أحد أفراد القبيلة مجرد عامل أجير لديهم او زارع يقاسمونه جهوده المضنية فلا يتجاوز نصيبه مما يزرع في أحسن الأحوال نصف غلة المساحة المزروعة ومعدلها (١٥) مشارة ، والمشارة الواحدة (٢٥٠٠) متر مربع ، ومعدل نصيبه من غلتها أكثر ما يكون طنان من الزراعة الشتوية (الحنطة والشعير) وطن واحد من الزراعة الصيفية (الذرة والدخن والماش والسمسم والقطن والشلب) .

هذا المحصول الضئيل لا يضمن للفلاح وأسرته غذاءهم وكساءهم ومأواهم فيعيشون أبداً في ضنك حفاة عراة طوال العام ، و يسكنون بيتاً من القصب أو البردي أو اللبن ومعهم حيواناتهم في كثير من الأحيان ، ولا مجال مع هذه الحالة الاقتصادية السيئة وهذه الحياة القاسية المضطربة التي لا قرار لها في أرض معينة لأي تقدم اجتماعي أو صحي أو تهذيبي لهذه الطبقة الكبيرة من الشعب التي لا تقدّم للشعب بدونها .

هذه هي مشكلة توزيع الأراضي تجر وراءها ذيول مشاكل اجتماعية

واقتصادية لن تحل ما لم تحل مشكلة الأرض نفسها في العراق إذ أنها المعضلة الكبرى التي تحتاج الى كثير من الجرأة والحزم ومن السداد في الرأى لوضع خطة ثابتة للقضاء عليها قضاء نهائياً ينتهي بانشاء وحدات زراعية صغيرة ، وباستقلال الفلاح في أعمال زراعة وحدته ، وبانقاذه من السيطرة الاقطاعية ، وبرفع مستوى معيشته ، وبتحرير عقله من عقال الجهل بالتربية والتعليم بعد الرخاء المادي .

الحق ان الدولة العراقية شاعرة باهمية هذه المشكلة وبمسؤوليتها فيها وتود لو تستطيع لها حلا يرضي الشعب جميعاً وينهض بالزراعة العراقية فيزيد من ثروة البلاد ويرفع مستوى الشعب بدليل أنها استقدمت قبل مدة الخبير الانكليزي « السير ارنيست داوسن » لدرس المشكلة ووضع الحلول لها وقد فعل . ومما قاله الخبير هذا : « إن الاراضي متوفرة لتقدم زراعي عظيم اذا كانت الأحوال الاخرى مساعدة على ذلك » وقبل هذا الخبير كان قد قدر السير « ويليم ويلكوكس » الذى قام في أيام العثمانيين بدرس دقيق لامكان توسع الرى في العراق : « أن مساحة الأراضي في المناطق الجنوبية التي يمكن إرواؤها بمياه الأنهار في الشتاء تبلغ نحو ثلاثة ملايين هكتار وفي الصيف نحو مليون وربع مليون هكتار ، ولا تدخل في هذا المقدار الأراضي الزراعية الواسعة في الشمال التي تعتمد في ريها على الامطار » .

ومن مقترحات الخبير الانكليزي داوسن أمران مهمان :

١ — مسح كل الأراضي الزراعية بعد حسم جميع المنازعات عليها .

٢ — حفظ سجل كامل لكل هذه الاراضي موضح بالخرائط والمخططات .

وذلك لأنه رأي : « أن أربعة اخماس الأراضي المزروعة في العراق لا تخضع لقانون ، ولا تدخل ضمن صلاحيات المحاكم ، ولا تزرع بطريقة منتظمة . وان في قانون الاراضي نواقص كثيرة من حيث تطبيقه حتى على الخمس المزروع من الأرض » ومن رأي هذا الخبير كذلك أنه « اذا لم تؤخذ التدابير الفعالة لاصلاح هذا النقص الذي مر عليه زمن طويل فانه سيبقى يعرقل تقدم القطار و يغير معيشة سكانه » .

وقد قامت الحكومة العراقية فعلا بوضع « قانون تسوية الأراضي » ثم أحيت كذلك مساحات كبيرة من الاراضي البور بمشروعات الري التي ذكرنا بعضها في فصل سابق ، وهي عازمة على احياء مساحات واسعة اخرى بتحقيق مشروعات للري كبيرة كانت في طريق التحقيق لو لا قيام الحرب العالمية الثانية ، ثم إن الشعور بضرورة توزيع هذه الاراضي على الزراع العاملين في زراعتها توزيعاً يحقق مبدأ الوحدات الزراعية والملكية الفردية في نمو وازدياد للوقوف في وجه التوسع في الملكيات الكبيرة والنظام الاقطاعي في الزراعة ، ويرجى أن تسفر كل هذه الامور عن تقدم زراعي كبير في البلاد يؤدي الى انتعاش الريف العراقي وازدهار الحياة فيه وتذليل عقبات مناهضة الامية ومكافحة الأمراض بنشر مبادي العلم والثقافة في سواد الشعب بعد الرفاهية الاقتصادية و بعد أن يصبح سلطان الحكومة الدستورية الشرعية لا يشاركها فيه سلطان الاقطاع أو التقاليد

الرجعية ، وبومئذ يحيا الشعب وتحيا الارض و يسعد العراق .

١١ — مستقبل العراق فى النظام الدولي :

النظام الدولي الجديد ممثل في هيئة الامم المتحدة التي يبدو أنها جادة في تحقيق السلام العالمي عن طريق إقامة برلمان دولي ، والعراق عضو في هذه الهيئة، منضم الى ميثاقها الذي يمنع من ان ينتقص من الحرية السياسية لاي عضو فيها، و يقضي بالغاء كل الالتزامات المترتبة على المعاهدات السابقة لهذا الميثاق ، ومنها معاهدة التحالف العراقية البريطانية القائمة التي تقيد استقلال العراق لأن المساواة في السيادة بين العراق وبريطانيا غير متمثلة فيها ، والنظام الدولي الجديد لا يقر هذه المعاهدات ولا يسمح بان تكره الدول على التحالف، كما لا يمنع قيام التحالف بين الدول برضى منها ورغبة فيها، ومستقبل العراق في النظام الدولي رهن برفع القيود عن استقلاله التام الى حد بعيد ، والعراق وهو بلد ديمقراطي دستوري نيابي محب للسلام مؤمن بان السلام العالمي لا يمكن تحقيقه الا بالتعاون الوثيق بين الدول الكبيرة والصغيرة على اساس من الصداقة والتساوى فى الحقوق والواجبات المتقابلة راغب كل الرغبة في أن تكون له علاقات صداقة بالدول عامة وحليفتها بريطانيا خاصة على اساس من المساواة والمنافع المتبادلة ليشترك في اقامة نظام دولي عام يعيش في ظله أمم الارض جميعاً في أمن وسلام وهو مستعد ابداً لتحالف مع بريطانيا لا ينتقص من سيادته واستقلاله في حدود الحق الدولي .

ان مستقبل العراق من مستقبل العالم الذى يواجه عهداً جديداً يراد

ان يقضي فيه على كل ما يثير خلافا بين الامم يهدد سلام العالم (١) وسيكون للعراق وهو في مركز خطير شأن كبير في النظام الدولي حين ترفع بعض القيود التي تحد من استقلاله التام فتسرع في نهضته السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحين يتم تحقيق أماني العرب في الاتحاد والتجمع وتكوين جبهة عربية قوية لها خطرها في كيان العالم .

(١) من خطاب لفخامة السيد نوري السعيد في اجتماع بالصحفيين .

(١)

الفصل السادس

احوال العراق الاجتماعية

١ — الاسرة والحياة المنزلية :

الاسرة تجمع طبيعي بين اشخاص انتظمتهم روابط الغرائز والمصالح فالفت منهم وحدة مادية معنوية، هي أصغر وحدة حيوية في الهيئة الاجتماعية هي الحلقة الاولى في سلسلة الاجتماع والوحدة الصغرى التي تتألف من مجموع امثالها المجتمع الانساني الكبير، هي النواة المدحة البشرية والاصل للمسائل الاجتماعية التي تكون صالحة بصلاحها وفاسدة بفسادها .

أتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً ، ثم كان حيواناً مثل جميع أنواع الحيوان نكرة ألف غابات وكهوف ، لا يعنيه الا أن يظفر بقوته مدفوعاً بغريزة الحياة ، لا يشعر بعطف على غيره اذ لا يربطه بسواه رباط قربى ، قاسياً يجهل حق غيره في الحياة ، وحشاً كانسان ، شريعته شريعة الغابة ، حتى اذا ألف أسرة ، وعرف زوجاً وأولاداً ، وآباء وامهات واخوة واعماماً واخوالا وذوي أرحام خفف من انانيته ، ونزل عن بعض حريته، وعرف للجماعة الانسانية حقوقها ، هذه الجماعة التي كانت الأسرة لها نواة وخلية نفثت فيها الروح ، وجددتها بالذراري ، واقامت لها بالتربية والحدب قواعد اختزنت على الايام ذكريات وآمالا تشابهت بحكم البيئة بين أسرة واسرة في ناحية من الارض فاصبحت حياة روحية واحدة اشتركت

(١) هذا الفصل والفصول التي تليه خاص بالصفوف الرابعة العلمية .

بها أسر عديدة فكانت (قبيلة) ثم كانت (الامة) ، ثم الامم التي لها أوطانها وحياتها الاجتماعية الخاصة .

لقد اهتدى الانسان بفطرته و بتجاربه الى أن خير وسيلة لبقائه ورقيه وهنائته أن يعمل على بقاء جماعته التي ينتمي اليها بالتعاون مع غيره من أفراد الجماعة لانهاضها ورقيها لكي ينال هو وغيره في ظلها جزاء ما بذلوا من جهود ، وليجنوا ثمار ما غرسوا من كد وسعي . لقد قويت الروابط الاجتماعية بين الفرد والجماعة بتقدم البشر في تنظيم الأسرة، إذ أن رقي الجماعة ورقي الاسرة متلازمان ، وارقى الجماعات واكثرها فوزاً في الحياة أرقاها أسرة .

إن الأسرة اذن هي الوحدة السياسية للجماعة التي تتألف من عديدها وتتكون أول أمرها من أم وأب سعياً بدافع غريزتهما الى الارتباط برباط الزوجية ، والى التآلف والتعاون لتحقيق رغباتهما في الحياة و إداء واجبهما نحو نفسيهما ونحو جماعتهما ، هذا المجتمع الصغير الذى يكبر بالاولاد ويتشابك مع الأسر غيرها ويمد جذوره في كل نواحي المجتمع هو المدرسة الأولى للحياة الانسانية تطبع في ذهن من يتربى فيها التعاليم والمبادىء والواجبات التي تريد أن تنشئه عليها ، ولشد ما يكون ذلك راسخاً متيناً حتى يندر أن ينمحي هو أو أثره من ذهنه ونفسه .

هذه النواة التي ندعوها بالأسرة هي الوسيلة المادية والمعنوية لدوام الحياة البشرية وتقدمها، وكل مصيبة تصيب الاسرة تكون سبباً من امتداد المصائب الى الجماعة الانسانية باسرها ، يقول (شارل واينر) : لا تستقيم

امة ولا تتكون لها قوة ما لم تصلح أسرها أولا ، واذا شئت ان ترى كيف تتقوض أركان امة وتتفكك عرى جماعة فانظر الى امة قد تمشي في أسرها داء الاهمال ، فتركت أبناءها هملا . إن الأسرة هي الركن الذي يبنى عليه مستقبل الامة ، ومثل ما تكون الاسرة تجيء الامة ، راقية إن رقت ، سافلة إن سفلت ، وعلى قدر التربية يكون الاحتفاظ بخيرات الحياة ، والعمل على رفع منار الوطن ، وآثار الاسرة تظهر في الافكار والاقوال والافعال والعواطف وفى كل غرض من أغراض الحياة حتى تظهر فى ملبس الناس ومسكنهم وفى أحزانهم ومسراتهم ، والرجل الذي يقدر شأن الاسرة إنما هو الرجل الذي يعرف معنى الحياة وقيمة الوطن . إن الاسرة على اختلاف النظم والأطوار كان لها قيمة في بناء المجتمع الانساني دونها كل قيمة ، ومن المفيد ان يعلم ان الاسرة قد مرت بادوار عديدة في تاريخ الانسانية اهمها:

أولا : دور الامومة ، وهو دور الاسرة الطبيعية ، وعهد زعامة المرأة ، وقد كانت الزعامة والحقوق منحصرة فيها ، والاسرة تتكون منها ومن أولادها واولاد بناتها .

ثانياً : دور الأبوة : وهو دور بلوغ الأسرة الطبيعية درجة الكمال بارتقاء الانسانية وتكاثر تكاليف الحياة وتصعب اسباب التكسب ، فتزعم الرجل الأسرة ، وصار مرجع النسب الصحيح بما له من الحق الصراح ، وخضعت لسلطانه المرأة ففقدت مساواتها به .

ثالثاً : الدور المشترك ، وفيه اصبح الزوجان على مستوى شرعي وأدبي واحد ، واصبحت القرابة فيه ذات حدين : نسب الابوة وصلة

الامومة ، وكانت هذه القرابة في بادىء الأمر في نفر من الاقربين ، ثم جعلت الحاجة الى العصبية تزيدها مع الايام اتساعاً وشمولا حتى كان منها الافخاذ والبطون والقبائل ، ولا تزال الأسرة اليوم في هذا الدور تسير بخطى واسعة في طريق التكامل لتصبح مصدر الاجتماع الصالح والتنظيم والتعاون للانسانية التي تتألف من وحدات نواتها الاولى وهي الأسرة .

إن الحياة العائلية ضرورة اجتماعية لا بد منها لصيانة النسل ولتربية الاجيال في الادوار الاولى من الطفولة تربية خلقية ووجدانية ودينية لا تستطيع معاهد الدراسة بعد ذلك ثم المجتمع أن تربي الاجيال عليها بدونها ، هذا و بفضل الحياة في الاسرة تتكون الروح العائلي وتنشأ الاتجاهات الاولى للحياة الاجتماعية المنظمة عند الأفراد وتنتقل اليهم لغة بلادهم وكثير من عاداتها وتقاليدها ، ولا تستطيع أية منظمة غير الاسرة ان تغنى غناءها في هذه الشؤون ، أضف الى هذا كله الوظائف الاقتصادية التي تؤديها الأسرة في البيئات الزراعية بخاصة .

٢ — المرأة ومكانتها في المجتمع العراقي :

موضوع المرأة من اهم الموضوعات الاجتماعية وادقها ، وحقوق المرأة وواجباتها كانت موضع اختلاف فى كل أمة وجيل عصراً بعد عصر حتى يوم الناس هذا ، ولكن مما لا يختلف فيه أن المرأة عامل من اكبر العوامل تأثيراً في الحالة الاجتماعية إذ أن النسل نفحة من روح أمه ، والامة مجموع هذا النسل ، فهي اذن نسيج الأمهات ، ولن نجد فى أمه صفات عطلت منها نساؤها . أخلاقها صورة من أخلاقها ، ورقيها او تدنيها تبع

لرقيها أو تدنيها ، فمن اراد صلاحاً بأمة فعليه أن يصلح حال المرأة فيها، وان يسمو بنسائها لتسمو الأمة بسموهن بما ينفثن في الابناء من المبادىء السامية والصفات العالية .

لا شك في أن المرأة العراقية متأخرة ، ولا يرجى للعراق تقدم ما لم تعالج قضية المرأة معالجة تنتهي بانتشالها من وهدة الجهل والظلم، ووضعها في مقام يدعو الى احترام المجتمع لها احتراماً يبعث ثقتها بنفسها ، ويقضي على دواعي الضعف والاستكانة فيها ، وباعدادها خير اعداد للنهوض بوظائفها الأصلية ، وهي الزوجية الصالحة والأمومة البارة والادارة البيتية الحازمة . مظالم كثيرة تثقل كاهل المرأة عندنا في قضايا الزواج والطلاق والميراث ، وفي مقامها في المجتمع ، وفي كل شأن من شؤون الحياة يجب القضاء عليها، لتنال المرأة حقوقها الطبيعية والمشروعة ولتخرج من عزلتها وخنوعها ولتلعب دورها الخطير في إنشاء الأمة و بناء الحياة القوية الكريمة بعد أن تتحرر من الجهل ومن ربقة التقاليد الجائرة التي ليست من الدين والعلم في شيء .

ومع ان المرأة العراقية بوجه عام اليوم ترسف في قيود اجتماعية وتقليدية ثقيلة ، الجهل مخيم عليها ، والعراق يدفع ثمن جهلها وسخف عقلها وسقم نفسها غالياً ، فان ظواهر الأحوال تبعث على التفاؤل بمستقبلها فقد أقبلت على دور العلم والثقافة في المدن ، وها هي ذي مدارس البنات تنتشر حتى في المدن الصغيرة وفي القرى، والتعليم المشترك في المعاهد العالية أصبح مألوفاً وقد كان دخول البنت المدرسة قبل عشرين سنة عملا مستهجنا لا يرتضيه

سواد الشعب ، وسيأتي يوم ويرجى أن يكون قريباً يسود فيه الاعتقاد بأن تعليم المرأة تعليما واسعاً عميقاً لا يقل في ضرورته عن تعليم الرجل ، لأن وظائف المرأة لا تقل خطراً في حياة المجتمع عن وظائف الرجل ان لم تزد عليها ، وكل ميسر لما خلق له ، وعندنا أن جهل المرأة خير من تعليمها الناقص الذي لا تفهم منه إلا أنه تبرج ومبالغة فى الزينة وتمرد على الدين والخلق وتقاليدنا الصالحة ، وتقليد أعمى للمرأة الأجنبية فيما لاخير فيه ، وانصراف عن لباب الواجبات الى قشور المدنية الزائفة ، وما كان التعليم الصحيح الا حصناً وقوة وجمالا وكمالا للمرأة والرجل على السواء ، ويوم ينتهي التعليم بفتياتنا ونسائنا الى هذا المكان هو يوم يقضي فيه على الروح الرجعية التي لا تؤمن بوجوب تعليم المرأة اذ لا ترى تعليمها اليوم إلا أنه يخرجها على تقاليدها ، ولا يصلح من شأنها فى قليل او كثير .

٣ — الامية واخطارها :

اختار العراق الديمقراطية نظاماً لحياته ، والدولة الديمقراطية ملزمة أن تبذل كل ما فى وسعها للقضاء على الجهل ، والجهل داء مبيد للشعوب ، والامية العنصر الرئيس ، فيه وهي آفة اجتماعية مانعة من تقدم الفرد والشعب سياسياً واجتماعياً واقتصادياً . ومن النتائج المباشرة للحكم الديمقراطي إزالة هذه الآفة بنشر التعليم الأولي العام وإكراه الشعب عليه ما أمكن . وبزوال الامية تتحقق أغراض عدة : اولها أن هذا التعليم الأولي الذي يخرج الشعب من معرة الجهل والأمية أيسر وسيلة يجب أن يكون فى يد الأفراد ليستطيعوا أن يعيشوا . والثاني أنه أيسر وسيلة يجب أن تكون فى

يد الدولة نفسها لتكوين الوحدة الوطنية ، واشعار الشعب حقه في الوجود المستقل الحر وواجبه للدفاع عن هذا الموجود . والثالث أنه هو الوسيلة الوحيدة في يد الدولة لتمكن الامة من البقاء والاستمرار ، لأنها بهذا التعليم تضمن وحدة التراث الوطني اليسير الذي ينبغي أن تنقله الأجيال الى الأجيال ، وأن يشترك في تلقيه ونقله الأفراد جميعاً في كل جيل .

واذا كانت الديمقراطية مكلفة أن تضمن للافراد الحرية ، كما ضمنت لهم الحياة ، فان الحرية لا تستقيم مع الجهل والأمية ، ولا تعايش الغفلة والغباء ، فالدعامة الصحيحة للحرية الصحيحة انما هي التعليم الذي يشعر الفرد بواجبه وبحقه ، وبواجبات نظرائه وحقوقهم ، والذي يشيع في نفس الفرد هذا الشعور المدني الشريف ، شعور التضامن الاجتماعي الذي يجعله حريصاً على احترام حقوق نظرائه عليه ليحترم نظراؤه حقوقه عليهم .

واذا كانت الديمقراطية مكلفة أن تضمن للناس السلم التي تحميهم من أن يعدو بعضهم على بعض في داخل حدودهم الجغرافية ، والتي تحميهم من أن يعدو عليهم الأجنبي ، فأن هذه السلم لا تستطيع أن توجد لأن الدولة تريدها على الوجود ، وانما هي محتاجة الى مادة توجدها وأداة تحققها ، والوطنيون الأحرار وحدهم هم القادرون على ايجاد هذا السلم . هم مادتها وهم أدواتها . ذلك ان الرجل الذي لاحظ له من الحرية عاجز بطبعه عن ايجاد السلم وعن حمايتها ، بل عاجز بطبعه عن تصور السلم . انما هو قادر على أن يعيش ذليلا ، وعلى أن يكون عادياً باغياً ان اتيحت له فرصة البغي والعدوان فلن تستطيع الديمقراطية أن تكفل للناس حياة ولا حرية ولا سلماً الا اذا

كفلت لهم تعليماً يتيح لهم الحياة ، و يتيح لهم الحرية، ويمكنهم من السلم. تعليماً يزيل غشاوة الجهل عن عين الجاهل، ويمكنه من معرفة نفسه و بيئته الطبيعية والوطنية ، و يلائم بين حاجاته و بين البيئة (١) .

أن ضرر الأمية لا يقتصر على ما له صلة باحوال الفرد ، بل يتعدى الى كل مشروع يقام لتحسين أحوال البلاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والامية الشائعة تحول دون نجاح هذه المشروعات والاستفادة منها على الوجه الأكمل . ان ايجاد مجتمع منتظم متجانس العناصر لن يكون بغير القضاء على الامية و إعداد العدة لتعليم النساء والرجال على السواء ، وقد جعلت الأمم الديمقراطية الحديثة المدارس جزءاً جوهرياً من النظم الديمقراطية لتعليم الشعب المبادىء العامة على الأقل ، ولتساوي جميع أفراد المجتمع في الفرص التي تتاح لهم ليتعلموا فيدركوا الخير ادراك المتحضرين .

٤ — أثر المدنية الحديثة فى حياة العراق :

ان التطورات التي طرأت على الحياة الاجتماعية فى العراق في الثلاثين سنة الأخيرة تفوق التطورات التي حدثت فى العراق في خلال القرون الثلاثة السابقة . واكثر هذه التطورات الحديثة نتيجة ازدياد احتكاك العراق بالغرب على أثر الاحتلال البريطاني له وتسهيل طرق المواصلات وتوسيع نطاق الاتصال التجاري والثقافى ورحلات كثيرة من العراقيين الى الغرب للدراسة أو السياحة ، وقد تناول هذا التطور الناحيتين المادية والمعنوية ففي الناحية المادية يظهر أثر هذا التطور في استعمال الزي الأوربي

(١) الدكتور طه حسين ، مستقبل الثقافة في مصر .

وفي اقتباس كثير من تقاليد الغرب وفي عمران المدن وطراز المعيشة ، وقد فتحت طرق واسعة معبدة فى كثير من مدن العراق غرس جانباها بالأشجار وأسست مشاريع الماء والكهرباء وغير ذلك من مظاهر المدنية الحديثة ، أضف الى ذلك شيوع استعمال الوسائل الكمالية كالأدوات الكهربائية والسيارات والرياش العصرية واقتباس الطراز الغربي الحديث فى البناء وتحسين وسائل الري وفتح الجداول وتنظيم طرق المواصلات وغير ذلك من مثل تأسيس النوادي ودور السينما والاقبال عليها وعلى الحفلات الراقصة والسهرات في الفنادق والشرب والمقامرة وأكثر ما تكون هذه المظاهر بين الموظفين والطبقات الموسرة بصورة خاصة .

اما التطورات المعنوية الفكرية فتتمثل في انتشارا لمدارس للبنين والبنات في المدن ورواج الصحف والنشرات والمجلات والاقبال على مطالعتها واكثر ما يدخل العراق من هذه المطبوعات يرد من مصر وسوريا وأحياناً من أوربا وأمريكا . وأهم تطور فكري في العراق هو تغيير وجهة نظر الشباب وحتى بعض الشيوخ فى الحياة اذ اصبحوا لا يطيقون الخضوع للعادات القديمة ، وتبدو هذه الاشياء واضحة بجلاء في الحياة العائلية حيث يصطدم كثير من البنين والبنات بالمحافظين من أهليهم وذويهم .

ان كثيراً من العادات والتقاليد الغربية آخذة بالانتشار فى المدن وكثير من العائلات العراقية المهذبة تهتم بتربية أولادها على الاساليب الغربية الحديثة ، غير انه مما يؤسف له ان نواحي حيوية في حياة العراق لا تزال متأخرة مثل الصناعة والزراعة ، فلا يزال الفلاح العراقي يتبع اساليب

قديمة متأخرة في زراعته كما لا تزال الأمية ضاربة أطنابها في البلاد ، ولا يزال الريف العراقي والمدن الصغيرة على تأخيرها القديم لم تتأثر الا قليلا بالمدنية الحديثة ، ولذلك اسباب كثيرة اهمها : سوء الأحوال الاقتصادية وشيوع الجهل والأمية وسيطرة روح البداوة على العقلية .

على ان المأمول وقد صرنا في عالم ما بعد الحرب أن يتجه العراق اتجاهاً سريعاً وقوياً الى الأخذ بلباب المدنية الحديثة التي تؤدي الى نهضة الأمة الفعلية في مختلف نواحي حياتها .

الفصل السابع

احوال العراق الاقتصادية

تمهيد :

يراد بالأحوال الاقتصادية الزراعة والصناعة والتجارة ، وهي عماد حياة المجتمع والزراعة تتناول أعمالا مختلفة منها : الانتاج الزراعي، وتربية الحيوانات ، وانماء المزاعي والغابات ، وصيد الأسماك ، وما الى ذلك . وأما الأعمال الصناعية فتشمل : الصناعات والحرف اليدوية والآلية ، والتعدين واعمال النفط ، واعمال البناء ، وغير ذلك . واما التجارة فتتصل بطرق المواصلات ، ووسائل النقل ، والبيوت والأسواق التجارية ...

والعراق قطر صالح لحياة اقتصادية واسعة عظيمة باراضيه الزراعية الخصبة ومياهه الوافرة ومناخه المعتدل المساعد لزراعة وافرة الخيرات، ثم بثرواته الطبيعية والمعدنية ومن أهمها النفط الذي تعد آباره من أغنى آبار النفط في العالم ، ثم إن موقعه الجغرافي الممتاز قد جعله حلقة مهمة في شبكة المواصلات العالمية ، ولقد كان بفضل هذا الموقع الجغرافي منذ أقدم العصور التاريخية مركزاً خطيراً من مراكز التجارة بين الشرق والغرب، هذه المزايا تبعث فينا الأمل الوطيد في أن يستعيد العراق أهميته بمثابته قطراً زراعياً غنياً بالثروات الطبيعية واقعاً في مركز عالمي ممتاز

١ — الزراعة :

العراق بلد زراعي قبل كل شيء ، للزراعة فيه أهمية تفوق أهمية ما عداها من الشؤون الاقتصادية الاخرى ، واهل العراق يعتمدون في معيشتهم على الزراعة مباشرة إذ يقدر ذوو الصلة بالزراعة بنحو ٨٠ بالمائة من مجموع السكان ، واذا استثنينا النفط فان صادرات العراق وثروته تكاد تكون من حاصلات البلاد الزراعية والحيوانية ، والحاصلات الزراعية في العراق غلة زراعية شتوية وصيفية ، والشتوية منهـا تعتمد في الغالب على الأمطار ، واما الصيفية فقائمة على الري ، ويمكن تصنيف أنواع المزروعات في العراق تسهيلا للبحث على النحو التالي لهذا :

(أ) الحبوب وهي أهم حاصلات البلاد ومنها الحنطة والشعير والرز والسمسم والذرة والماش والدخن والعدس .

(ب) المواد الزراعية الصالحة للصناعة ، وفي العراق مقادير كبيرة من هذه المواد التي تزرع لغايات صناعية ومن أهمها القطن والتبغ والـكتان والسمسم والزيتون وأخشاب الصناعة وغير ذلك .

(ج) الفواكه ويعد العراق من البلدان المهمة في انتاج بعض أنواع الفواكه ومن أهمهما التمر ، ويقدر ما يصدر الى الاسواق العالمية من تمور العراق بنحو ٨٠ بالمائة من مجموع تمر العالم ، ويبلغ معدل صادرات التمر من العراق نحو ٢٧ بالمائة من مجموع صادرات التجارة العراقية ، وهناك فواكه كثيرة دون التمر كثرة واهمية تستهلك في داخل البلاد ومنها صنوف الأثمار الحمضية والعنب والتين والـكمثري والسفرجل والجوز ...

(د) الخضر من مثل البنجر واللفت والخس واللهانة في الشتاء ، والطماطة والباذنجان والقثاء والفرع واللوبية والفاصولية وغيرها في الصيف .

وأما الحاصلات الحيوانية فهي شديدة الصلة والتأثير بالحاصلات النباتية في البلاد ، والزراعة والرعي صنوان . ويمكن تصنيف الحيوانات في العراق على النحو التالي لهذا :

(أ) الماشية ، وهي قسم مهم من ثروة العراق الحيوانية يعيش عليها جانب كبير من السكان ، وتفيض عن حاجة القطر فتصدر كميات كبيرة منها ومن أصوافها ومنتوجاتها الى الخارج ، وأهم هذه الحيوانات الأغنام والأبقار والخيل والابل .

(ب) الطيور : وأهم الطيور الداجنة في العراق الدجاج يصدر قسم من بيضه الى فلسطين ، ثم الوز والبط ، وأنواع من الحمام .

(ح) الاسماك وهي تكثر في مياه العراق في دجلة والفرات والخليج الفارسي ومنها أصناف من أجود السمك في العالم .

(د) الحيوانات البرية : وهي وإن لم تكن ثروة اقتصادية مهمة في العراق إلا أنها تستغل في صيد البر ابتغاء لحومها أو جلودها وهي كثيرة منها الخنازير والأرانب والغزلان والثعالب وبنات آوى وغيرها .

تحسين المنتجات (الغلات) ومكافحة الأوبئة الزراعية :

غاية الغايات في كل زراعة ان يكون الحاصل الزراعي وافرة كمياته ، جيدة اجناسه ، مختلفة أنواعه ، يسد بوفرته وبجودته وبتنوعه وحسن علاجه حاجات الشعب في العيش الهنيء ثم يفيض عن هذه الحاجات فيباع

في الاسواق العالمية خاماً او مصنوعاً صناعة مجودة بأحسن الاثمان ليكون مصدر ثروة للبلاد تنفق فى وجوه من التقدم الاجتماعي والسياسي والصحي والثقافي فيها ، ولا تتأتى مثل هذه الزراعة المنشودة الا بأن يقام صرحها على العلوم والفنون التطبيقية والوسائل الآلية فى بلادنا التي هي أصلح بقاع الأرض لزراعة وافرة الخيرات .

ولاقامة هذا الصرح الزراعي يجب :

١ — ان يعلم فلاحنا الجاهل فنون الزراعة وصناعاتها واستخدام الوسائل الميكانيكية تعليما عملياً على الاقل بالارشاد المتواصل وبالنماذج المحتذاة ومن خير النماذج في هذا الباب حقول التجاريب الزراعية التي تخدم زراعة البلاد خدمات جلي من جهة زيادة المقادير للمحصولات الزراعية ومن جهة تحسين الأنواع وادخال أنواع جديدة فى الزراعة كما أنها خير وسيلة لدراسة أنواع التربة وتهيئة أحسن الوسائل لمكافحة الآفات الزراعية وغير ذلك . إنه وان كان عندنا الآن بعض مزارع تجريبية من مثل الرستمية والزعفرانية وبكره جوفان البلاد فى حاجة الى مئات من المحطات والحقول النموذجية تنشر المعارف وتوجه الزراعة توجيهاً صحيحاً .

وقد كان من ثمرات أعمال حقولنا هذه ان شاعت زراعة أصناف جديدة من الحنطة (العجيبة) والقطن والسكتان وأنواع من الفاكهة والخضر ، وكان من نتائج مساعيها أن تقدمت الآساليب الزراعية بعض التقدم وكذلك طرق مكافحة الآفات على ان من الضروري ، وحياة البلد قائمة على الزراعة ، والتوسع الكبير في هذه الحقول وبذل الجهد الجهيد فى

نشر الثقافة الزراعية وفنونها العملية وصناعاتها المفيدة بالاكثار من المدارس الزراعية والجمعيات الزراعية والتعاونية والعناية بالفلاحين وبحاصلاتهم النباتية والحيوانية .

٢ ـ وان يمد بالآلات الزراعية الميكانيكية الحديثة ويمرن على استخدامها ليستبدل بها الآلات الزراعية البدائية التي هي اول عامل تأخر الزراعة في البلاد وسبب جمودها على ما كانت عليه منذ آلاف السنين .

٣ ـ وان يمد بالمال نقداً وبالادوات والبذور وغيرها نسيئة ، والمال قوام العمل الزراعي ، وفلاحنا فقير مضيق عليه في الرزق مكره على الاستدانة بربا فاحش يبتلع معظم جهوده ومن هنا كانت المصارف (البنوك) الزراعية الصناعية الفعالة ضرورة ماسة لتقدم الزراعة في البلاد .

٤ ـ وأن تحل مشكلة توزيع الاراضي ، بتشجيع الملكيات الصغيرة فتوثق صلة الفلاح بالارض وقد اسلفنا القول في هذه المشكلة .

٥ ـ وأن ينظم الري وتحيا الارض الموات والبوار وتنظم تصريف المياه تنظيماً واسعاً دقيقاً ، ومن الماء الحياة .

٦ ـ وأن تنشأ المراعي الواسعة لرعي ملايين الأغنام والأبقار والمواشي في طول البلاد وعرضها إذ أن المراعي الطبيعية التي وجدت في البلاد منذ القديم غير كافية لنهضتنا الزراعية التي ننشدها .

٧ ـ وأن تكافح الآفات الزراعية التي كثيراً ما تلتهم الأخضر واليابس وتبعث الفلاح المنكوب على اليأس المميت بعد الفقر المدقع .

وأكثر هذه الآفات شيوعاً الجراد والسونة والمن والغبار والحشف ودودة القطن والفيران .

وقد كوفحت هذه الآفات بوسائل كثيرة منها حراثة الارض واقتلاع الأعشاب ، وبالمواد السامة وبالنفط الاسود وبالتدخين بالكبريت وبغمر الأراضي بالمياه وباقتناص حشرة الآفة وغير ذلك ، والبلاد تطمح في مزيد من عناية الحكومة بهذا الشأن في نتائج زراعتنا .

٨ ـ وأن يوجه الفلاح الى التنويع فى الزراعة فيعرف بانواع جديدة من المزروعات وبخاصة الصالحة منها للصناعات الزراعية ، وان يدفع الى تربية الحيوانات فى حقله الزراعي .

٩ ـ وأن يعنى بالقرية ، والقرية في البلاد الزراعية ـ وقد سبق القول فيها ـ عماد الحياة ومصدر العيش والثروة ، جديرة بالعناية الشديدة بعمرانها وبارتباطها بالمدن الكبيرة بشبكة مواصلات سهلة يسيرة تؤدي الى تأثر القرية بحياة المدن فتؤثر في حياة سكانها الاجتماعية والتهذيبية والصحية والعمرانية فتقرب هذه الفروق الشاسعة بين الحياتين .

١٠ ـ وأن تبث روح التعاون بين الفلاحين وتنشأ لهم الجمعيات التعاونية المفيدة فى القرى والمدن .

بهذه الاعمال التي ذكرناها وبكثير غيرها مما لم نذكر من مثل الدعاية والعمل في الاسواق الخارجية فى بريطانيا والهند وامريكا وغيرهـا ، وتيسير النقل البري والنهري والبحري في الداخل ، وانشاء شركات وطنية للشحن توفق بين مصالحها الخاصة والمصالح الوطنية العامة ، واخيراً من

مثل تخفيف الضرائب الزراعية التي تثقل كاهل الفلاح ولا تساعده على التوسع في الزراعة ، كل هذه تبعث الزراعة بعثاً جديداً في وادي الرافدين الخصيب قوياً مدراً للخيرات دافعاً للحياة الراقية من أطرافها .

٢ — الصناعة :

ليس شك في أن العراق حديث عهد بالصناعة الآلية ، وقد كان من البلاد العريقة في الصناعات اليدوية يوم لم يكن غيرها ، وكان لمصنوعاته شهرة عظيمة لا تزال تذكر . دخلت الصناعة الحديثة العراق بعد الحرب العالمية الاولى وأخذت تتقدم ببطء ولا تزال في طفولتها عاجزة عن سد حاجات البلاد .

واضح ان الصناعة في أي بلد كانت تعتمد على عدة عوامل أهمها : المواد الأولية ، والوقود ، والقوة المحركة ، والأيدي العاملة ومهارتها في العمل ، ثم رأس المال والتنظيم الاقتصادي ، وما الى ذلك . فاذا درسنا الصناعة في العراق على ضوء هذه العوامل نجد أننا ينقصنا بعضها مما يدعو الى تأخر الصناعة عندنا ، على ان الصناعات التي يمكن أن تكون في بلادنا هي الصناعات التي تسمى بالصناعات الخفيفة ولا سيما الصناعات المعتمدة على الغلات الزراعية ، وهذه الصناعة لاتزال في طور بدائي لم تستعمل فيها القوة الميكانيكية كثيراً . ومن أهم هذه الصناعات صناعات النسيج وما يتصل بها من الغزل وحلج الأقطان ، وصناعة الجلود وما يتصل بها كالدباغة وصنع الأحذية والمصنوعات الجلدية بأنواعها . وصناعة السيكاير ، وصناعة كبس التمور واستخراج الزيوت النباتية وصلتها بصناعة الصابون وصناعات البناء

وما يتصل بها من طابوق وجص والقاشاني (الكاشي)، والتجارة وما يتصل بها من الصناعات الخشبية ، والصناعات المعدنية من مثل الصياغة والحدادة والنحاسة وغيرها ، وصناعات متفرقة من مثل الطباعة والكبريت وتوليد الكهرباء وصنع الثلج والمرطبات والزجاج والخزف وغير ذلك .

والعراق غني بالمواد المعدنية يضم في أرضه ثروة كبيرة منها لاتزال تنتظر الأيدي الماهرة العاملة في استخراجها واستخدامها في الصناعات الحديثة التي هو في حاجة الى ترقيتها وانمائها والتوسع فيها . ومن أهم الوسائل لرقي الصناعة في البلاد : (١) تنظيم التعليم الصناعي على درجاته وأنواعه (٢) حماية المصنوعات الوطنية من مزاحمة المصنوعات الأجنبية لها باعفائها من الرسوم والضرائب من جهة ، ومنحها اعانات مالية من جهة اخرى ، وجعل التعريفة الكمركية تضمن حماية هذه المصنوعات بطرد مايشبهها من مصنوعات اجنبية في الاسواق المحلية بفرض الضرائب الباهضة عليها .

٣ — التجارة

ان العراق بحكم موقعه الجغرافي كان ولا يزال من الاقطار التجارية المهمة ، ولقد كان فعلا في الازمان الغابرة من أهم مراكز التجارة العالمية . وقد ازدهرت تجارته في ايام العباسيين كل الازدهار ولكنها اخذت تبور على أثر النكبات التي انهالت على العراق حتى الدور الاخير حيث بدأت التجارة العراقية تنهض من جديد . والتجارة في كل بلد مصدر ايراد مالي كبير للشعب وللدولة ولذلك تعمل الحكومات على تشجيع

التجارة بمختلف الوسائل فهي فضلا عما لها من فوائد كثيرة المصدر الاساسي للثروة العامة ولايراد الحكومة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة .

والتجارة تكون أما خارجية أو داخلية ، والتجارة الخارجية هي مقياس الوضع المالي ، والاقتصادي في البلاد يعين الى حد بعيد مركزها التجاري بين بلدان العالم، وهي تشمل الصادرات والواردات واكثر الامم اليوم تحاول أن تقرب الشقة بين صادراتها وواردتها وتسعى كل السعي لتزيد أرقام الصادرات على أرقام الواردات اذ ان هذه الزيادة دليل تقدم التجارة فى البلاد وعكسها علامة انحطاط وتدهور فى الثروة العامة .

ان تأخر الصناعة في العراق يضطره الى توريد كثير من اللوازم من الخارج ولأسباب كثيرة لا تلقى صادرات العراق رواجاً فى الاسواق العالمية ولذلك يعد العراق متأخراً في تجارته ، و يقدر على الدوام العجز في هذه التجارة بمقدار أربع ملايين دينار سنوياً تقريباً ، و بطبيعة الحال لا تكون الحالة التي كانت في ظروف الحرب العصيبة مقياساً لتجارة البلاد إذ أن الظروف العالمية ساعدت كثيراً في مدة الحرب فقط على نجاح موقت لتجارتنا .

ان اختلال الميزان التجاري هذا يدعو الى الاهتمام الشديد بالامر رغبة في أن تزيد صادراتنا وتقل وارادتنا بقدر المستطاع على ان هناك بعض المصادر تسد النقص الذي ذكرناه في تجارتنا وتسمى المصادر التجارية الخفية واهمها :

(١) واردات العراق لشركة النفط الاجنبية .

(٢) تجارة الترانسيت .

(٣) نفقات المسافرين والسياح والهيئات الاجنبية .

(٤) رسوم المياه والملاحة .

اما التجارة الداخلية فهي الوسيلة الى توزيع البضائع المستوردة فى انحاء القطر لاستهلاكنا ، والى جمع الحاصلات المحلية الفائضة عن الحاجة لاعدادها للتجارة الخارجية ، وواضح جداً أن التجارة الداخلية شديدة الارتباط بالتجارة الخارجية تتأثر بها وتؤثر فيها .

سبيلنا الى انماء التجارة فى العراق هو بالاجمال العمل على تقدم الزارعة تقدماً واسعاً لتكون حاصلاتها وافرة جداً لتصريف الفائض عن حاجة استهلاكها المحلي في الاسواق العالمية وعلى تقدم الصناعة فى البلاد تقدماً يغنينا عن استيراد كثير مما نستورده الآن ولا سيما ما يمكن أن يصنع بسهولة من الصناعات التي تعتمد على المواد الزراعية والحاصلات الحيوانية .

ويأتي بعد ذلك تنظيم طرق النقل الداخلية وطرق الشحن الخارجي اذ ان سهولة النقل عامل فعال فى تنشيط التجارة داخلية كانت او خارجية كما انه من المهم جداً ان يعد العراق الاتفاقيات التجارية مع البلدان التي لها به صلة تجارية وان تؤسس القنصليات فى شتى انحاء العالم للدعاية وعرض ما ينتجه العراق على بيوت التجارة العالمية فى البلدان التي يعملون فيها .

٤ — الاحوال المالية :

أ — العملة العراقية (١) : كانت العملة التركية متداولة في العراق ، ثم حلت محلها العملة الهندية بعد الحرب العالمية مع الاحتلال الانكليزي وبقيت هي العملة المتداولة فى العراق الى أول تموز سنة ١٩٣١ وكانت الحكومة العراقية منذ أول تأسيسها تطمح فى أن يكون للمملكة العراقية عملة وطنية خاصة بها وقد وجدت الفرصة سانحة في سنة ١٩٣٠ فدعت السر أدورد هلتون يانغ لزيارة العراق ودرس مشروع العملة فوضع هذا تقريراً كان الأساس لقانون العملة العراقية ذي الرقم ٤٤ لسنة ١٩٣١

وقد جعل الدينار الوحدة القياسية لهذه العملة وهو مؤلف من الف جزء (فلس) ومساو فى القيمة الليرة الاسترلينية وقد سكت بمقتضى هذا القانون مسكوكات فضية ممزوجة من فئة خمسين فلساً (درهم) وعشرين فلساً ، ونيكلية ذات العشرة الفلوس والاربعة الفلوس ونحاسية ذات الفلسين والفلس الواحد ، ثم صدر قانون اضافي يخول سك مسكوكات اخرى من فئة مئتي فلس (الريال) أما العملة الورقية المتداولة فهى الربع والنصف من أجزاء الدينار والخمسة الدنانير والعشرة والمئة من اضعافه .

ب — المصارف (البنوك) : في العراق مصرف واحد للدولة العراقية وهو مصرف الرافدين ، وقد كان هذا المصرف الوطني ضرورة يتطلبها تقدم البلاد الاقتصادي من جميع نواحيه وكان لا بد منه لتوجيه السياسة

---

(١) من تقرير لجنة العملة العراقية — مطبعة الحكومة بغداد

الاقتصادية واستقرارها . أو للنهوض باصدار العملة العراقية وتمويل الحكومة والاهلين بما يحتاجون اليه ، وقد تخطت البلاد كل العقبات التي كانت تقف حجر عثرة في سبيل تأسيس وتقدم هذه المؤسسة المالية المفيدة التي يرجى ان تفارق طور نشوئها وتبلغ درجة الكمال فتؤدي خدمات جلى في حقل الاقتصاد الوطني . والى جانب هذا المصرف مصرف آخر هو المصرف الزراعي الصناعي الذي يقوم بتسليف القروض الزراعية والصناعية لانماء وتنشيط الزراعة والصناعة في البلاد بشتى الوسائل . كما ان صناديق توفير البريد التي أنشئت منذ سنوات تعد مؤسسة من المؤسسات الاقتصادية الوطنية في العراق .

وأما المصارف الاجنبية في العراق فهي فروع لشركات مساهمة اجنبية وهي أربعة : المصرف الشرقي المحدود وله فروع في بعض الألوية ، والمصرف العثماني وكذلك له بعض الفروع في المدن الكثيرة ، والمصرف الشاهي الايراني ومركزه في بغداد وله فرع في البصرة ، والبنك العربي وقد تأسس حديثاً في العراق وله فروع والمأمول أن يجد هذا المصرف العربي القومي من التشجيع ما هو جدير به فيحتل مكانة اقتصادية كبيرة في العراق ويوجد عدا هذه المصارف عدد كبير من بيوت الصيرفة وكلها تمنح اعتمادات تجارية لمدة قصيرة بفوائد مختلفة الأسعار لاتتجاوز الفائض النظامي .

ج — الضرائب وتوزيعها :

الضريبة — هي كما قال أحد علماء الاقتصاد — دفعة اجبارية من ثروة فرد أو جماعة لقاء خدمات السلطات العامة — وهي ضرورية لقيام الحكومة

بواجباتها وخدماتها الكثيرة التي تتطلب النفقات الطائلة . والضرائب قد تكون مباشرة أو غير مباشرة ، كما انها قد تكون محلية أو عامة ، وتكون نسبية ومتزايدة . وليس هنا مجال التفصيل في هذا البحث الذى هو من أبحاث علم الاقتصاد . والضرائب في العراق هى من أهم مصادر واردات الميزانية العامة إذ أن واردات الميزانية العراقية العامة تعتمد على الضرائب التالية لهذا :

(١) الضرائب المباشرة وهى تبلغ نحو ٢٠ بالمائة من الدخل العام وحكومتنا تميل الى الاكثار من هذا النوع من الضرائب لأنها أقرب للعدل وأيسر للجباية ، ومن هذه الضرائب ضريبة المحصولات الزراعية والطبيعية والحيوانية التي تتألف من رسوم الاستهلاك وتجبى بنسبة ١٠ بالمائة من المحصولات وقد حلت هذه محل ضريبة العشر وضريبة المواشي ، ومن ضريبة الاملاك (المستغلات) وتجبى بنسبة ١٠ بالمائة من الايراد السنوي ومن ضريبة الدخل وهى تستوفى من الدخل الذي يزيد عن (١٥٠) ديناراً بنسبة ٦ بالمائة على الـ (١٥٠) ديناراً الثانية و٩ بالمائة على ما يزيد على ٣٠٠ ديناراً .

(٢) الضرائب غير المباشرة ـ وهى تتألف من رسوم الكمارك والمكس الداخلي و رسوم الطوابع وهى تبلغ نحو ٧٢ بالمائة من الدخل العام :

ميزانية الدوله :

تشمل ميزانية الدولة العراقية : الميزانية العادية ، وميزانية الأعمال العمرانية الرئيسية ، وميزانية السكك الحديد ، وميزانية ميناء البصرة ،

وميزانية الأوقاف العامة . وأهم هذه الميزانيات الميزانية العادية وميزانية الأعمال العمرانية الرئيسية التي تعتبر متممة لها . وكل ميزانية تشتمل على جدولين أحدهما للواردات والآخر للمصروفات . وجدول الواردات مقسم على ستة أبواب وهي كما يلي :

الباب الأول — الضرائب على المحصولات الزراعية والطبيعية والحيوانية وايرادات أملاك الدولة .

الباب الثاني — ضريبتا الأملاك والدخل ورسوم الطوابع .

الباب الثالث — الواردات المتنوعة ومنها التوقيفات التقاعدية وحصة العراق من شركات النفط وشركات غيرها .

الباب الرابع — الكمارك والمكوس .

الباب الخامس — البرق والبريد .

الباب السادس — سائر مصالح الحكومة ودوائرها وتقع مصروفات الميزانية العادية في اثنى عشر باباً منها :

رواتب التقاعد والمنح والمخصصات الملكية ومجلس الامة وديوان مراقب الحسابات العامة ومخصصات الوزارات .

وينقسم كل باب من أبواب الواردات أو المصروفات الى أقسام والأقسام الى مواد تظهر جلياً بمراجعة ميزانية من ميزانيات الدولة التي تنظم كل سنة وتقدم من الحكومة الى الهيئة التشريعية لاصدارها بقانون خاص هو قانون الميزانية .

أما ميزانية الأعمال الرئيسية فهي خاصة بالمشاريع التي لا يمكن انجازها

فى سنة واحدة وقد أرصدت لهذه المشاريع الكبرى واردات النفط والارباح الحكومية من لجنة العملة ، وأهم الأعمال العمرانية الرئيسية التي أنجزت أو ستنجز بمقتضى هذه الميزانيات هي أعمال الري من مثل مشروع الغراف والحويجة وسد ديالى والنقارات والنواظم وسداد بغداد وجدول الدغارة ومشروع الحبانية والشامية والفوار وتشييد الجسور وتعبيد الطرق ومد الخطوط وأعمال مباني وتجهيزات الجيش ونفقات الاستملاكات ، وتخصص عادة في هذه الميزانيات مبالغ لمساعدات البلديات والمشاريع الاخرى من مثل القروض لأدارة السكك الحديد والمصرف الزراعي الصناعي وغير ذلك من الأعمال العمرانية .

الفصل الثامن

احوال العراق الصحية

مما لا شك فيه أن الصحة العامة فى المجتمع مرتبطة بأحوال المحيط الطبيعية و بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية والصناعية والثقافية ارتباطاً متيناً وثيقاً ، ولذلك لا تكون صحة الشعب العامة على خير الأحوال إلا حيث الاقليم المعتدل في مناخه وهوائه ومائه وأرضه ، وحيث المساكن الصالحة للسكنى والغذاء الصالح للاكل والماء الصالح للشرب ، وحيث النظافة العامة والعناية بالصحة والوقاية من المرض والدراية بالعلاج ، وحيث الوسائل العلمية والفنية المعدة خير اعداد لمحاربة الأمراض وللوقاية منه ولنشر الدعاية والثقافة الصحية بين الناس . وقد ثبت اليوم جلياً علمياً وعملياً أن الأمراض بكل أنواعها تنتشر بسرعة وتفتك فتكا ذريعاً بشعب يقيم فى بلد غير صالح للاقامة ، أو يعيش فى جهل وأمية ، او فى فقر يحرمه الغذاء الصالح والملبس الجيد ، كما يحرمه اقامة المؤسسات الصحية العلاجية والوقائية ، والانفاق بسخاء عليها ، والعمل على تكوين أجيال سليمة قادرة على العمل متمتعة بالحياة .

ومن هنا كانت مشاكل الصحة العامة فى العراق متعددة الجوانب فالسواد الاعظم من الشعب لا يزال أمياً يجهل أيسر قواعد الصحة ، ومناخ العراق حار قاري والصيف فيه طويل ، والأرض فى أواسطه وجنوبه واطئة

كثيرة الرطوبة والمستنقعات والأهوار ، والأحوال الاقتصادية والاجتماعية السيئة لا تساعد على تحسين غذاء الشعب وإعداد المساكن الصحية للسكنى في المدن والقرى وتوفير المياه النقية لكل سكان البلاد ومنع تلويثها وتصريف الفضلات والعناية بالشوارع والميادين العامة وتنظيم الاسواق والاضاءة والنظافة العامة ومكافحة الامراض المستوطنة مكافحة تستأصلها وتعويد الشعب على أن يحيا حياة صحية .

ومع أن الصحة العامة قد تقدمت تقدماً محسوساً في العراق منذ قيام الحكم الوطني فيه، و يظهر هذا التقدم جلياً اذا قيس الحاضر بالاحوال الصحية التي كانت قبل هذا العهد فان الحاجة لا تزال شديدة الى توجيه مجهودات الاصلاح الصحي الى التدابير الوقائية بوجه خاص بالاهتمام بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية والصناعية والتعليمية التي ترتبط بشؤون الصحة العامة أوثق ارتباط والتي تضمن لشعب البلاد .

١ — المحافظة على الصحة وسلامة الجسم والعقل ونشاطهما .

٢ — تقوية البنية بصفة عامة لتقاوم الأمراض وتتحمل مشاق الحياة .

٣ — مقاومة الأمراض المعدية وغير المعدية ، الوافدة والمستوطنة بكل الوسائل الممكنة من غذاء وكساء وتحسين للبيئة ورعاية للطفولة والأمومة ، ومنع لتسرب المرض الى الاصحاء وما الى ذلك من مثل تسهيل وسائل العلاج المبكر لاعادة الصحة الى المرضى والتوجيه الى الاتجاهات الصحية الحديثة التي تعطي اكبر عناية للاصحاء لكيلا يمرضوا .

إن كل ما ينفقه الافراد والجماعات والحكومات على تحسين الغذاء

والمسكن والنظافة العامة وما يتبعها ، على الوقاية من الأمراض او الشفاء منها لا تضيع هباء منثوراً وانما هي في الحق تنفق في خير وجه للانفاق وتعود على الشعب والحكومة بمنافع عديدة وتدر عليهما أرباحاً طائلة حتى اذا نظرنا اليها من الوجهة الاقتصادية وحدها متناسين أن الاعمال الصحية بفروعها وشعبها أعمال من صميم الأعمال الانسانية والوطنية فيها الدلالة الواضحة على درجة رقي الشعب وتساميه .

وخلاصة القول : أن العمل على تحسين الأحوال الصحية في بلادنا يجب أن يبدأ من التدابير الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية لزيادة مناعة الاجسام وفعاليتها ومقاومتها للامراض وينتهي باعمال الوقاية والعلاج وبمكافحة الأمراض المستوطنة مكافحة استئصال لشأفتها وقضاء مبرم عليها .

إن الامراض الشائعة في العراق معضلة الصحة العامة فيه ، واكثر هذه الامراض انتشاراً الملاريا والتراخوما ويليهما البلهارزيا والانكلوستوما والدزانتري والسل والزهري ، والملاريا من اكثر الامراض انتشاراً في العراق ، ويقدر عدد العراقيين الذين يموتون بهذا المرض كل سنة بـ (٥٠٠٠٠) شخص ، وهو من عوامل النقص في الولادات لأنه يؤدي الى عقم في المرأة والى إجهاض في الحامل ، ومن تخريباته في جسم المصاب به تضخم الكبد والطحال وفقر الدم ، ومن المؤسف أن تعجز البلاد حتى اليوم عن منع انتشاره وتفاقم شره على الأيام على الأقل ، وهذا جدول يبين بوضوح مدى انتشار الملاريا في العراق والجهات التي يكثر هذا المرض فيها وهو خاص بالاصابات في سنة ١٩٤٣ : (١)

(١) مقدمة في كيان العراق الاجتماعي . للسيد هاشم جواد .

اللواء	عدد الاصابات
بغداد	٨٤٦ ر ٣٤
البصرة	٦٦٧ ر ٥٩
الموصل	٨٢٦ ر ٥٩
العمارة	٦٦٤ ر ٢٤
ربيل	٩١٦ ر ٢٣
الديوانية	٥٨٤ ر ٥٣
ديالى	٤٥٤ ر ٣٩
الدليم	٩٤٣ ر ١٣
الحلة	٥٠٦ ر ٥٩
كربلا	٤٠٨ ر ٨٣
كركوك	٣٩٤ ر ١٢
الكوت	٤٠٥ ر ١٧
المنتفك	٤٢٦ ر ٢٤
السليمانية	٥٠٦ ر ١٥

ومنه يظهر أن هذا المرض على أشده في الفرات الأوسط فى كربلاء والحلة ثم فى البصرة . أن البعوض الناقل لمرض الملاريا يعيش في برك الماء والانهر والسواقي الصغيرة ، ويتوالد بكثرة فى الاهوار والأنهر والترع والأراضي الزراعية التي تغمر كثيراً بالماء الذي يفيض عن الحاجة فيركد في المزرعة فيتولد البعوض فى هذه المياه الراكدة .

إن مكافحة الملاريا في العراق من اكبر المشاكل الصحية فيه لا لأن المكافحة تتطلب بحثاً علمياً دقيقاً أو لأنها تتطلب نفقات طائلة تنوء بها ميزانية الدولة او تحتاج الى جيش كبير من الاطباء والصحيين فحسب ، بل لأن اموراً حيوية لحياة الشعب تحول دون تدابير المكافحة حتى ولو توافرت الدراسة العلمية الدقيقة والأموال الطائلة ، والأيدي الفنية العاملة وتفصيل ذلك أن المكافحة تستلزم تجفيف مئات الترع والاقنية التي تتشعب من دجلة والفرات وشط العرب وهذا معناه القضاء على وسائل المعيشة للسواد الأعظم من السكان وحرمان البلاد من موارد الرزق والثروة ، كما أن تجفيف المستنقعات أمر صعب يكلف غالياً ويغير طراز عيش عدد كبير من السكان ، ثم أن إسراف الفلاح في الأرواء لا علاج له غير ان يتعلم ويدرك أخطاءه بنفسه ، وغير أن تقام المبازل بجانب وسائل الري بالسيح لتصريف مياه الارواء الزائدة فلا تتراكم الأملاح فى الأراضي فتقلل من خصوبتها وصلاحها للزراعة كما لا تكون مباءة لبعوض الملاريا .

أما وسائل معالجة مرضى الملاريا فقد كانت ولا تزال قاصرة على مجهودات الدوائر الصحية فى مداواة المرضى بالكينا لتخفيف وطأة المرض ليس غير اذ أن المريض بالملاريا حتى اذا شفى فان عيشه في المباءات لا يمنع من أن ينقل البعوض المعايش له المرض اليه من جديد ، كذلك تذهب الجهود في المعالجة سدى ، والمرض الوبيل يمتص دماء الشعب وقد استعصى - او كاد - على العلاج الناجع .

ومرض التراخوما وهو مرض فتاك بالعيون سريع العدوى سهل

الانتقال من المريض الى الصحيح لا يقل انتشاراً في العراق عن الملاريا اذ أن ٦٥ ٪ من السكان مصابون بامراض العيون على أقل تقدير والتراخوما في مقدمة هذه الامراض ، وكثيراً ما كان هذا المرض سبباً في حرمان العراقيين من الدخول والاقامة في الممالك المتمدينة التي لا تقبل في بلادها وفي معاهدها العلمية المصابين بالامراض المعدية كامريكا وغيرها .

ينشأ هذا الداء الوبيل حيث تكثر الأوساخ ويكثر الغبار والذباب وحيث يسود الجهل بقواعد الصحة جهلا يحمل على إهمال الوقاية والعلاج فينتشر بسرعة انتشاراً يكاد يعم جميع السكان . وخير علاج للوقاية من هذا المرض ولمكافحته النظافة العامة والتوجيه الصحي الشعبي والتبكير في علاج المصابين به اذ أن الشفاء منه سهل يسير فى أول الأمر ثم يصبح مزمنا عسير الشفاء . واذا انه يبتديء فى الغالب بالاطفال الصغار فمن الحزم ان يعني عناية شديدة بعيون الاطفال وأن يعالج المصابون منهم بسرعة و بدقة للبرء منه قبل أن يزمن و يستعصي على العلاج .

ومن الغريب أن يكون هذا المرض الخطر الذي يهدد بالعور والعمى أكثر انتشاراً في بغداد منه فى الالوية الأخرى ، و بغداد العاصمة وفيها أحسن ما فى البلاد من معاهد التعليم والتهذيب ومن المنظمات الصحية الوقائية والعلاجية .

والبلهارزيا من الأمراض الطفيلية المنهكة لقوى الشعب وهى من أشد الأمراض خطراً من حيث إن أعراضها تبقى مدة طويلة فى الجسم دون أن

يشعر بها المريض أو يتألم منها والمرض في أثناء ذلك يفتك بالمثانة والكبد والكلى والأمعاء فيترك فى الأعضاء الحيوية فى الجسم أسوأ الآثار اذا لم يسارع في العلاج الباكر . وسبب هذا المرض دودة البلهارزيا التي تعيش فى المياه الراكدة داخل قشرة تنتزعها حين تمس جلد الانسان فتخترق الجلد وتستقر فى الشرايين ثم تنتقل من الدم الى المثانة فتسبب جروحاً فيها فتسيل الدماء وتمتزج بالبول .

ويكثر هذا المرض بوجه خاص فى جنوب العراق ، ويقدر نسبة المصابين به بين (٥٠ـ٩٠) بالمائة من السكان . وإذ أن المرضى به لا يعدونه مرضا ذا بال فقلما تراجع معاهد العلاج للمداواة والبرء منه .

وخير وسيلة لمكافحة البلهارزيا قتل الحلزون الذي تعيش فيه ديدان البلهارزيا ولا سبيل الى قتله إلا تجفيف الأقنية الى أن يموت الموجود منه في تلك القنوات ، وهذه الطريقة ليست عملية لأنها تضيع الحاصلات الزراعية لسنة كاملة في الجهة التي تسد القنوات فيها . فلا مناص من أن يعالج المرض بمداواة المصابين به في المستشفيات والمستوصفات ، والانكلستوما

مرض هو الآخر منتشر فى سكان العراق ، مؤد الى فقر الدم مثل الملاريا والبلهارزيا وهو منتشر فى جميع أنحاء القطر تقدر نسبة المرضى بـ ٣٦ ٪ من السكان وسببه دودة رفيعة على شكل المغزل تعيش فى الأراضي الرطبة والعفنة وتدخل الجسم من الجلد فتنتقل من الأوعية الدموية الى الرئتين ومنهما تصعد الى القصبات فالحلق فالمري فالمعدة ثم تستقر فى الأمعاء الدقيقة .

وخير وسيلة لمكافحته القضاء على الحفاء إذ أن أكثر المصابين به من

العمال والفلاحين الحفاة .

والزحار (الديزانتزي) بنوعيه الأميبي والباسيلي منتشر في العراق أكثر من أي مرض آخر و يذهب البعض من الأخصائيين الى أنه مرض عام تبلغ نسبة المصابين به ٩٠ بالمائة من السكان غير أن سكان الريف وأفراد الطبقات العاملة وعوام الناس لا يأبهون به فلا يعالجونه ومن واجب دوائر الصحة في البلاد أن تنبه على أخطار هذا المرض للوقاية منه من جهة ، وان تهتم بمعالجة المصابين فتعد لهذه المعالجة معاهدها من جهة اخرى ، وخير العلاج للزحار الاميبي « الامتين » وللباسيلي المصل .

وأما السل في العراق فمرض شائع وفتاك ، مهلك ومعد ، وخطره أكثر من أي مرض آخر واكبر المراكز التي يكثر فيها السل في الوقت الحاضر بغداد وكربلاء والنجف وأربيل ، وأول أسبابه هو التغذية والسكنى في المساكن غير الصحية التي لا تتوافر فيها التهوية ولا تدخلها الشمس ، والمصابون بفقر الدم من جراء الاصابة بالملاريا والبلهارزيا والانكلستوما معرضون للاصابة بالسل ، و ينتقل هذا الداء العياء من المرضى الى الأصحاء عن طريق التنفس واستنشاق الغبار الحامل لجراثيم المرض وهو ينتقل كذلك من الابقار المصابة بالسل التي يتناول الناس حليبها .

والمصحات خير وسائل مكافحة هذا المرض ، ولا يوجد مع الأسف ولا مصح واحد في العراق ، ومن المنتظر أن تسفر جهود جمعية مكافحة السل في العراق والدوائر الصحية عن أنشاء أول مصح في العراق ، فلا يضطر الى ارسال بعض المسلولين الى مصحات لبنان واهمال أمر الباقين منهم

كما هو جارٍ الان ، كما أن من خير وسائل الوقاية منه أو التقليل من شيوعه وسريان خطره مكافحة البصق على الأرض وهو عادة قبيحة شائعة في العراق لا يدرك سواد الشعب نتائجها الوبيلة، والاهتمام بعزل المصابين بهذا المرض والاكثار من مستشفيات العزل في البلاد .

وأما الزهري فهو مرض وبيل منتشر في العراق وانتشاره بازدياد مطرد على الرغم من مكافحته بشتى الوسائل ، وهو ينتقل بطرق عديدة من المريض الى السليم منها الاتصال الجنسي واستعمال المناشف والمناديل في الحمامات العامة ، وشرب الماء والشاي والقهوة في اكواب وفناجين يشرب بها المرضى والأصحاء ، هذا وكثير من المصابين بانواع الزهري لا يهتمون بعلاجه إذ يعدون هذا المرض اعتيادياً ، كما أن كثيرين لا يصبرون على العلاج وقتاً طويلا ويتركون المعالجة حين تختفي مظاهر المرض الخارجية مخدوعين فلا يلبث أن يعاودهم بعد حين .

إن هذه الأمراض المتوطنة، وغيرها كثير، تفتك بصحة سكان البلاد ولا سيما سكان الأرياف والقرى والطبقة العاملة والفقيرة وهم نحو ٩٠ بالمائة من مجموع سكان العراق فتكا ذريعاً فتؤثر اسوأ التأثير في قابلياتهم العضلية والعقلية ومن ثم تظهر في نتائج مساعيهم ومجهوداتهم في الحياة ، وتورث فوق ذلك الاجيال القابلة الضعف، وتمنع كثيراً من أن تزداد نفوس الشعب الزيادة التي يسعى اليها .

والحق أن مكافحة الأمراض المتواطنة في بلادنا من الأمور الصعبة جداً لجهل سواد الشعب وفقره وعيشه عيشاً غير صحي ، ولأن التدابير التي

اتخذت في الماضي والتي تتخذ الآن تعالج آثار هذه الأمراض ولا تعالج مؤثراتها ، وتداوي منها قليلا أو كثيراً ولا تداوي أسبابها، والفائدة محدودة من علاج الأمراض الطفيلية ما دامت أسباب العدوى باقية ومادام النقص في التغذية والمساكن ومياه الشرب يساعد على نموها وانتشارها .

ومن هنا ترى الامم الراقية أن سوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية وانتشار الأمراض المتوطنة مشكلة واحدة ، وأن رفع مستوى المعيشة وتحسين الصحة العامة واسترجاع عافية الشعب ونشاطه وتنوير فكره وتبصيره بحقائق الحياة شيء واحد لا أشياء منفصلة يمكن الوصول الى كل منها على حدة .

الصحة العامة والمساكن والمأكولات (التغذية) ومياه الشرب :

لا جدال اليوم في أن علاج الأمراض - وإن كان ضرورياً - لا يجدي وحده في تحسين صحة الشعب وسلامة مجموعه من الأسقام والآلام ، وفي إيجاد جيل سليم قوي ، وقد أدركت الامم الحديثة بفضل التقدم العلمي ان خير الوسائل لتحسين صحة المجموع أن تهتم بالطب الوقائي والطب الاجتماعي وفروعهما اهتمامها بالطب العلاجي أو أكثر ، وقد أخذت منذ أواخر القرن الماضي توجه مجهوداتها الصحية الى تحسين البيئة فتعنى شديد العناية بتنظيم المدن وتوسيع الشوارع ورصفها وانشاء الحدائق واقامة المنازل الصحية وتنقية مياه الشرب وتصريف المياه وتجفيف المستنقعات وتوفير كل وسائل النظافة العامة والحياة الصحية كما تعنى بغذاء الشعب وكسائه وبكل شؤونه الاجتماعية والاقتصادية بمثابتها الوسائل الفعالة في تحسين الصحة العامة ، وكان نصيب

الطبقات الفقيرة من الشعب من هذه العناية أكبر لأنها أحوج اليها، ولأن سوء احوالها الصحية لا يكون خطراً عليها وحدها إذ أن الأمراض اذا انتابتهم وتفشت فيهم سرعان ما تتعداهم الى غيرهم وقد تشمل مدناً أو قطراً بكامله ، ولأن في رفع مستوى هذه الطبقات رفعاً لمستوى الامة العام لأنها من الامة بمثابة القاعدة من الهرم ، فاذا ارتفعت القاعدة وقويت ازداد

البنيان متانة وصلابة ، حتى لقد بلغت عناية بعض الدول بأحوال الفقراء حد التدليل والرفاهية ، فللعاطلين فى انكلترة اعانة يستغنون بها عن السعي للعمل ، وفيها للعمال تأمين ضد الامراض ولهم اطباء يعالجونهم بنصيب من هذا التأمين ، وفيها لهم تأمين ضد الشيخوخة الى آخر هذه الاعانات ...

وقد كانت العناية بمساكن الفقراء و بغذائهم وملبسهم الى آخر القرن الماضي فرضاً دينياً على الأغنياء ثم تحولت بعد أن اتضح ان من مصلحة الامة كلها أن تغرق وسائل عيش الفقير وان يبعد عنه شبح الفقر والجهل والمرض من فرض كفاية الى واجب اجتماعي تنهض به الدولة وتجبى من أجله الضرائب .

هذا وقد ارتبطت الشؤون الصحية بعلوم وفنون أخرى ارتباطاً وثيقاً ، فاشترك المهندس والطبيب فى تخطيط المدن و بناء المساكن كما اشترك علماء الطبيعة والكيمياء ورجال الصناعة في اختراع وصنع الاجهزة والعقاقير للفحص والعلاج ، وصلة هذه الشؤون بالثقافة و بالمرافق الاقتصادية واضحة لا تحتاج الى كثير من البيان .

ومن هنا وجب أن تشمل مجهودات الاصلاح الصحي كل المسائل

الاقتصادية والاجتماعية والصناعية والتعليمية التي تتصل بشؤون الصحة العـامة .

إن إصلاح المساكن في المدن والقرى جزء مهم من إصلاح البيئـة وعامل كبير في تحسين الصحة العامة إذ أن المسكن الرديء يضعف بنيـة ساكنيه ويقلل من قوة مقاومتهم للامراض وتكون مباءة للجراثيم والأقذار، ومن أبرز أوصاف هذ المساكن الضيق وتقارب بعضها من بعض لا تفصل بينها شوارع واسعة مرصوفة فلا شمس ولا هواء ولا نور ينفذ اليها ، وقد أقيمت في أرض رطبة أو بجوار برك أو مستنقعات أو مقابر، ومن مواد رخوة لا تمنع تسرب الرطوبة اليها ، ولا اتخاذ الجرذان والفيران أرضها وجدرانها وسقوفها بيوتاً تنشر جراثيم الأوبئة الفتاكة ، ثم أنها قد خلت من المراحيض والحمامات فلا مناص من ان تنبعث منها الروائح الكريهة وتتجمع على أقذارها الحشرات للأمراض .

إن المساكن في بلادنا بوجه عام غير صحية وغير واقية شرور المؤثرات على الصحة العامة ، والسواد الاعظم من الشعب يسكن بيوتاً من الطين في القرى أو بيوتاً من القصب أو ما يسمى بالصرائف في الاهوار أو خيما في البوادي ، وهم فوق هذا لا يشعرون بضرورة العناية بنظافتهـا وحتى اذا شعروا بهذه الضرورة لا يستطيعون ضمانها والحالة هذه ، والبيوت في المدن وأكثرها مبنيّ من الآجر او الحجارة أو الرخام والجص والسمنت لا تصلح لسكنى البشر إلا ماكان منها مبنياً على الطراز الحديث على شوارع واسعة مرصوفة موصلة بالمجاري لتصريف المياه وحولها الحدائق والمتنزهات .

إن مشكلة المساكن في العراق متصلة بالأحوال المادية والمعنوية ونتيجة للفقر والجهل، والرفاهية المادية المرجوة في المستقبل والتقدم الاجتماعي والثقافي كفيلان بالقضاء عليها ، وستبقى مجهودات الاصلاح الصحي وتدابير التنظيم العمراني ومشروعات تخطيط المدن والقرى التي تبذلها حكومتنا والبلديات وهي مجهودات مشكورة محدودة الأثر حتى تتحسن الأحوال الاقتصادية وتنفرج ازمة الفقر في البلاد ويرتفع مستوى المعيشة ، فيعم التعليم والتهذيب ويقوى الوعي الأجتماعي .

أما التغذية العامة ومراقبتها فمن أمس الشؤون بالطب الوقائي اليوم ، توجه اليها نفس العناية التي توجه لأصلاح المساكن وتنقية مياه الشرب ونظافة البيئة وغير ذلك ، إذ قد ثبت أن الكثير من الأمراض يرجع سببه الى سوء الغذاء أو نقصه إجمالا في عنصر من عناصره وقد دلت الابحاث الطبية أن أثر سوء تغذية الأمهات أثناء الحمل والرضاعة يظهر في الأطفال فيولدون ضعفاء البنية وإذا لم يجدوا بعد الفطام الغذاء الكافي لنمو أجسادهم كانوا عرضة لكثير من الأمراض فوق ما يصيبهم من تشوهات ونقص في التكوين ، وهكذا ينشأ الجيل المريض الضعيف العاجز عن السعي والعمل في سبيل الرزق واسعاد البلاد من جراء سوء التغذية .

يشترط في الغذاء المفيد شرطان :

(١) أن يكون كافياً في كميته التي يحتاجها الجسم للحرارة تبعث فيه النشاط الطبيعي .

(٢) أن يكون كاملا في نوعه محتويا على جميع العناصر الضرورية لحياة

الجسم وصحته ومناعته من الامراض من بروتين ودهن ونشويات واملاح وفيتامينات بنسبة مفيدة لأن زيادة عنصر أو نقص غيره مضر بالصحة .

إن السكان فى العراق من حيث الغذاء طبقات منهـا : (١) طبقة الفلاحين في القرى والأرياف وسكان البوادى وغذاء هؤلاء قليل فى كميته ناقص فى مواده ونوعه ، معتمد على المحصولات المحليـة وقاصر على الخبز المصنوع من الذرة والشعير أو الحنطة اذا وجدت واللبن والتمر حينما وجدا و يندر اللحم والفاكهة عندهم وما انتشار السل الرئوي في العراق وفي هذه الطبقة الا نتيجة سوء التغذية وسوء المسكن .

ومن حسن الحظ أن هذه الطبقة السيئة التغذية تستنشق هواء نقياً وتتمتع بأشعة الشمس وفيها الصحة والعافية فتعوض بعض الشيء عما في غذائها من نقص . (٢) طبقة العمال ـ وهم وأن كانوا اكثر دخلا من اولئك فان تكاليف عيشهم في المدن تكرههم على الرضا بتغذية سيئة عناصرها إن لم تكن قليلة في كميتها ، واكثر غذاء هذه الطبقة الخبز والتمر و بعض الفاكهة (٣) الطبقة الوسطى وهي تلي طبقة الاغنياء فى مقدرتها المالية على الغذاء ولا ينقصها غير الجهل باصول التغذية الصحية .

وعلى الاجمال يقدر ان ثمانين في المائة من السكان سيء التغذية إما لنقص فى الكمية أو لتفاهة فى العناصر فلا يسد مثل هذا الغذاء حاجة الجسم الى الطاقة على العمل ولا يكسبه المناعـة من المرض ولذلك هزلت منهم الاجسام وفشا فيهم العجز والكسل والاعياء وكثرت فيهم الامراض وليس أدل على سوء التغذية من وفيات الأطفال ومن قلة كثافة السكان عصوراً .

أن بحث التغذية قد أحتل اليوم مكاناً عالياً بين ابحاث الطب الأجتماعي في العالم المتمدن ولا بد من بحث الموضوع ودرسه في بلادنا و بناء التدابير العلمية والعملية على أساسه .

وأما مياه الشرب فمن الثابت عملياً أنها واسطة العدوى والاصابة بامراض فتاكة من مثل الكوليرا (الهيضة) والتيفوئيد والديزانتري (الزحار) والنزلات المعوية والبلهارزيا والخناق وغيرها من الامراض الطفيلية، والمياه بوجه عام قابلة للتلوث بسهولة ، ويمكن القول أنه لا يوجد ماء نقي كل النقاء صالح للشرب غير الماء المقطر، ولا مفر اليوم من اتباع أحدث الطرق العلمية في تعميم المياه الصالحة للشرب في كافة انحاء البلاد ، إذ ان من الخطر على صحة الافراد والجماعات استعمال مياه الأنهار والترع والبرك والآبار وغيرها للشرب مباشرة ومن غير تعقيم .

إن سكان العراق يشرب كثير منهم الماء غير نقي وغير معقم على ان من الحق الا تنكر مجهودات الحكومة في تأسيس مشروعات إسالة الماء في المدن الكبيرة في كثير من الاقضية والنواحي ولم تقف خطوات العمل في هذا المضمار إلا في فترة الحرب العالمية الثانية اضطراراً ، وفي المرجو أن يستأنف العمل بنطاق واسع وقد زال عائق الحرب حتى يشرب الشعب كله ماء صالحاً للشرب واقياً من الامراض .

الفصل التاسع

كيان العراق الاقتصادي واسسه

الكيان الاقتصادي في العراق يعتمد على الزراعة وما يتصل بها في الدرجة الاولى ، ثم على الصناعة والتجارة ، وقد سبق الكلام على هذه الأعمال الاقتصادية المكونة للثروة العامة التي على نموها وتقدمها وانتظام توزيع نعمها المادية السليمة توزيعاً ضامناً لرفع مستوى معيشة السكان يتوقف تقدم البلاد في أحوالها السياسية والاجتماعية والتهذيبية والصحية وغيرها .

والرقي الاقتصادي المنشود لا يأتي عفواً وانما هو نتيجة استثمار جميع موارد البلاد الزراعية والصناعية ، بعد إصلاح طرق الاستغلال ونظمه والأخذ بالأساليب الفنية والاقتصادية الحديثة فيه وفي التوزيع والاستهلاك المحلي والتصدير الى الأسواق الخارجية .

ومما لا شك فيه أن الكيان الاقتصادي الحاضر متأخر وان كان قد تقدم عما كان عليه من السوء في عهد الحكم العثماني لما امتاز به ذلك العهد من ركود في نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية واهمال في استثمار مرافق البلاد . ومستوى معيشة الشعب العراقي منخفض تبعاً لتأخر الكيان الاقتصادي ، ومعيق لكل تقدم عام في نواحي حياته ، وأول ما يسترعى

الانظار الفقر الشديد في المناطق الزراعية والرعوية ، ومن مظاهره حقارة المسكن والملبس وسوء الغذاء وتغلب الامية والجهل وكثرة الأمراض . أن ضآلة الدخل من زراعة متأخرة ، ومن صناعة يدوية بدائية هزيلة أول موجبات الفقر المانع من رفع مستوى معيشة الفلاحين والعمال والرعاة، وعلى رفع هذا المستوى تقوم دعائم الاستقرار والاستقلال أول كل إصلاح.

ونذكر هنا بايجاز أهم عوامل رفع هذا المستوى إذ قد أتينا في الابحاث السابقة على كثير منهم بالتفصيل :

١ — العوامل الاقتصادية ، وهي في مقدمة العوامل التي تحقق لنا الغاية إذا اخذنا باحدث ما حققه التقدم العلمي والفني ولذلك يجب انماء الصناعات الالية الحديثة والصناعات الزراعية مراعاة لثروة البلاد الطبيعية، والعمل على أتباع الزراعة الآلية الحديثة بعد حل مشكلة الأراضي على أساس الوحدات الاقتصادية ، والحد من الملكيات الخاصة الكبيرة والأخذ بنظام المزارع الجماعية ، وتنظيم العلاقة بين المالكين والمستأجرين و بينهم و بين الفلاحين العاملين في زراعة الأرض لضمان توزيع متناسب للدخل بين الجميع و به يرتفع مستوى معيشتهم جميعاً .

٢ — العوامل الاجتماعية والثقافية وغيرها ، وعلى رأسها نشر التعليم بمختلف الوسائل ومنها فرض انشاء المدارس الريفية على أصحاب المزارع الكبيرة ، وفرض ضريبة محاربة الجهل على من يعدو دخلهم حداً معيناً بحيث يتوافر المال اللازم لنشر التعليم العام في مدة اقصاها عشر سنوات، وبزيادة دخل الافراد وتعميم التعليم تتحسن الأحوال الصحية وغيرها وتنمو

الثروة العامة وتبلغ ميزانية الدولة والبلديات ومؤسسات الخدمة الإجتماعية من القوة المادية الى حيث يستطاع تعميم الخدمات الوثيقة الصلة بحياة الشعب اليومية بأقل كلفة كالماء والكهرباء وغيرهما .

بهذه الوسائل يزداد الدخل ، ويعظم نصيب الفرد منه ، فيسهل تحريره من الجهل والمرض بنعومة عيشه ، فيزيد وعيه وفهمه للحياة ونشاطه للعمل وحرصه على النظام واعتزازه بالخلق .

يقول (جون ديوي) الفيلسوف المربي الأمريكي . « إننا لا يمكننا أن نغير الأخلاق والعقل بالارشاد والوعظ مباشرة من غير أن نغير الأحوال الاقتصادية والسياسية » .

الفصل العاشر

المهن الحرة وأهميتها فى كيان الامة

« كل صناعة لا يحرمها الخلق ، والدين والقانون شريفة ومحترمة » .

اتخذ الانسان العمل سبيله الى العيش منذ وجد على الأرض ، وكان عمله أول الأمر فردياً متفرقاً يعمل كل بنفسه لنفسه ، يقتنص صيده ، و يصنع خبزه ، و يشحذ سلاحه ، و يقيم منزله ، ويوقد سراجه ، مستقلا بنفسه حتى اذا أخذ يتسلق سلم الحضارة وجد في تعاونه مع أخوانه فى جنسه ، وما فى هذا التعاون من قصد في الجهد ، ومن اختيار بين صفوف الانتاج أكبر الفائدة له ولهم جميعاً انتهى به هذا التعاون الى تقسيم العمل فصار بعضهم زراعاً والآخر بانياً وغيرهما صياداً أو صانعاً ، وهكذا قامت المهن واستمر التقسيم يضيق والمدنية تتسع حتى وصل الانسان في العصر الحديث الى ما نرى من اختصاص كل فرد بمهنة يحصر فيها جهوده حتى يحسنها كل الأحسان فينفع بها و ينتفع منها .

إن لكل إنسان مواهب تؤهله لعمل من الأعمال ومن المهم أن يوفق في اختيار المهنة التي تلائم مواهبه . والذين يخطئون الاختيار لا يكون نصيبهم إلا الاخفاق ، وكلما تقدمت البلاد صناعياً وعلمياً وثقافياً تعددت فيها المهن

والصناعات وقد أحصى العلماء وجوه النشاط العملي وبوبوها فكانت ستة أقسام رئيسية هي :

(١) المهن الراقية والوظائف والأعمال التنفيذية التي هي من الطبقة الاولى ، ومن ذلك مهن المهندسين والمحامين والأطباء والاساتذة والعلماء المخترعين ورؤساء الشركات الكبيرة ومديري البنوك .

(٢) المهن الراقية والأعمال التجارية التي هي من الطبقة الثانية ، ومن ذلك مهن المحاسبين وكبار موظفي الشركات والبنوك ، ومهن أطباء الأسنان والصيادلة .

(٣) الأعمال الفنية ، ومن ذلك مهن المقاولين والميكانيكيين والفنيين في الأعمال الكهربائية وفي السكك الحديد ، ومنها الأعمال الكتابية كمهن المفتشين والمراقبين في التجارة والصناعة .

(٤) الصناع الفنيون وموظفو الأعمال الكتابية من الطبقة الثانية كالنقاش والسباك وأمثالهما .

(٥) أنصاف الفنيين في الصناعات المتقدمة .

(٦) الأعمال والمهن التي لا تحتاج الى دراسة وخبرة كالعامل الزراعي والحمال والكناس .

وليس الحد الفاصل بين كل من هذه الأعمال واضحاً جلياً غير أن كلا منها يتطلب ذكاء خاصاً واستعداداً معيناً ، ومما يؤسف له أن الشبان من طلاب المدارس وغيرهم كثيراً ما لا يحسنون اختيار المهنة الملائمة لذكائهم واستعداداتهم وقابلياتهم ، وسوء الاختيار يرجع الى عوامل كثيرة :

(١) رغبة الاسرة فى نوع معين من العمل وإرغام بنيها على مزاولة مهنة لم يخلقوا لها .

(٢) تقليد قريب أو جار أو صديق اختار مهنة معينة فنجح فيها .

(٣) تحقيق رغبة زوجة لا تحب لزوجها الا أن يكون طبيباً أو مهندساً أو ضابطاً او موظفاً كبيراً .

(٤) وقد يكون احياناً سبب الاختيار حب المال أو الجاه أو الشهرة أو الالقاب أو الاسترسال في الخيال ، وقد يكون سبباً صبيانياً ساذجاً لا عن غريزة أصيلة وميل صحيح .

ومما يساعد على حسن اختيار المهنة أن ينظر الانسان في ملاءمة صحته ومقدرته العامة على المهنة التي يريد اختيارها ، وأن يعرف مقدار العلم والدراسة الذي لا بد منه لضمان النجاح في المهنة المختارة ، وأن يتبين الصفات والمواهب والكفايات والاستعدادات الفطرية التي تلزم لها ، وأن ينصرف الى مقدار الجهد الذي تتقاضاه وأن يقدر ما تقدره المهنة عليه من ربح سداد لنفقاته وعيشه الهنيء .

وهناك مبادىء عامة يجدر بالشاب ، وهو على ابواب اختيار المهنة الالمام بها ، وخلاصتها :

(١) أن الشاب الذكي بوجه عام يصلح لا كثر من مهنة ، ونجاحه مرجح فى أكثر من عمل واحد .

(٢) بعض الصناعات والأعمال يحتاج الى تجربة قبل الاستقرار فيها نهائياً ، ولذلك جرت العادة في بعض المدارس الفنية الراقية على أن يفسح

المجال للطالب في أول الدراسة فى عدة صناعات قبل استقرار الرأى على الصناعة التي يريد أن يتخصص فيها ذلك الطالب .

(٣) نجاح الطالب وتفوقه في مرحلة التعليم الثانوي يعين استعداده للنجاح فى مهنة معينة أكثر من سواها .

(٤) من الخطأ ألا يفرق الطالب بين الرغبة والاستعداد .

---

(٥) ومن الخطأ أيضاً أن تتخذ المهنة للتعويض عن نقص فى الانسان

(٦) وخطأ كذلك اتخاذ كفاية واحدة أساساً لاختيار المهنة ، فالذكاء المعنوي وحده لا يفيد الطيار اذا كان ضعيفاً في الميكانيك مثلا .

(٧) التبكير فى التخصص مضر ، ومن الضروري أن يأتي بعد خبرة ودراسة .

(٨) التوفيق بين المهنة وأحوال البلاد الاقتصادية والاجتماعية أهم عامل يجب حسابه في اختيار المهنة .

أن بلادنا في حاجة شديدة الى عدد كبير من العاملين في المهن الحرة وبخاصة المهن الانتاجية ، زراعية وصناعية ، ومن الفنيين الذين سنحتاجهم للمشاريع الاقتصادية التي نحن في أشد الحاجة اليها ، والتي لا يمكن أن يرتفع المستوى المعيشي بيننا الا اذا أكثرنا منها .

إن إقبال شباب البلاد على وظائف الدولة وحدها ، وإحجامهم عن العمل الحر راجع الى نقص روحي قبل كل شيء ، إنهم يخشون المسؤولية ، والإخفاق ، ويخافون المجازفة ، ويفضلون الحياة الثابتة الهادئة ، حياة الوظيفة التي تبدو لهم أنها توفر لهم العيش السعيد ، فالأساس الأول لمعالجة المشاكل

الاقتصادية في بلدنا هو ترقية مستوانا الروحي والخلقي ، ثم توسيع أفق تفكيرنا الاقتصادي ومحاولة إيجاد المشاريع الصناعية والزراعية النافعة للبلاد ، والتوسع في التعليم الفني والمهني جامعا بين التثقيف العلمي والفني والتدريب العملي ، والاكثار من مدارس الزراعة في أنحاء القطر ، وإرسال البعوث للدراسات الفنية ، مع تضييق نطاق التعليم النظري الذي لا يعد المتعلمين إلا لوظائف الدولة أو الأعمال المماثلة لها ، ثم العمل على تكوين شعور عام باحترام المهن الحرة بالوسائل المختلفة .

وأخيراً نقول : إن نجاح الشخص في حياته العملية لا يتوقف على إعداده المهني وحده إذ أن للاخلاق دخلا كبيراً في النجاح الذي يحتاج الى حسن المزاج ومتانة الخلق وسداد التفكير ، والمثل العليا قيمتها في حياة الانسان أفراداً وجماعات ، فليس صحيحا أن يقتصر التفكير والجهد على الناحية المادية والاقتصادية وحدها .

﴿ انتهى ﴾

اعتذار : نعتذر من وقوع بعض أغلاط مطبعية لا تخفى على القارىء الكريم .

الفهرس

	الصحيفة من	الى
مقدمة الكتاب	٣	٧
الفصل الاول — وضع العراق الطبيعي	٨	١٥
(١) سطح العراق وطبيعته		
(٢) موقع العراق الجغرافي		
(٣) المناخ وأثره في السكان والحاصلات		
الفصل الثاني — سكان العراق :	١٦	٤٠
(١) توزيع السكان الجغرافي ، العدد والكثافة		
(٢) السكان من حيث طراز المعيشة		
(٣) السكان من حيث اللغة والعنصر		
(٤) الأديان والطوائف		
(٥) الطبقات الاجتماعية والعوامل في وجودها		
(٦) مشكلة قلة السكان ـ أسبابها وعلاجها		
(٧) نمو المدن وعوامله		
الفصل الثالث — أحوال العراق السياسية ووضعه الدولي :	٤١	٩٠
(١) تكوين المملكة العراقية الحديثة		
(٢) الدستور العراقي ، ونظام الحكم في العراق		
(٣) العراق والبلاد العربية		

الصحيفة

من الى

(٤) العراق وبريطانيا
(٥) دخول العراق عصبة الامم
(٦) العراق والدول المجاورة
(٧) وضع العراق الدولي ومستقبله
(٧) بعض مشاكل العراق السياسية والدولية
الفصل الرابع — أحوال العراق الادارية : ٩١ ١٢٦
(١) الوزارات العراقية والدوائر التابعة لها
(٢) الاقسام الادارية والادارة
(٣) وزارة الداخلية ، ومهمتها الادارية
(٤) وزارة العدلية ، والنظام القضائي في العراق
(٥) وزارة الشؤون الاجتماعية ، مهمتها ومستقبلها
(٦) الموظفون ـ قوانين الخدمة المدنية والانضباط والتقاعد
(٧) المشاكل الادارية
الفصل الخامس — مستقبل العراق ومشاكله : ١٢٧ ١٦٦
(١) الديمقراطية في العراق ووسائل نموها
(٢) العراق والاتحاد العربي
(٣) اتجاهات تقدم العراق الاجتماعي والاقتصادي
(٤) المنظمات السياسية
(٥) الاحزاب والصحافة والرأي العام
(٦) وجهة الثقافة في العراق

الصحيفة

من الى

(٧) النقابات والجمعيات التعاونية
(٨) إنعاش القرية والقرية العصرية
(٩) معالجة مشكلة الحياة القبلية
(١١) مستقبل العراق فى النظام الدولي
(١٠) مشكلة توزيع الأراضي
الفصل السادس — أحوال العراق الاجتماعية : ١٦٧ ١٧٦
(١) الأسرة والحياة المنزلية
(٢) المرأة ومكانتها في المجتمع العراقي
(٣) الأمية وأخطارها
(٤) أثر المدنية الحديثة فى حياة العراق
الفصل السابع — احوال العراق الاقتصادية : ١٧٧ ١٩١
(١) الزراعة (٢) الصناعة (٣) التجارة
(٤) الأحوال المالية ، العملة ، المصاريف ، الضرائب وتوزيعها ، الميزانية
الفصل الثامن — احوال العراق الصحية : ١٩٢ ٢٠٦
(١) الأحوال الصحية الامراض المتوطنة
(٢) الصحة العامة والمساكن والمأكولات ومياه الشرب
الفصل التاسع — كيان العراق الاقتصادي واسسه : ٢٠٧ ٢٠٩
الفصل العاشر — المهن الحرة واهميتها فى كيان الأمة ٢١٠ ٢١٤
اهمية المهن الحرة في الحياة الاقتصادية

المصادر والمراجع

١ — الكتب :

جغرافية العراق ، طه الهاشمي . النظام الاقتصادي ، سعيد حمادة . مقدمة في كيان العراق الاجتماعي ، هاشم جواد . العراق الحديث ، مقي عقراوي . وجهة التربية والتعليم ، فاضل الجمالي . على هامش السياسة ، حافظ عفيفي . مستقبل الثقافة في مصر ، طه حسين . سياسة الغد ، مريت بطرس غالي . اتجاهات العصر الحديث ، محمود المنجوري . نظام الحكم في العراق ، مجيد خدوري وفيصل نجم الدين . العراق في دوري الأحتلال والانتداب ، وتاريخ الوزارات ، عبد الرزاق الحسني . المجتمع ومشاكله ، ترجمة ابراهيم رمزي . المدرسة والمجتمع ، اسحق رمزي . سكان هذا الكوكب ، محمد عوض محمد . الموجز في علم الاجتماع ، عارف النكدي . الفكر العربي ، سامي الكيالي . الدمقراطية ، ترجمة محمد بدران . التعاون ، أحمد لاشين ، المجتمع ، الدكتور عبد المجيد عباس .

٢ — النشرات والقوانين :

مجموعة القوانين ، الوقائع العراقية الدليل العراقي ، الدليل العراقي الرسمي ، التقارير السنوية للصحة وغيرهـا ، الوثائق الخاصة بهيئة الأمم ، ميثاق جامعة الدول العربية .

٣ — المجلات والصحف :

المقتطف ، الهلال ، العروة ، الكتاب ، الأمانة ، عالم الغد ، المجتمع الجديد . البلاد ، الزمان ، الأخبار ، الشعب .

DATE DUE

[redacted]
ولى ،عبد المجيد حسن
احوال العراق الاجتماعية والاقتصادي
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01055882

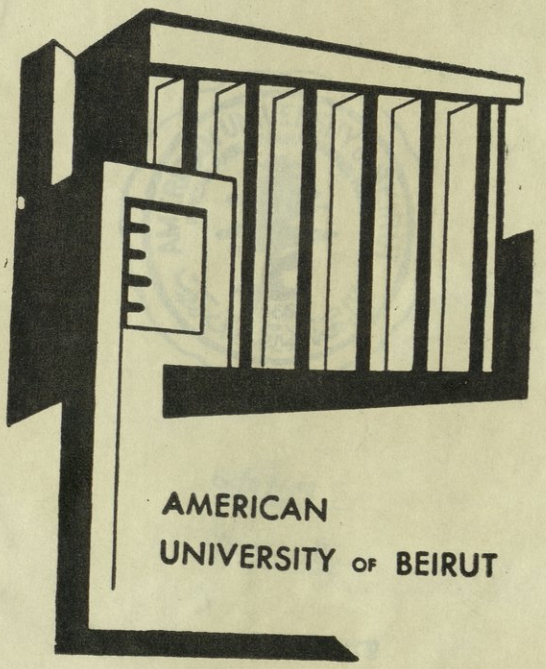

956.7
W17aA
C.1